



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي نور البشير - البيض
معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



مذكرة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: العلوم الاقتصادية، التسيير وعلوم التجارية

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

بعنوان:

دور التحليل المالي في اتخاذ قرار منح القرض

(دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري CPA لولاية البيض)

إشراف الأستاذ:

أبو بكر بوسالم

من إعداد الطلبة:

● راجع نور الهدى إشراق

● خلف عائشة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:

أما أعضاء لجنة المناقشة:

الملاحظة	اسم المؤسسة	الرتبة العلمية	الاسم واللقب
رئيسا	1-
مشرفا	2- أبو بكر بوسالم
ممتحنا	3-

السنة الجامعية: 2019 / 2020

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ
اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعٰلَمِیْنَ
اَللّٰهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ عَلٰی
رَسُوْلِكَ الْكَرِیْمِ
وَاٰلِ اَهْلِ بَيْتِهِ الطَّيِّبِیْنَ
الطَّاهِرِیْنَ
وَاٰلِهِمْ اَجْمَعِیْنَ
وَاٰلِ اَهْلِ بَيْتِهِ الطَّيِّبِیْنَ
الطَّاهِرِیْنَ
وَاٰلِهِمْ اَجْمَعِیْنَ
وَاٰلِ اَهْلِ بَيْتِهِ الطَّيِّبِیْنَ
الطَّاهِرِیْنَ
وَاٰلِهِمْ اَجْمَعِیْنَ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فَالسُّبْحَانَكَ اللَّهُمَّ إِنَّا كُنَّا
إِنبَاءُ نَبِّ الْعَالَمِ الْحَكِيمِ

صَلَّى اللَّهُ الْعَظِيمِ

الإهداء

إلى نبع الحنان، التي تحت قدميها الجنان، إلى التي لو أباح الله السجود لها
لسجدت لها شاكرة، إليك يا ست الحبايب

أمي حفظك الله وأطال في عمرك.

إلى قاتل يآسي ومانع بؤسي، من علمني العطاء دون انتظار،

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار إلى القلب الكبير

أبي الغالي حفظك الله ورعاك.

إلى قدوتي السامية وسندي في الحياة، إلى أعز ما أملك ...

شقيقتاي: "مريم" و"عتيقة"

إلى من لا تكتمل الفرحة إلا بوجودهما، إلى رياحين حياتي

أخي "عبد الناصر" وأخي "نصر الدين"

إلى بهجة وفرحة العائلة: "إلياس" و"جابر لؤي"، والكتكوتة "سرين"

نور الهدى إشراق

الإهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء و المرسلين
أهدي ثمرة جهدي إلى من قال فيهما عز وجل: "واخفض لهما جناح الذل من
الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"
إلى من تاهت الكلمات في وصفها، وفي صلاتها كم أكثرت من الدعوات والتي
كانت سندا في حياتي وغمرتني بعطفها...
أمي الغالية أدام الله عليها صحتها ورعاها
إلى أعظم رجل في الكون، إلى الذي رباني فأحسن تربيته...
أبي العزيز
إلى إخوتي أغلى ما أهدى ألي والدي...
إلى من أتمنى لها حياة دافئة وأيام سعيدة مليئة بالنجاح والتوفيق
أمونة ...

عائشة

الشكر

مصداقا لقوله صلى الله عليه وسلم: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله".

الحمد لله الذي من علينا بالوصول إلى هذه المنزلة التي ما كنا لنبلغها إلا بفضلته، نشكر الله عز وجل أنه وهبنا التوفيق والسداد ومنحنا الرشد والثبات لإعداد هذه المذكرة...

نقدم أسمى آيات الشكر والتقدير إلى الأستاذ "بوبكر أبوسالم" الذي تفضل مشكورا لقبوله بالإشراف على هذا البحث، كما نتقدم بالشكر إلى الأستاذ "نشاد حكيم" على كل ما قدمه لنا من إرشادات ونصائح في سبيل إتمام هذا البحث.

كما لا يفوتنا أن نشكر عمال القرض الشعبي الجزائري -وكالة البيض- وبالأخص الأستاذ "سلاخ عبد الصمد" الذي منح لنا الفرصة للتربص في الوكالة ، والزميل "مهداوي محمد الأمين" ..

أما الشكر الذي من النوع الخاص نوجهه إلى كل من يقف إلى جانبنا، ومن وقف في طريقنا، وعرقل مسيرة بحثنا، فلولا وجودهم لما أحسنا بمتعة البحث ولا حلاوة المنافسة الإيجابية ... فلهم منا جزيل الشكر.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية التحليل المالي في عملية اتخاذ قرار منح القروض، وذلك من خلال التعرف على الدور الذي يلعبه التحليل المالي في جمع البيانات المالية، معالجتها، وتوفير المعلومات المهمة عن طالب التمويل مما يساعد في اتخاذ القرار.

وللتعمق أكثر في الموضوع وتحقيق أهداف الدراسة والاجابة على التساؤلات قمنا بإجراء دراسة ميدانية في بنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة البيض - حيث تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:

✓ التحليل المالي ضروري جدا لاتخاذ قرار منح القرض.

✓ يستعمل بنك القرض الشعبي الجزائري CPA - وكالة البيض - التحليل المالي بصفة جزئية حيث يستخدم فقط مؤشرات التوازن المالي وبعض النظر عن النسب المالية باستثناء قدرة التمويل الذاتي.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي، اتخاذ القرار، قروض الاستغلال، قروض الاستثمار.

Summary

This study aims to highlight the importance of Financial Analysis in the decision-making process to grant loans, This is done by acknowledging the role that Financial Analysis plays in gathering and processing financial data, and providing important information about the applicant for funding , which helps in decision making.

In order to delve deeper into the topic and achieve the objectives of the study and answer questions, we conducted a field study in the Algerian People's Loan Bank -bayadh- Agency, where a set of results were made the most important of which were:

- ✓ Financial Analysis is very essential from the loan award decision.
- ✓ The Algerian People's Loan Bank uses Financial Analysis partially, as it uses only indicators of financial balance and regardless of Financial ratios, with the exception of self-Financing capacity.

Key words: Financial Analysis, Make decision, Exploitation loans, Investment loans.



الصفحة	العنوان
	آية قرآنية
	الإهداء.....
	الشكر.....
	الملخص
I	فهرس المحتويات.....
I	قائمة الجداول.....
I	قائمة الأشكال.....
I	قائمة الملاحق.....
أ - ذ	مقدمة عامة
43-11	الفصل الأول: التحليل المالي
11	مقدمة الفصل.....
12	المبحث الأول: مدخل عام للتحليل المالي.....
12	المطلب الأول: ماهية التحليل المالي.....
16	المطلب الثاني: خصائص وأهداف التحليل المالي.....
18	المطلب الثالث: استعمالات وأهمية التحليل المالي.....
21	المبحث الثاني: دراسة مؤشرات التوازن المالي.....
21	المطلب الأول: رأس المال العامل FR.....
25	المطلب الثاني: الاحتياج في رأس المال العامل BFR.....
28	المطلب الثالث: التخزينية TR.....
31	المبحث الثالث: دراسة النسب المالية.....
31	المطلب الأول: نسب السيولة.....
35	المطلب الثاني: نسب الهيكل المالي (الرفع المالي).....

38	المطلب الثالث: نسب النشاط والربحية.....
43	خاتمة الفصل.....
77-45	الفصل الثاني: القروض البنكية
45	مقدمة الفصل.....
46	المبحث الأول: عملية اتخاذ القرار الائتماني.....
46	المطلب الأول: مفهوم القرار الائتماني ومكوناته.....
48	المطلب الثاني: خصائص القرار الائتماني الجيد والعوامل المؤثرة فيه
51	المطلب الثالث: ماهية القروض البنكية
57	المبحث الثاني: القروض الموجهة للاستغلال.....
57	المطلب الأول: القروض العامة.....
61	المطلب الثاني: القروض الخاصة.....
65	المطلب الثالث: القروض بالالتزام أو التوقيع.....
71	المبحث الثالث: القروض الموجهة للاستثمار.....
71	المطلب الأول: مدخل عام للقروض الاستثمارية.....
72	المطلب الثاني: القروض المتوسطة والطويلة الأجل.....
74	المطلب الثالث: القرض الايجاري.....
77	خاتمة الفصل.....
111-79	الفصل الثالث: دراسة حالة لاتخاذ قرار منح القروض بينك CPA - البيض -
79	مقدمة الفصل.....
80	المبحث الأول: تقديم مؤسسة بنك القرض الشعبي الجزائري.....
80	المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة.....
81	المطلب الثاني: لمحة عن وكالة القرض الشعبي الجزائري CPA - البيض -

85	المطلب الثالث: وظائف الوكالة وأهدافها
87	المبحث الثاني: دراسة قرض استغلالي من بنك القرض الشعبي الجزائري-CPA البيض-.....
87	المطلب الأول: تقديم ملف القرض
88	المطلب الثاني: بطاقة فنية للمؤسسة طالبة القرض ومراحل دراسة القرض
89	المطلب الثالث: الدراسة المالية لملف قرض استغلالي
97	المبحث الثالث: دراسة قرض استثماري من بنك القرض الشعبي الجزائري-CPA-البيض-.....
97	المطلب الأول: تقديم ملف القرض.....
98	المطلب الثاني: بطاقة فنية للمؤسسة طالبة القرض
98	المطلب الثالث: الدراسة المالية لملف قرض استثماري
111	خاتمة الفصل.....
113	خاتمة عامة.....
118	الملاحق.....
131	قائمة المصادر والمراجع

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
59	أوجه الاختلاف بين تسهيلات الصندوق والسحب على المكشوف..	01
89	الميزانية المالية للسنوات (2015-2016-2017) جانب الأصول	02
90	الميزانية المالية للسنوات (2015-2016-2017) جانب الخصوم	03
94	مؤشرات التوازن المالي للسنوات (2015-2016-2017).....	04
99	الميزانية المالية للسنوات (2014-2015-2016-2017- 2018) جانب الأصول.....	05
100	الميزانية المالية للسنوات (2014-2015-2016-2017- 2018) جانب الخصوم.....	06
104	مؤشرات التوازن المالي للسنوات (2014-2015-2016- 2017-2018).....	07
106	جدول حسابات النتائج التقديري للسنوات (2014-2015- 2016-2017-2018).....	08
108	قدرة التمويل الذاتي للسنوات (2014-2015-2016-2017- 2018).....	09

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
68	أطراف الكفالة المصرفية	01
76	أقسام الائتمان الإيجاري.....	02
82	الهيكل التنظيمي لبنك CPA-وكالة البيض-.....	03
95	منحنى بياني يمثل مؤشرات التوازن المالي للسنوات (2016-2017-2015)	04
105	منحنى بياني مؤشرات التوازن المالي للسنوات (2014-2015-2016-2017-2018)	05

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
118	الميزانية المحاسبية لمؤسسة الأشغال والبناء سنة 2015 جانب الأصول.....	01
119	الميزانية المحاسبية لمؤسسة الأشغال والبناء سنة 2015 جانب الخصوم.....	02
120	الميزانية المحاسبية لمؤسسة الأشغال والبناء سنة 2016 جانب الأصول.....	03
121	الميزانية المحاسبية لمؤسسة الأشغال والبناء سنة 2016 جانب الخصوم.....	04
122	الميزانية المحاسبية لمؤسسة الأشغال والبناء سنة 2017 جانب الأصول.....	05
123	الميزانية المحاسبية لمؤسسة الأشغال والبناء سنة 2017 جانب الخصوم.....	06
124	الميزانية المحاسبية لمؤسسة صيانة وإصلاح الأجهزة الكهرومنزلية سنة 2014 جانب الأصول وجانب الخصوم.....	07
125	الميزانية المحاسبية لمؤسسة صيانة وإصلاح الأجهزة الكهرومنزلية	08

	سنة 2015 جانب الأصول وجانب الخصوم.....	
126	الميزانية المحاسبية لمؤسسة صيانة وإصلاح الأجهزة الكهربائية المنزلية سنة 2016 جانب الأصول وجانب الخصوم.....	09
127	الميزانية المحاسبية لمؤسسة صيانة وإصلاح الأجهزة الكهربائية المنزلية سنة 2017 جانب الأصول وجانب الخصوم.....	10
128	الميزانية المحاسبية لمؤسسة صيانة وإصلاح الأجهزة الكهربائية المنزلية سنة 2018 جانب الأصول وجانب الخصوم.....	11
129	جدول حسابات النتائج التقديري للسنوات (2014-2015-2016- (2017-2018)	12



يعتبر القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية التي توجد في أي دولة، وهذا نظرا للدور الحيوي والفعال الذي يلعبه في تنمية الاقتصاد الوطني حيث تعتبر البنوك المشكلة لهذا القطاع من أهم المؤسسات المالية نظرا للدعم الذي تقدمه للاقتصاد بمختلف المؤسسات وقطاعاته.

فعلى الرغم من توسع أعمال البنوك، وتنوع ما تقدمه من منتجات وخدمات مصرفية إلا أن الوظيفة الائتمانية المتمثلة في منح القروض لا تزال تحتل المرتبة الأولى ضمن أساسيات عمل البنوك، فهي تمثل المصدر الرئيسي لربحية البنك وبدونها يفقد وظيفته كوسيط مالي في الاقتصاد.

وعلى هذا فإن عملية اتخاذ قرار منح القروض تحتاج إلى آليات وتقنيات تساعد على ذلك، ولعل من بين أكثر الأدوات استعمالا لدى البنوك في هذا المجال تقنية التحليل المالي. لذلك نجد أن البنوك عادة ما تطلب من عملائها الذين يرغبون في الحصول على قروض أو تسهيلات ائتمانية تقديم مجموعة من المعلومات المالية، وغير المالية، يتم إخضاعها للدراسة والتحليل وبناءا على النتائج التي يتم التوصل إليها يتخذ القرار بالموافقة أو عدم الموافقة على منح القروض.

بناءا على ما سبق تم تحديد مشكلة الدراسة حول دور التحليل المالي في اتخاذ قرار منح القرض ومن هذا المنطلق يتم طرح الإشكالية التالية:

ما هو الدور الذي يلعبه التحليل المالي في اتخاذ قرار منح القرض؟

❖ الأسئلة الفرعية:

وللإجابة على هذه الإشكالية لا بد من الإجابة على مجموعة من الأسئلة الفرعية والمتمثلة في ما يلي:

✓ كيف يتم الاعتماد على التحليل المالي في عملية اتخاذ قرار منح القرض؟



✓ هل يعتبر التحليل المالي أداة كافية في منح القروض البنكية؟

✓ ما هي أهم أدوات التحليل المالي التي يستخدمها بنك CPA - وكالة البيض - في منح القرض؟

❖ الفرضيات:

للإجابة عن الاشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية قمنا بوضع مجموعة من الفرضيات التي سنحاول إثباتها أو

رفضها من خلال دراستنا وتتلخص في:

✓ يعتمد التحليل المالي على القوائم المالية النهائية حيث لا يمكن اتخاذ القرارات المناسبة إلا بعد الانتهاء من إنجازها

وتحليلها وحساب مختلف المؤشرات والنسب المالية التي تساعد في اتخاذ قرار منح القرض.

✓ التحليل المالي هو عملية جوهرية في اتخاذ قرار منح القرض لدى البنك.

✓ يعتمد بنك CPA على مؤشرات التوازن المالي لاتخاذ قرار منح القرض.

❖ دوافع و أسباب اختيار الموضوع:

✓ حيوية البحث الذي يعد محط اهتمام الباحثين في مجال التمويل المصرفي.

✓ الاهتمام بالجانب المالي المحاسبي وإثراء المكتبة بمثل هذه المواضيع.

✓ الرغبة الشخصية في البحث في عذا الموضوع والحاجة للتعرف على نشاطات البنك ميدانيا لاكتساب التجربة

والمعلومات للاستفادة منها مستقبلا.

❖ صعوبات البحث:

✓ صعوبة إيجاد مكان للتربص.

✓ صعوبة الحصول على ملاحق كافية تدعم دراستنا.

❖ أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي لهذا البحث في:

✓ الإجابة على الإشكالية المطروحة وذلك من خلال محاولة إظهار كيف يتم اتخاذ قرار منح القرض بواسطة نتائج التحليل المالي.

✓ التعرف على كفاءة التحليل المالي ومدى فعاليته في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

✓ محاولة التعرف على الأسلوب المتبع في اتخاذ قرارات التمويل من طرف مؤسسة القرض الشعبي الجزائري (CPA) -وكالة البيض-.

❖ أهمية الموضوع:

✓ التحليل المالي يعتبر من أكثر المواضيع التي لقيت ومازالت تلاقى اهتماما كبيرا في ميدان التسيير والإدارة المالية في المؤسسة.

✓ يعتبر التحليل المالي من أهم التقنيات التي تساعد البنك على تشخيص الوضعية المالية للعميل وبالتالي اتخاذ القرارات الصائبة والرشيده.

✓ كونه يحتل مكانة هامة في الدراسات المالية والمحاسبية.

❖ حدود البحث:

✓ البعد الموضوعي: إلقاء الضوء على مختلف الجوانب المتعلقة بالقروض والتحليل المالي.

✓ البعد المكاني: دراسة ميدانية في بنك القرض الشعبي الجزائري -وكالة البيض-.

✓ البعد الزمني: خلال مدة التبرص والتي تمت في مدة 15 يوم.

❖ المنهج المتبع:

✓ **المنهج الوصفي:** يتم من خلال جمع البيانات الثانوية للدراسة عن طريق الاستعانة بعدد من المراجع العلمية، والبحوث والدراسات ومواقع الأنترنت ذات العلاقة بموضوع محل الدراسة.

✓ **المنهج التحليلي:** وذلك من خلال إسقاط الجانب النظري على مستوى بنك القرض الشعبي الجزائري لولاية البيض.

❖ الدراسات السابقة:.

✓ **مذكرة بعنوان:** استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيدها قراراتها (دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة العالمة سطيف)، للباحث اليمين سعادة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، (2008-2009).

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهم أدوات التحليل المالي المستخدمة في تقييم أداء المؤسسة من أجل الوصول إلى الكشف عن حقيقة الوضع المالي للمؤسسة وبالتالي اتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المناسب، كما تناولت الدراسة أيضا دراسة حالة المؤسسة ENAMC لمعرفة مدى مساهمة أدوات التحليل المالي في الكشف عن حقيقة الوضع المالي لها ومن ثم اقتراح الاجراءات التصحيحية التي نراها مناسبة.

✓ **مذكرة بعنوان:** تقييم المؤسسة من وجهة نظر البنك (دراسة حالة شركة الأشغال العامة والطرق)، للباحثة أحلام محبي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، (2007-2006).

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على العلاقة الوثيقة التي تربط المؤسسة بالبنك من خلال تركيز نشاط المؤسسة على القرض الذي يمنحه لها البنك، حيث تبرز أهمية الدراسة في الدور الحيوي الذي يقوم به البنك التجاري من خلال

اتباع إدارة البنك طرقاً فاعلة في تقييم المؤسسة طالبة القرض وبالتالي التخطيط الأمثل لبرامج الإقراض مما يساعده على التقليل من المخاطر التي يتعرض لها عند منحه للقرض وبذلك استمرار العلاقة بين البنك والمؤسسة.

✓ **مذكرة بعنوان:** مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية (دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية

الفلسطينية)، للباحث معتصم أيمن محمود الحلو، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2016.

تهدف هذه الدراسة إلى بيان مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية من خلال التعرف على دور التحليل المالي باستخدام النسب المالية، الأمر الذي من شأنه توفير المعلومات المناسبة لاتخاذ القرار التمويلي اللازم في هذا الشأن بهدف المساهمة في تطوير الأداء المصرفي الإسلامي وتجنب الوقوع في مخاطر العسر المالي.

✓ **مذكرة بعنوان:** العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار الائتماني في المصارف العاملة في سورية (حالة تطبيقية على

المصارف الخاصة السورية)، للباحث حسان الدباس، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق سورية، (2013- 2014).

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على تجربة المصارف الخاصة السورية فيما يخص تمويل الشركات والأفراد وآلية صنع القرار الائتماني وكذلك التعرف على أدوات التحليل المالي وأهم النسب المالية المستخدمة في التحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني إضافة إلى تسليط الضوء على العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار الائتماني.

✓ **مذكرة بعنوان:** دور التحليل المالي في عملية اتخاذ القرار الإداري في شركات المساهمة الفلسطينية، للباحثة رشا

يوسف القصاص، كلية الدراسات العليا، جامعة القدس، 2007.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم الأدوات والأساليب والممارسات المستخدمة لإجراء التحليل المالي حول الربحية، المديونية، السيولة من قبل متخذي القرار وأهم معيقاته حيث تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها :

أن طرق وأساليب التحليل المالي تستخدم بدرجة عالية حول الاهتمام بالسيولة والمديونية والربحية بالإضافة إلى وجود معيقات تحد من استخدام أساليب التحليل المالي بدرجة متوسطة حول الربحية، المديونية، السيولة.

✓ **مذكرة بعنوان:** مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني (دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة)، للباحث خالد محمود الكحلوت، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2005.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي كأداة لترشيد قراراتها الائتمانية، ومن أجل تحقيق ذلك فقد أجريت دراسة ميدانية على 71 مسؤول ائتماني حيث اشتملت عينة الدراسة على 15 بنكا بعدد 38 فرعا مسجلة لدى سلطة النقد في قطاع غزة حتى عام 2003، وقد اعتمدت الدراسة على استبانة شملت كافة البيانات المطلوبة من أجل قياس درجة الاعتماد على التحليل المالي والعوامل المؤثرة في ذلك.

✓ **مذكرة بعنوان:** مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية في المصارف الإسلامية في الأردن (دراسة تحليلية في المصارف الإسلامية الأردنية)، للباحث أحمد ياسين حمد الجعافرة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط ، 2012.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن وكذلك معرفة المؤشرات الأكثر أهمية بالنسبة للمصارف الإسلامية عند اتخاذ القرارات التمويلية وتحليل العوامل المؤثرة على استخدام النسب المالية، ومن أجل ذلك أجريت دراسة ميدانية على المصارف الإسلامية العاملة في الأردن، وقد توصلت الدراسة إلى أن القرارات التمويلية في المصارف الإسلامية تتخذ بطريقة صحيحة، وأن النسب المالية التي تستخدمها المصارف الإسلامية تؤثر على اتخاذ القرارات التمويلية لديها.

✓ **مذكرة بعنوان:** العوامل المؤثرة على اتخاذ قرار منح القروض البنكية للمؤسسات الاقتصادية (حالة المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة في ولاية تلمسان) الاقتصادية، للباحثة واضح نعيمة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، (2016-2017).

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة العوامل المؤثرة على اتخاذ قرار منح القروض البنكية للمؤسسات الاقتصادية حيث أنجزت الدراسة على كافة البنوك العامة منها الأجنبية والعربية، تمثلت في 12 بنكا عن طريق التسليم المباشر لاستمارة الاستقصاء لمسؤولي الائتمان وموظفين مكلفين بدراسة ملفات القروض وذلك للإجابة على مجموعة من الأسئلة متعلقة بمتغيرات الدراسة وطبيعة تأثيرها على اتخاذ القرار في البنوك.

✓ **مذكرة بعنوان:** مدى استخدام النماذج الكمية في اتخاذ القرارات بالبنوك التجارية (دراسة تحليلية لمجموعة البنوك

العمومية والخاصة العاملة بالجزائر)، للباحثة بن النوي أحلام، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى استخدام النماذج الكمية في اتخاذ القرار بالبنوك التجارية وقد تم التوصل إلى النماذج الكمية تطبق بشكل نسبي في اتخاذ القرار بالبنوك التجارية الجزائرية، ولا تختلف استخدامها بين البنوك العمومية والخاصة.

✓ **مذكرة بعنوان:** دور التحليل الائتماني في ترشيد قرار منح القروض في البنوك التجارية (دراسة حالة البنك الخارجي

الجزائري-وكالة قسنطينة-)، للباحثة فويدر ابتسام، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة (2)، (2013-2014).

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور التحليل المالي في ترشيد قرار منح القروض في البنوك التجارية ومعرفة مدى مساهمته في التقليل من المخاطر وتخفيض الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها البنوك، وذلك من خلال دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري- وكالة قسنطينة -، لهذا الغرض فقد وضحت الدراسة في جانبها النظري طرق وأساليب هذا

التحليل بدءاً بالأساليب الكلاسيكية القائمة على التحليل المالي وصولاً إلى الأساليب الحديثة القائمة على التحليل الإحصائي والمعلوماتي كما وضحت دور هذه الأساليب في تقدير مخاطر القروض المصرفية وترشيد القرارات الائتمانية المتخذة، أما الجانب التطبيقي فقد وقفت الدراسة على حقيقة وواقع التحليل الائتماني في البنك الخارجي الجزائري وبينت مدى مساهمة هذا التحليل في اتخاذ قرار منح القروض في هذا البنك.

✓ **مذكرة بعنوان:** التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقتراض (المصرف الصناعي السوري نموذجاً)،

للباحثة إيمان انجرو، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين سورية، (2006-2007).

تهدف هذه الدراسة إلى شرح مفهوم الائتمان و أسسه ومعاييرته وكذلك التعرف على العناصر الأساسية للتحليل الائتماني وتبيان أهمية تحليل البيانات المالية لطالب الاقتراض في الكشف والتحقق من سلامة مركزه المالي وجدارته الائتمانية وقدرته على سداد التزاماته بعد الحصول على الائتمان المطلوب.

✓ **Analyse financière cas de SPA CEVITAL, Présenté par "Benherrath Fateh" et "Feredj Nacer-Eddine" , Université Abderrahmane Mira-Bejaia, (2015-2016).**

تناولت هذه الدراسة فكرة عن أساسيات التحليل المالي ومصادر معلوماته، أيضاً تم التطرق إلى مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية . كان الهدف الذي حققته هذه الدراسة هو قياس الحالة المالية لمؤسسة CEVITAL حيث استخلصت على أن الوضعية المالية لهذه المؤسسة في حالة جيدة وليس لديها مخاطر.

✓ **Le rôle de l'analyse financière dans la rentabilité et la performance de l'Enterprise, Réalisé par "Tebani Nabyla" et "Ouadfel Naouel," Université Abderrahmane Mira-Bejaia, (2015-2016).**

تهدف هذه الدراسة إلى أن التحليل المالي يعد جزءاً أساسياً من تطور قادة الأعمال وصنعهم للقرار، ومن خلال الدراسة التي أجريت في مؤسسة CEVITAL حيث تم دراسة البيانات المالية والجداول الحسابية وحساب مؤشرات التوازن المالي (رأس المال العامل، احتياج رأس المال العامل، الخزينة)، وكذلك النسب المالية وأخرى تحليل النشاط ،

وتوصلت الدراسة إلى أن مؤسسة CEVITAL لديها هامش أمان وقدرة تمويل ذاتي إيجابية وهي علامة جيدة على الصحة المالية وتضمن استدامتها.

❖ هيكل البحث:

من أجل الإلمام بمختلف جوانب البحث قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول كما هو مبين كالاتي:

✓ الفصل الأول: تحت عنوان "التحليل المالي" تمت تجزئته إلى ثلاث مباحث، حيث تناولنا في المبحث الأول مفهوم

التحليل المالي، خصائصه، أهدافه، وأهم استعمالاته، أما المبحث الثاني فقمنا بدراسة مؤشرات التوازن المالي، وفي

المبحث الثالث تم التطرق إلى النسب المالية بمختلف أنواعها.

✓ الفصل الثاني: بعنوان "القروض البنكية" ينقسم بدوره إلى ثلاثة مباحث تطرقنا فيه إلى ماهية القروض البنكية

ومختلف أنواعها متضمننا مبحثا لاتخاذ القرار الائتماني.

✓ الفصل الثالث: خصص هذا الفصل للدراسة التطبيقية في القرض الشعبي الجزائري-وكالة البيض-، حيث حاولنا

من خلال هذه الدراسة تطبيق ما تعرضنا له في القسم النظري على الواقع.

وختاما للموضوع قمنا بإعطاء حوصلة عامة حول الدراسة التي قمنا بها وذلك بتقديم مجموعة من النتائج والتوصيات.

الفصل الأول:

التحليل المالي

مخطط الفصل :

➤ المبحث الأول: مدخل عام للتحليل المالي.

➤ المبحث الثاني: مؤشرات التوازن المالي.

➤ المبحث الثالث: النسب المالية.

مقدمة الفصل:

أصبح التحليل المالي من أهم مجالات المعرفة وذلك نظرا للأهمية البالغة التي يحظى بها في تسهيل ومعرفة المسارات المالية بالمؤسسة، حيث يعتبر أداة مهمة في تحديد الاختلالات التي تصدر من المركز المالي، كما يقوم بدراسة القوائم المالية باستخدام أساليب رياضية ونسب من أجل تقييم نشاط المؤسسة وتحديد نقاط القوة والضعف ومنه الحصول على معلومات تساعد على اتخاذ القرارات اللازمة وتحقيق الأهداف المرسومة.

ولعرض مختلف جوانب التحليل المالي بصورة أعمق وأكثر تفصيلا، سنحاول من خلال هذا الفصل إعطاء نظرة شاملة عن التحليل المالي وذلك بتقسيمه إلى ثلاث مباحث هي:

❖ المبحث الأول مدخل عام للتحليل المالي.

❖ المبحث الثاني حول مؤشرات التوازن المالي.

❖ المبحث الثالث حول النسب المالية.

المبحث الأول: مدخل عام للتحليل المالي

يمثل التحليل المالي أحد وظائف الإدارة المالية، وهو خطوة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي السليم حيث أنه يعكس الحالة المالية للمؤسسة وقابليتها للحفاظ على مستوى معين من السيولة. لهذا فإن المحلل المالي يستخدم مجموعة من الأدوات أهمها التحليل المالي الذي يقوم على دراسة القوائم المالية باستخدام الأساليب الرياضية والنسب بغرض الحصول على معلومات غير متاحة بشكل مباشر بالقوائم المالية، أو تكون محتفية وراء زحمة الأرقام بهذه القوائم.

المطلب الأول: ماهية التحليل المالي

أولاً: تعريف التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها عرض نتائج الأعمال على الإدارة المشرفة، إذ يبين مدى كفاءتها في أداء وظيفتها فهو أداة للتخطيط السليم يعتمد على تحليل القوائم المالية وإظهار أسباب النجاح والفشل، كما يعتبر أداة لكشف مواطن القوة والضعف من أجل بناء الاستراتيجيات المالية للمؤسسة. وباختلاف المفكرين تختلف معهم المفاهيم حيث نجد منها:

❖ **التحليل المالي هو دراسة محاسبية:** التحليل المالي هو عملية دراسة وتحليل وتفسير البيانات المالية المختلفة الواردة في القوائم المالية للمنشأة.¹

❖ **التحليل المالي هو دراسة تنبؤية:** التحليل المالي هو معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات، وفي تقييم الأداء الماضي، والحاضر، وتوقع ما ستكون عليه في

¹ صالح طاهر الزرقان، التحليل المالي وأثره في المخاطر الائتمانية (دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية الأردنية)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية،

المستقبل.¹

❖ **التحليل المالي وسيلة للقيام بدراسة تخطيطية:** يعتبر التحليل المالي خطوة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي، إذ من الضروري التعرف على المركز المالي والسياسات المختلفة التي تؤثر على الربح.

كما توجد تعاريف أخرى قدمها مجموعة من الباحثين نذكر منها ما يلي:

التحليل المالي هو علم له قواعد ومعايير وأسس يهتم بتجميع المعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمنشأة وإجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد الربط والعلاقة فيما بينها، ثم تفسير النتائج التي تم التوصل إليها والبحث عن أسبابها وذلك لاكتشاف نقاط القوة والضعف.²

وهناك من عرفه بأنه: "عملية إجرائية لنظام المعلومات المحاسبي تهدف إلى تقديم معلومات من واقع القوائم المالية المنشورة ومعلومات أخرى مالية وغير مالية، بهدف مساعدة المستفيدين من اتخاذ قراراتهم الاقتصادية".³

وهناك من عرف التحليل المالي على أنه: "مجموعة من التقنيات التي تسمح بالحكم على الحالة المالية للمؤسسة".⁴

من التعاريف السابقة يمكن تعريف التحليل المالي:

¹ معتصم أيمن محمود الحلو، مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية (دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية الفلسطينية)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2016، ص 36.

² إيمان أنجرو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض (المصرف الصناعي السوري نموذجاً)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سورية، 2007، ص 63.

³ لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي (دراسة حالة)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة مالية، قسم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011-2012، ص 70.

⁴ Michel Levasseur, Analyse et gestion financière, Ed Dalloz, Paris, 1999, p 43.

التحليل المالي هو عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية والتاريخية إلى كم أقل من المعلومات وأكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار.

التحليل المالي هو عملية تشخيص الوضع المالي للمؤسسة بتاريخ معين من حيث التوازن المالي والمردودية المالية.

وبالرغم من تعدد تعاريف التحليل المالي نجد أنها تصب جميعا في كونها إحدى المهام الأساسية للوظيفة المالية، حيث يهدف إلى جمع البيانات المالية ومعالجتها بهدف الحكم على مدى كفاءة المؤسسة في تحقيق أهدافها.

ثانيا: نشأة التحليل المالي

لمحة تاريخية عن التحليل المالي:

إن ظهور فكرة التحليل المالي تعود إلى نهاية القرن 19، حيث استعملت البنوك والمؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها استنادا إلى كشوفها المحاسبية، إضافة إلى أن الأزمة الاقتصادية التاريخية الممتدة من الفترة بين 1929-1933 كان لها أثر معتبر في تطوير تقنيات التسيير والتحليل المالي، ففي سنة 1933 أسس في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة الأمن والصرف ساهمت في نشر التقديرات والإحصائيات المتعلقة بالنسب المالية لكل قطاع اقتصادي.¹

وقد كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية دور هام في تطوير تقنيات التحليل المالي في فرنسا، حيث أظهر المصرفيون والمقرضون اهتمامهم بتحديد خطر استعمال أموالهم بصفة دقيقة، ومع تطور الشركات ووسائل التمويل في الستينات انصب الاهتمام على نوعية الشركات حيث تكونت في فرنسا سنة 1967 لجنة عمليات البورصة التي من أهدافها تأمين الاختيار الجيد وتأمين العمليات المالية التي تنشرها الشركات المحتاجة إلى مساهمة الادخار العمومي.

¹ بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء (دراسة حالة شركة اسمنت السعودية للفترة الممتدة من 2006-2010)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010-2011، ص 07.

كما أن تزايد حجم العمليات وتحسن نوعيتها ساهم بشكل كبير في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي حيث تحول من تحليل ساكن (لفترة معينة أو سنة)، إلى تحليل ديناميكي (دراسة الحالة المالية للشركة لعدة سنوات متعاقبة أقلها 03 سنوات، والمقارنة بين نتائجها واستنتاج تطوير سير المؤسسة المالية)، وأدى تعميم التحليل المالي في الشركات إلى تطور نشاطاتها وتحقيقها قفزات جد مهمة في الإنتاج والإنتاجية.

✚ أسباب نشأة التحليل المالي:

❖ **الثورة الصناعية وظهور الشركات الكبيرة:** مع ظهور الثورة الصناعية في أوروبا تبين مدى الحاجة إلى رأس مال ضخم لإنشاء المصانع وتجهيزها وتمويل العملية الإنتاجية سعياً وراء الأرباح ووفورات الإنتاج الكبير، وبذلك تطور حجم المشروع الاقتصادي من منشأة فردية صغيرة إلى منشأة مساهمة كبيرة تجمع مدخرات آلاف المساهمين لاستثمارها على نطاق واسع، وقد اضطر هؤلاء المساهمين نظراً لنقص خبرتهم إلى تفويض سلطة إلى إدارة المنشأة ومدى نجاح الإدارة في أداء مهمتها، وبالتالي ظهرت الحاجة إلى تحليل هذه القوائم وتفسير النتائج، لتحديد مجالات قوة المنشأة أو نقاط ضعفها أو قوة مركزها المالي ونتيجة أعمالها.¹

❖ **الكساد الكبير:** ساد الولايات المتحدة في فترة الثلاثينيات من القرن المنصرم، والذي عجل بالبحث عن أداء تراقب وتنبأ بالمستقبل المالي للشركات.

❖ **ظهور الائتمان كمصدر للتمويل:** الائتمان هو عصب الحياة الاقتصادية والائتمان سلسلة من الحلقات المتصلة بشكل يؤدي فيه انقطاع أو تأخر أية حلقة إلى التأخير على بقية الحلقات، فتأخر بعض المدينين عن السداد سيؤثر على الأطراف الأخرى ويؤدي إلى خلق مشكلة مالية، ولذلك تهتم بيوت المال والإقراض المتخصصة كالبنوك اهتماماً

¹ لينا عبد الله، محمد أحمد أبوسن، دور التحليل المالي في اتخاذ قرارات الاستثمار في أسواق الأوراق المالية (دراسة حالة المستثمرين في سوق الخرطوم للأوراق

المالية)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، كلية الاقتصاد والتنمية الريفية، جامعة الجزيرة، السودان، 2017،

خاصا بدراسة المركز المالي للجهات الطالبة للإقراض قبل منحها، ولذا نرى أن الاهتمام ينصب على دراسة وتحليل القوائم المالية.¹

❖ تدخل الحكومات عن طريق عرض البيانات بالقوائم المالية: اهتمت الحكومات بإصدار القوانين لضمان حماية المستثمر من تلاعب المديرين والمؤسسين، سواء بالنص على ضرورة تعيين مراجعين للحسابات أو نشر القوائم المالية على الجمهور اعترافا منها بأهمية اطلاع الأفراد الخارجية (المساهمين وغيرهم) عليها.²

المطلب الثاني: خصائص وأهداف التحليل المالي

أولاً: خصائص التحليل المالي

للتحليل المالي مجموعة من الخصائص من بينها³:

- ✓ إن التحليل المالي يعتمد على القوائم المالية (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغير في حقوق الملكية)، ومصادر أخرى كأساس للدراسة وهي تتضمن بيانات متعلقة بالماضي.
- ✓ إن القوائم المالية يلزم إعادة تبويبها بطريقة ملائمة تسمح بإمكانية القيام بالتحليل.
- ✓ إن هناك العديد من الأساليب التي يمكن الاعتماد عليها عند تحليل القوائم المالية.
- ✓ إنه من الجائز القيام بالتحليل على مستوى المؤسسة الواحدة خلال سلسلة زمنية، أو بين المؤسسات المتشابهة في الصناعة الواحدة.

¹ منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، ط01، مطبعة الطليعة، عمان، الأردن، 2000، ص09.

² قسمة صابر عوض، تأثير مؤشرات التحليل المالي في ترشيد القرارات الاستثمارية (دراسة ميدانية في الشركة العامة للصناعات النسيجية/الحلة للمدة

2000-2005)، علمية دورية تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد محور العلوم المالية والمصرفية، القادسية، العراق، العدد02، 2007، ص236.

³ غرام طلب، دور أدوات التحليل المالي في ترشيد قرارات التمويل في البنوك الإسلامية في سورية (دراسة ميدانية)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة

الماجستير، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية، 2015، ص82.

✓ إن التحليل المالي لا يقتصر على حساب المؤشرات والنسب وإنما يسعى في البحث إلى ما وراء هذه المؤشرات والنسب من مدلولات يمكن أن تفيد في عملية اتخاذ القرارات.

ثانياً: أهداف التحليل المالي

- تعتبر نتائج التحليل المالي من أهم الأسس التي يستند عليها في اتخاذ القرارات والحكم على مدى كفاءة الإدارة وقدرتها على تحقيق الاستثمار الأفضل للموارد، وعليه فإن التحليل المالي يهدف إلى تحقيق الآتي¹:
- ✓ بيان الوضع المالي للشركة، وقدرتها على الاقتراض وتقييم جدوى الاستثمار.
- ✓ الحكم على مدى كفاءة الإدارة والاستفادة من المعلومات المتاحة.
- ✓ تقييم جدوى الاستثمار ومعرفة الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة.
- ✓ تقييم السياسات المالية والتشغيلية، ومعرفة وضع الشركة في قطاعها.
- ✓ تحليل مسببات الأرباح والخسائر وتقييم هيكل الأموال.
- ✓ التنبؤ باحتمالات الفشل الذي يواجهه الشركة وتحديد الانحرافات في الأداء وتشخيص أسبابها.
- ✓ يعتبر التحليل المالي مصدر المعلومات الكمية والنوعية لمتخذي القرار.
- ✓ تحقيق العوائد المناسبة على الاستثمار كالربحية التجارية للمشاريع القائمة والجديدة على حد سواء.
- ✓ بناء توقعات خلال فترة زمنية قصيرة الأجل، ومتوسطة وطويلة الأجل، للمحافظة على السيولة اللازمة وتحقيق فوائض مالية مستمرة.

✓ اتخاذ القرار المناسب بما يخص الرقابة والتخطيط وتقييم الربحية والسيولة.

¹ محمود عزت اللحام، أيمن هشام، دور التحليل المالي في تحديد مسار المؤسسة الاقتصادي (دراسة ميدانية في الشركات التجارية في محافظة نابلس)، مجلة

كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، العدد 49، 2016، ص 304، 305.

بالإضافة للأهداف السابقة فإن التحليل المالي يهدف إلى¹:

- ✓ مدى توافر الكفاءة المالية والإدارية والفنية لدى العميل طالب التمويل، والتي بدورها تبرز مدى استعداد العميل على المحافظة على التمويل الممنوح له والمقدرة على الاستغلال الأمثل لهذه الموارد المالية المتاحة له.
- ✓ الوقوف على الظروف المحيطة بالمؤسسة، والبيئة (الاقتصاد) التي تنشط فيها، خاصة إذا ما تعلق الأمر بتمويل مؤسسة خارج المنطقة الكائن فيها مقر البنك.
- ✓ تحديد مصادر الأموال المستثمرة في المؤسسة (العميل)، بشقيها المصادر الداخلية والمصادر الخارجية.
- ✓ التحقق من أوجه استغلال الأموال المستثمرة في المؤسسة.

المطلب الثالث: استعمالات وأهمية التحليل المالي

أولاً: استعمالات التحليل المالي

يمكن استعمال التحليل المالي في عدة أغراض من أهمها²:

❖ **التحليل الاستثماري:** يقوم بهذا التحليل المستثمرون من أفراد أو مؤسسات للتأكد من سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها، ولا تقتصر قدرة هذا التحليل على تقييم الأسهم والسندات بل تمتد لتقييم كفاءة الإدارة في خلق مجالات استثمارية جديدة.

❖ **التحليل الائتماني:** يهتم بهذا التحليل المقرضون بهدف التعرف على المخاطر التي قد يتعرضون لها في حال عدم قدرة المصرف على سداد التزاماته في الوقت المحدد له.

¹ بن ابراهيم الغالي، أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية، ط01، دار النفائس للنشر، الأردن، 2012، ص183.

² بانه وليد الناصر، تقييم الأداء المالي للمصارف الخاصة في سورية باستخدام مؤشرات CAEL، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم العلوم المالية المصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سورية، 2012، ص ص4، 5.

❖ **تحليل الاندماج:** يستخدم هذا النوع أثناء عمليات الاندماج لتقدير القيمة الحالية للمصرف المراد شراؤه والأداء المستقبلي المتوقع له بعد الاندماج.

❖ **التخطيط المالي:** تعتبر عملية التخطيط المالي أمراً ضرورياً لكل مصرف بسبب التطورات التي تشهدها الأسواق المختلفة، وهنا تلعب أدوات التحليل المالي دوراً مهماً في هذه العملية من خلال وضع تصور لأداء المصرف المتوقع بالاسترشاد بالأداء السابق له.

❖ **تقييم الأداء:** يعد تقييم الأداء في المصرف من أهم استعمالات التحليل المالي لما له القدرة على تقييم ربحية المصرف وسيولته وكفاءته في إدارة موجوداته وغيرها.

ثانياً: أهمية التحليل المالي

بشكل عام نستطيع أن نحمل أهمية التحليل المالي وفق المنظور الحديث له، وقبل الدخول بتحليل هذه الأهمية لا بد أن نلفت النظر إلى أن التحليل المالي لا يعتبر هدفاً بحد ذاته وإنما وسيلة الإدارة لتحقيق عدة مهام يحملها فيما يأتي¹:

✓ يعتبر التحليل المالي وسيلة الإدارة في تقييم الوضع المالي لمنشأة الأعمال بشكل عام والموقف النقدي منه بشكل خاص.

✓ يتضمن التحليل المالي تقييم الموقف الاستراتيجي لمنشأة الأعمال من خلال تحديده لنقاط القوة والضعف في بيئة المنشأة الداخلية وتقييمه للفرص والتهديدات في بيئة المنشأة الخارجية.

✓ يساعد التحليل المالي في تقييم الأداء التشغيلي من خلال تقييم نتائج قرارات الاستثمار وقرارات التمويل.

✓ يتضمن التحليل المالي مقارنة البيانات والمعلومات الفعلية مع البيانات والمعلومات المخططة (المعايير) وتحديد

¹ توفيق سميح محمد الأغوات، دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لشركة البوتاس العربية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم المحاسبة، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء، عمان، الأردن، 2014-2015، ص 13.

الانحرافات، وبالتالي تحليلها ومعرفة أسبابها باستخدام بعض الأساليب الفنية وصياغة النماذج.

✓ يساعد التحليل المالي في تمكين إدارة المنشأة في رسم أهدافها وسياساتها التشغيلية، وبالتالي يضمن لها الدقة في

إعداد الخطط السنوية اللازمة لمزاولة النشاط الاقتصادي.

✓ اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة، سواء كان على مستوى المنشأة ذاتها أم على المستوى القومي.

✓ يوفر التحليل المالي مؤشرات كمية ونوعية تساعد المخطط المالي والمخطط الاقتصادي في رسم الأهداف المالية

والاقتصادية والاجتماعية على مستوى منشأة الأعمال، وعلى المستوى القومي وبالتالي إعداد الموازنات التخطيطية

والخطط السنوية اللازمة.

✓ يمكن التحليل المالي من خلال نتائجه في التنبؤ باحتمالات تعرض المنشأة إلى ظاهرة الفشل وما تقود إليه من

إفلاس وتصفية.

✓ يساعد الإدارة في تحديد المشاكل التقنية والاقتصادية والمالية والمساعدة في تقديم البيانات الخاصة بمعالجتها.

✓ يساعد التحليل المالي في تحديد العوامل المؤثرة في القيمة السوقية لأسهم المنشأة وفيما إذا كانت هذه العوامل تتسم

بالديومة والاستقرار أو أنها حالة مؤقتة، حيث يعتبر هذا المجال من أهم المجالات التي يضمنها التحليل المالي باعتبار أن

تعظيم القيمة السوقية لأسهم المنشأة أو تعظيم ثروة الملاك بمفهوم تعظيم القيمة السوقية للأسهم العادية هو الهدف

الاستراتيجي الذي تدور حوله كل قرارات الإدارة الرشيدة.¹

¹ نفس المرجع السابق، ص 14.

المبحث الثاني: مؤشرات التوازن المالي

المؤشر هو عبارة عن علاقة يمكن الاستفادة منها في تقييم أنشطة المؤسسة، بحيث يكون لكل مؤشر معدل خاص به لكي لا يكون مبهماً، فيعرف المؤشر بأنه عبارة عن معلومة كمية تقيس فعالية وكفاءة كل أو جزء من عملية أو نظام بالنسبة لمعيار أو مخطط أو هدف محدد، مقبول في إطار استراتيجية المؤسسة. تسمح مؤشرات التحليل المالي بتشخيص وتحليل الحالة المالية للمؤسسة بحيث يتولد التوازن المالي للمؤسسة من خلال التقارب الدائم بين سيولة الأصول واستحقاق الخصوم.

يرتكز تحليل شروط التوازن المالي على دراسة مؤشرات أساسية متمثلة في: رأس المال العامل (FR)، الاحتياج في رأس المال العامل (BFR)، الخزينة (TR).

المطلب الأول: رأس المال العامل (Fonds de Roulement)

أولاً: مفهوم رأس المال العامل (FR)

يعتبر رأس المال العامل أفضل مؤشر يمكن أن يبين مدى احترام قاعدة التوازن المالي الأدنى ومن ثم تحديد حالة التوازن المالي.

يعرف رأس المال العامل على أنه: "فائض الموارد الطويلة الأجل الموجهة لتغطية الاستخدامات قصيرة الأجل هذا الفائض يشكل هامش أمان يسمح بتمويل دورة الاستغلال عن طريق موارد غير مطلوبة خلال الدورة".¹

يعرف البعض رأس المال العامل بأنه جزء من الأموال الدائمة أي التي تاريخ استحقاقها يتجاوز السنة والذي يمول بعض عناصر الأصول المتداولة التي يمكن أن تصبح سائلة في فترة تقل عن السنة.

¹ Jean-Claude Juhel, Gestion optimale de la trésorerie des entreprises, Thèse de doctorat d'état en Gestion, Université de Nice, Paris, 2010, p05 p06.

إن رأس المال العامل الصافي FRN يعني عمليا ذلك الجزء من الأصول المتداولة الممول بالأموال الدائمة.¹

ثانيا: أهمية رأس المال العامل وطرق حسابه


أهمية رأس المال العامل: 

إن أهمية رأس المال العامل تتجلى من خلال الأمان الذي يوفره للمؤسسة، فهو هامش أمان يمكن المؤسسة من مواجهة المخاطر التي يمكن أن تحدثها بعض عناصر الميزانية الأقل من سنة وتتمثل هذه المخاطر في²:

❖ **الخطر الأول:** يتمثل في إمكانية انخفاض أو تباطؤ دوران بعض عناصر الأصول المتداولة، كإنخفاض حجم المبيعات الذي يترتب عليه طول مدة تصريف المخزونات، تأخر تسديد العملاء ما عليهم من التزامات أو طلبهم تمديد مدة التسديد.

❖ **الخطر الثاني:** يتمثل في الخسائر التي يمكن أن تلحق ببعض عناصر الأصول المتداولة، كعدم تسديد بعض العملاء ما عليهم نهائيا بسبب الإفلاس أو الإعسار.

❖ **الخطر الثالث:** مرتبط بإمكانية حدوث سرعة في دوران بعض عناصر الخصوم قصيرة الأجل، كاستعجال الموردين في طلب تسديد ديونهم.

 طرق حساب رأس المال العامل الصافي (FRN):

يمكن حساب رأس المال العامل الصافي بأسلوبين هما: أسلوب أعلى الميزانية وأسلوب أسفل الميزانية، حيث³:

¹ منير شاكرا وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص113.

² عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم (دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل بيسكرة 2000-2002)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم التسيير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2001-2002، ص ص، 49، 50.

³ <http://slideplayer.fr/slide/15139424/>, le 01/03/2020, à 15:33.

❖ أسلوب أعلى الميزانية :

صافي رأس المال العامل يمثل فائض الأموال الدائمة عن الأصول الثابتة.

$$\text{FRN} = (\text{أصول غير جارية}) - (\text{أموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}) + (\text{أموال خاصة} + \text{قروض متوسطة وطويلة الأجل})$$

❖ أسلوب أسفل الميزانية:

$$\text{FRN} = (\text{القروض قصيرة الأجل} - \text{أصول جارية}) - (\text{الأصول المتداولة} - \text{خصوم جارية})$$

يرتكز الأسلوب الأول (أسلوب أعلى الميزانية) على تحديد أصل رأس المال العامل والمتغيرات المحددة له. أما

الأسلوب الثاني (أسلوب أسفل الميزانية) فإنه يبين هدف رأس المال العامل وهو تمويل جزء من دورة الاستغلال.

ثالثا: أنواع رأس المال العامل

إضافة إلى رأس المال العامل الصافي تستطيع المؤسسة حساب رؤوس أموال عاملة أخرى تمكنها من معرفة دقة

مصادر التوازن أو اللاتوازن لهياكلها المالية، يمكن تلخيص أهمها فيما يلي¹:

❖ رأس المال العامل الخاص (ر م ع خ): يحسب بطرح الأصول الثابتة من الأموال الخاصة التي ساهمت جزئيا أو

كلياً في تمويلها.

$$\text{ر م ع خ} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة}$$

يسمح رأس المال العامل الخاص بمعرفة مدى تمويل الأصول الثابتة بواسطة الأموال الخاصة دون الاعتماد على الديون

ذات المدى الطويل والمتوسط.

¹ خميسي شبيحة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومو للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص ص، 84، 85.

❖ رأس المال العامل الأجنبي (ر م ع أ): يمثل فائض الأصول المتداولة على الأموال الخاصة، أو يمثل مجموع الأموال الأجنبية.

$$\text{ر م ع أ} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الأموال الخاصة}$$

$$\text{ر م ع أ} = \text{مجموع الديون}$$

أو

❖ رأس المال العامل الإجمالي (ر م ع إ): يساوي إلى مجموع الأصول المتداولة، أو مجموع رأس المال العامل الخاص ورأس المال العامل الأجنبي أي:

$$\text{ر م ع إ} = \text{مجموع الأصول المتداولة}$$

$$\text{ر م ع إ} = \text{ر م ع خ} + \text{ر م ع أ}$$

ثالثا: الحالات الممكنة لرأس المال العامل الصافي (FRN):

يختلف حجم رأس المال العامل من مؤسسة لأخرى كل حسب طبيعتها والقطاع الذي تنتمي إليه، فيكون في الغالب أقل حجما في المؤسسات التجارية عن المؤسسات الصناعية نظرا لسرعة دوران المخزون في الأولى وبطئها في الثانية. وبصفة عامة هناك ثلاث حالات مختلفة لرأس المال العامل وهي¹:

❖ رأس المال العامل الصافي موجب ($FR > 0$): يشير هذا إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، وحسب هذا المؤشر فإن المؤسسة تمكنت من تمويل احتياجاتها الطويلة المدى باستخدام مواردها الطويلة المدى،

¹ اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها (دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة

-العلمة-سطفى)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة الأعمال، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم

التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008-2009، ص62.

وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية، وهذا ما يشير إلى توازن في الهيكل المالي للمؤسسة.

❖ رأس المال العامل الصافي معدوم ($FR=0$): في هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة الأصول الثابتة فقط، أما

الأصول المتداولة فتغطي عن طريق القروض القصيرة الأجل، فهذه الوضعية لا تتيح أي ضمان تمويلي في المستقبل وتترجم هذه الحالة الوضعية الصعبة للمؤسسة.

❖ رأس المال العامل الصافي سالب ($FN<0$): في هذه الحالة يعني أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها

وباقى الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة، وبالتالي فهي بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

المطلب الثاني: احتياج رأس المال العامل (Besoin Fonds de Roulement)

رأس المال العامل وحده غير كاف لكي نقول أن المؤسسة حققت توازن مالي بين الاستخدامات والموارد، حيث يوجد توازنين يجب احترامهما حتى نحقق هيكلية مالية جيدة وملائمة. وبالتالي يجب إجراء دراسة تكميلية والتي تتمثل في احتياجات رأس المال العامل.

أولاً: مفهوم احتياج رأس المال العامل (BFR)


يعرف احتياج رأس المال العامل بأنه: "رأس المال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلاً لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون القصيرة الأجل، وتتضمن تسيير دورة الاستغلال بصفة عادية، فدورة الاستغلال يترتب عنها احتياجات دورية متجددة يجب تغطيتها بمصادر تمويل دورية أيضاً".¹

¹ نفس المرجع السابق، ص 64.

احتياج رأس المال العامل يعبر عن احتياجات التمويل المرتبطة بنشاط الاستغلال أو خارج الاستغلال التي لا تغطيها موارد هذا النشاط.

يتولد الاحتياج المالي للاستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين ومخزوناتهما، وبالتالي يتوجب البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز، وهو ما يصطلح عليه بالاحتياج في رأس المال العامل.¹

ثانيا: طرق حساب احتياج رأس المال العامل وأنواعه

طرق حساب احتياج رأس المال العامل: 

يتم حساب احتياج رأس المال العامل وفقا للعلاقة التالية:

$$\text{احتياج رأس المال العامل} = \text{أصول متداولة خارج الخزينة} - \text{خصوم متداولة خارج الخزينة}$$

كما يمكن حسابه أيضا وفق العلاقة التالية:

$$\text{احتياج رأس المال العامل} = (\text{أصول متداولة} - \text{قيم جاهزة}) - (\text{ديون قصيرة الأجل} - \text{السلفات المصرفية})$$

في احتياجات الدورة استثنينا القيم الجاهزة لأنها لم تصبح في حاجة إلى سيولة، وفي موارد الدورة استثنينا السلفات المصرفية وكل الديون القصيرة الأجل التي لم يبقى لها مدة زمنية من أجل التسديد، وبالتالي لم تصبح موردا ماليا قابلا للاستخدام.

¹ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، ط01، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص84.

أنواع احتياج رأس المال العامل:

يمكننا تجزئة احتياج رأس المال العامل حيث¹:

❖ احتياج رأس المال العامل للاستغلال (BFR_{ex}):

يتم حسابه انطلاقاً من الميزانية الوظيفية بإجراء الفرق بين استخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال.

$$BFR_{ex} = E_{ex} - R_{ex}$$

❖ احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال (BFR_{hex}):

يعبر عن الاحتياجات المالية الناتجة عن الأنشطة غير الرئيسية وتلك التي تتميز بالطابع الاستثنائي، ويحسب من

الميزانية الوظيفية عن طريق الفرق بين استخدامات خارج الاستغلال وموارد خارج الاستغلال.

$$BFR_{hex} = E_{hex} - R_{hex}$$

❖ احتياج رأس المال العامل الاجمالي (BFR_G):

وهو مجموع الرصيدين السابقين ويعبر عن إجمالي الاحتياجات المالية المتولدة عن الأنشطة الرئيسية وغيرها

ويحسب بالعلاقة التالية:

$$BFR_G = BFR_{ex} + BFR_{hex}$$

¹ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، ط02، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2011، ص ص، 104، 105.

ثالثا: الحالات الممكنة احتياج رأس المال العامل

يأخذ احتياج رأس المال العامل ثلاث حالات أساسية يمكن تلخيصها كالآتي¹:

❖ **احتياجات رأس المال العامل موجبة:** هذا يدل على أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد مدتها عن سنة، وذلك لتغطية احتياجات الدورة وتقدر قيمة تلك المصادر قيمة احتياجات رأس المال العامل، مما يتطلب وجود رأس مال عامل موجب لتغطية هذا العجز.

❖ **احتياجات رأس المال العامل سالبة:** هذا يعني أن المؤسسة قد غطت احتياجات دورتها، ولا تحتاج إلى موارد أخرى ونقول أن الحالة المالية للمؤسسة جيدة.

❖ **احتياجات رأس المال العامل معدومة:** عندما تكون موارد الدورة تغطي احتياجات الدورة، هنا يتحقق توازن المؤسسة مع الاستغلال الأمثل للموارد.

المطلب الثالث: الخزينة (Trésorerie)

أولاً: مفهوم الخزينة (TR)

يعد مفهومي رأس المال العامل والاحتياج في رأس المال العامل مؤشرين ماليين متكاملين، حيث يمثل الأول الجهد المبذول من طرف المؤسسة لمواجهة تمويل احتياجاتها المتولدة عن نشاطها للاستغلال بواسطة الأموال الدائمة، ويمثل الثاني مبلغ احتياجات الاستغلال وخارج الاستغلال.

¹ بن خروف جلييلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات (دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات KANAGHAZ

2005-2008)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية المؤسسة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2008-2009، ص92.

تعتبر الخزينة مؤشرا ثالثا مكملا لرأس المال العامل واحتياجاته من أجل الحكم على التوازن المالي للمؤسسة، وهي تعرف على أنها: "مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فوراً والخزينة الصافية على درجة كبيرة من الأهمية لأنها تعبر عن وجود أو عدم وجود توازن مالي بالمؤسسة وتحسب عن طريق صافي القيم الجاهزة".¹

أي:

$$\text{الخزينة} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس المال العامل}$$

كما تعرف الخزينة على أنها: "الفرق بين خزينة الأصول وخزينة الخصوم".²

$$TR = TR_A - TR_P$$

ثانيا: الحالات الممكنة للخزينة

ترتبط وضعية الخزينة بحجم كل من رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، وهي بذلك تأخذ ثلاثة

حالات وهي:

❖ **الخزينة الصفرية:** تعتبر هذه الحالة المثلى للخزينة وهنا تكون المؤسسة قد حققت توازنها المالي، وذلك بتساوي كل

من رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، لكن لا بد من أخذ الحذر وبالتالي ضرورة جلب موارد جديدة

من أجل ضمان تغطية احتياجاتها المستقبلية.³

¹ زيري نورة، فعالية استخدام أسلوب التحليل التمييزي في تقدير مخاطر الائتمان (دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية)، أطروحة لنيل شهادة

الدكتوراه، تخصص بنوك - مالية ومحاسبة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر،

2018، ص 54.

² Claire-agnès Gueutin, L'essentiel de l'analyse financière, Ellipses édition, Paris, 2012, p99.

³ اليمين سعادة، مرجع سبق ذكره، ص 66.

- ❖ **الخزينة الموجبة:** في هذه الحالة تكون الموارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة وبالتالي يكون هناك فائض في رأس المال العامل مقارنة بالاحتياج في رأس المال العامل، ويظهر هذا الفائض في شكل سيولة وهو ما يشكل خزينة موجبة بإمكانها تمويل جزء من الأصول المتداولة التي قد تفوق الخصوم المتداولة.
- ❖ **الخزينة السالبة:** في هذه الحالة يكون رأس المال العامل أقل من الاحتياج في رأس المال العامل، وهنا تكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة من أجل استمرار النشاط.¹

¹ نفس المرجع السابق، ص 67.

المبحث الثالث: النسب المالية

تعتبر النسب المالية من أقدم أدوات التحليل المالي وأهمها إذ يعود تاريخ استخدامها إلى منتصف القرن التاسع عشر، ويمكن تعريف النسبة المالية بأنها: "عبارة عن علاقة بين بسط ومقام وقيم البسط والمقام هي البيانات والأرقام المحاسبية التي تعرضها الميزانية العمومية أو قائمة الدخل، والنسبة هي تعبير حسابي بسيط للعلاقة بين عنصر وآخر".

يمكن تقسيم النسب المالية إلى أربع أنواع رئيسية هي: نسب السيولة، نسب النشاط، نسب المديونية ونسب الربحية، حيث نسب السيولة والنشاط والمديونية تقيس بشكل أساسي المخاطرة في حين تقيس نسب الربحية العائد.

المطلب الأول: نسب السيولة (Ratios de liquidité)

يقصد بها قدرة الشركة على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل، أي مدى كفاية التدفقات النقدية التي تمكن الشركة من مواجهة التزاماتها المالية وتجنب عدم الملاءة ومضمونها أن الشركة لديها المال الكافي لتسديد ديونها ولكن عدم سيولة هذا المال عند نقطة زمنية محددة قد يعرض الشركة إلى مخاطر السيولة.¹

تستخدم نسب السيولة كأداة لتقييم المركز الائتماني للمؤسسة، حيث تقف هذه النسب على مدى مقدرة أصول المؤسسة المتداولة على مسايرة استحقاقية الديون القصيرة الأجل. حيث يمثل تحليل سيولة المؤسسة مؤشرا مهما لتقييم أدائها المالي وقدرتها على مواجهة التزاماتها وديونها المالية. كما يستخدم تحليل السيولة كأداة لمعرفة مقدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها الجارية لموجوداتها المتداولة، وتعتبر السيولة المحور الأساسي في كل سياسة مالية إذ يمكن أن يؤدي الأمر إلى تصفية المؤسسة إذا لم تستطع مواجهة ديونها الفورية حتى وإن كانت تحقق أرباحا عالية في الأجل الطويل. حيث أن سيولة المؤسسة تعود إلى قدرتها على سداد التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها.²

¹ عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي (اتجاهات معاصرة)، دار البازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 85.

² شرون رقية، تحليل وقياس خطر القرض في البنوك التجارية، المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية، الجزائر، العدد 03، 2012، ص 87.

ولقياس نسبة السيولة يقوم المحلل المالي بحساب جملة من النسب وهي:

أولاً: نسبة السيولة العامة (Ratio de liquidité général)

وتسمى أيضا بنسبة التداول (Current Ratio)، وتعتبر من أقدم النسب وأكثرها انتشارا واستخداما

وتستخدم كمؤشر أولي وأساسي لمعرفة قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل من أصولها المتداولة.¹

تقيس هذه النسبة مدى كفاية الأصول المتداولة المتوقع تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة لتغطية متطلبات

الدائنين القصيرة الأجل ويتم حساب نسبة التداول عن طريق قسمة مجموع الأصول المتداولة على مجموع الخصوم

المتداولة حسب الصيغة التالية:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

فالنسبة النمطية لها (2:1) كما هو متفق عليه في كافة المصارف كمعيار للصناعة فهي تمثل حد الأمان الذي

يضمن المصرف قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته، فكلما كانت النسبة عالية دل على أن السيولة عالية لدى العميل

ولديه القدرة على تسديد التزاماته.

من وجهة نظر المقرضين فإن زيادة نسبة التداول يخفض من درجة المخاطرة المرتبطة بديونهم، ولكن من وجهة

نظر الإدارة فإن ارتفاع هذه النسبة عن الحد المعين هو أمر غير مفضل لأنه سيؤثر على الربحية بشكل سلبي، إضافة

إلى ذلك فإن انخفاض هذه النسبة عن الحد اللازم قد يؤدي إلى أن تواجه الشركة صعوبة بالوفاء بالتزاماتها قصيرة

الأجل وكذلك صعوبة الحصول على قروض قصيرة الأجل.²

¹ عادل عشي، مرجع سبق ذكره، ص 68.

² فايز سليم حداد، الإدارة المالية، ط03، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 67.

ثانيا: نسبة السيولة السريعة (Ratio de liquidité rapide)

تلجأ الإدارة المالية إلى نسبة السيولة السريعة لتعزيز دراسة نسبة التداول بشأن تقييم موقف السيولة. وهي تمثل أحد أنواع النسب التي تقيس السيولة النقدية للوحدة الاقتصادية يطلق عليها أيضا نسبة التداول السريعة، وبموجب هذه النسبة يتم استبعاد الموجودات المتداولة بطيئة التحول إلى نقدية (وخاصة المخزون السلعي)، وذلك في سبيل خلق حالة من الأمان لدى الدائنين والمقرضين من قدرة الوحدة الاقتصادية على الوفاء بالتزاماتها تجاههم، وذلك لأن المخزون السلعي غالبا ما يمثل نسبة كبيرة من إجمالي الموجودات المتداولة فضلا عن أنه يمكن أن يكون هناك بعض العراقيل في أثناء تصفيته بصورة سريعة إذا ما اضطرت الوحدة الاقتصادية إلى ذلك لأي سبب من الأسباب.¹

وتحسب على أساس العلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة - المخزون}}{\text{المخزون المتداولة}}$$

هذه النسبة مماثلة لنسبة التداول، إلا أنها لا تشمل على مخزون البضاعة كأصول يمكن تصفيتهما بالسرعة المطلوبة وبالتالي فإن هذه النسبة تستخدم معايير أكثر تشددا في قياس قدرة الشركة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل، هذا ويتطلع المحللين الماليين إلى سيولة سريعة مقدارها (1:1) كهدف مقبول لهذه النسبة.²

ويرجع سبب استبعاد المخزون السلعي من بسط النسبة لكونه أقل الموجودات المتداولة سيولة بسبب بطء تحويله إلى النقد أو بسبب عدم التأكد من بيعه، ولا شك أن النسبة السريعة بهذا التحديد تعد أكثر دقة في قياس السيولة قياسا بنسبة التداول والأكثر من ذلك فإن النسبة السريعة بدون المخزون السلعي تعبر عن قدرة الإدارة المالية في

¹ معتصم أمين محمود الحلوم، مرجع سبق ذكره، ص 42.

² فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، ط 01، رام الله، فلسطين، 2008، ص 33.

تسديد ما عليها من التزامات دون أن تلجأ إلى تصفية المخزون السلعي.¹

ثالثاً: نسبة السيولة الحالية (Ratio de liquidite actuel)

تعتبر هذه النسبة من أكثر النسب صرامة لتقييم أداء المؤسسات من ناحية السيولة، حيث تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها القصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة حالياً تحت تصرفها فقط دون اللجوء إلى كل قيمة غير جاهزة، لأنه من الصعب على المؤسسة أن تتوقع مدة معينة لتحويل المخزون إلى سيولة جاهزة، يتم حساب نسبة السيولة الحالية وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة الحالية} = \frac{\text{الأصول النقدية}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

ويقصد بالأصول النقدية النقد الموجود في الصندوق والبنوك، وبذلك توضح هذه النسبة مقدار النقدية المتاحة لدى المؤسسة في وقت لمقابلة الالتزامات القصيرة الأجل وتختلف هذه النسبة عن كل من نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة بأنها تهتم بالعناصر النقدية فقط، وتعتبر نسبة السيولة النقدية الأقل شيوعاً والأقل اهتماماً من قبل المحللين الائتمانيين في البنوك وذلك على اعتبار أن المؤسسات التي تتوفر لديها سيولة نقدية مناسبة لن تلجأ إلى الاقتراض.²

¹ حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، بدون سنة النشر، ص126.

² قويدر ابتسام، دور التحليل الائتماني في ترشيد قرار منح القروض في البنوك التجارية (دراسة حالة البنك الجزائري BEA-وكالة قسنطينة-)، مذكرة مقدمة

ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة (2)، الجزائر،

المطلب الثاني: نسب الهيكل المالي (الرفع المالي)

وهي النسب التي تساعد في دراسة الهيكل المالي للمؤسسة والموضوعة لكل جانب من جوانب قائمة المركز المالي مثل نسبة الأصول الثابتة إلى مجموع الأصول أو نسبة أحد عناصر الموجودات الثابتة إلى مجموعة الأصول الثابتة. تعتبر هذه النسب أكثر دلالة لأغراض دراسة الهيكل التمويلي للمنشأة وتساعد هذه النسب إدارة المنشأة على دراسة الهيكل المالي للمنشأة.¹

وتهدف هذه النسب إلى التعرف على مدى مساهمة أصحاب المؤسسة الدائنين في تمويل الموجودات أي مصادر تمويل الموجودات، وكذلك التعرف على مقدرة المنشأة على مقابلة التزاماتها طويلة الأجل. ويمكن القول بعبارة أخرى التعرف على مصادر التمويل التي تعتمد عليها المؤسسة. ومن أهم هذه النسب نجد:

أولاً: نسب المديونية (Ratios d'endettement)

تقيس مدى اعتماد الشركة على دفع ديونها المستحقة في الأجل القصير. تعتبر هذه النسبة من أكثر المؤشرات استخداماً لقياس درجة استخدام مصادر التمويل الخارجية في الهيكل التمويلي للشركة، وتحديد مقدار الديون لكل دينار من مجموع الأصول هذا الإجراء يعطي فكرة عن حجم المخاطر المحتملة التي تواجهها الشركة من حيث عبء ديونها. أي أن هذه النسبة تبين درجة اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أصولها وتعرف بالصيغة التالية:

$$\text{نسبة المديونية} = \frac{\text{إجمالي الالتزامات (الديون)}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

يفضل الدائرون نسبة مديونية منخفضة لأن انخفاض الالتزامات يزيد من قدرة المؤسسة على سداد الدين وبالتالي

¹ رشا يوسف القصاص، دور التحليل المالي في عملية اتخاذ القرار الإداري في شركات المساهمة الفلسطينية، مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة وضرائب، كلية الدراسات العليا، جامعة القدس، فلسطين، 2007، ص 18.

زيادة درجة الأمان للدائنين.¹ ويمكن التمييز بين:

$$\frac{\text{الديون قصيرة الأجل}}{\text{مجموع الأصول}} = \text{نسبة المديونية قصيرة الأجل}$$

$$\frac{\text{الديون طويلة الأجل}}{\text{مجموع الأصول}} = \text{نسبة المديونية طويلة الأجل}$$

$$\frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{حقوق الملكية}} = \text{نسبة الدين الى حقوق الملكية}$$

هناك مؤشر يقيس قدرة الشركة على إدارة ديونها طويلة الأجل وذلك من خلال عدد مرات تغطية الفوائد والتي تقاس كما يلي:

$$\frac{\text{صافي الدخل قبل الضرائب} + \text{مصروف الفوائد}}{\text{مصروف الفوائد}} = \text{عدد مرات تغطية الفوائد}$$

$$\frac{\text{صافي الدخل قبل الضرائب والفوائد}}{\text{مصروف الفوائد}} = \text{عدد مرات تغطية الفوائد} \quad \text{أو}$$

ويقيس هذا المؤشر قدرة مكاسب الشركة خلال الفترة على تغطية مدفوعات الفائدة خلال نفس الفترة وبصفة عامة كلما زادت النسبة كلما كان الأمر أفضل.²

ثانيا: نسب التمويل (Ratios de Financement)

يمكن التمييز بين:

❖ **نسبة التمويل الدائم:** تقيس هذه النسبة مدى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة فهذه النسبة تعتبر صياغة

¹ بانه وليد الناصر، مرجع سبق ذكره، ص 20.

² طارق عبد العال حماد، إدارة السيولة في الشركات والمصارف، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، مصر، 2012، ص 86.

أخرى لرأس المال العامل أو هامش الأمان وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}} = \text{نسبة التمويل الدائم}$$

يكون رأس المال العامل سالبا إذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد الصحيح فهذا يدل على أن جزءا من الأصول الثابتة مغطى بقروض قصيرة الأجل.¹

❖ **نسبة التمويل الخاص (الذاتي):** تعتبر هذه النسبة مكتملة للأولى وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}} = \text{نسبة التمويل الذاتي}$$

تقيس هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة وإذا ساوت الواحد فإن رأس المال العامل الخاص يكون معدوما أي أن الأصول الثابتة مغطاة بالأموال الخاصة، أما الديون طويلة الأجل وإن وجدت فهي تغطي الأصول المتداولة مكونة بذلك صافي رأس المال العامل.

❖ **نسبة الاستقلالية المالية:** تقيس هذه النسبة مدى استقلالية المؤسسة عن دائئتها وتحسب بإحدى الطريقتين

التاليتين:

$$\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}} = \text{نسبة الاستقلالية المالية}$$

¹ أنفال حدة خبيزة، تأثير الهيكل المالي على استراتيجية المؤسسة الصناعية (دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى GMS بسكرة)، مذكرة مقدمة ضمن

متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد صناعي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر،

بسكرة، الجزائر، 2011-2012، ص36.

أو

$$\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الخصوم}} = \text{نسبة الاستقلالية المالية}$$

كلما كانت هذه النسبة كبيرة استطاعت المؤسسة أن تتعامل بمرونة مع الدائنين في شكل اقتراض وتسديد الديون، أما إذا كانت النسبة صغيرة فهذا يعني أنها في وضعية مثقلة بالديون.

المطلب الثالث: نسب النشاط والربحية

أولاً: نسب النشاط (Ratios d'Activité)

تقيس مدى كفاءة إدارة المنشأة في إدارة موجوداتها ومنها: معدل فترة تحصيل الديون، معدل فترة دفع الديون، معدل دوران البضاعة.¹

تعتبر مجموعة نسب النشاط مقياساً لمدى كفاءة المؤسسة في استخدام الموارد المتاحة لأجل تحقيق أهدافها الأساسية من إنتاج أكبر حجم ممكن من السلع والخدمات لتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات.² ومن أهم هذه النسب:

❖ **معدل دوران مجموع الأصول:** تحسب هذه النسبة عن طريق قسمة صافي المبيعات السنوية على مجموع

الأصول، وليس هناك معدل نمطي يمكن لجميع المنشآت استخدامه بل يختلف هذا المعدل من صناعة لأخرى.³

¹ خالد وهيب الراوي، العمليات المصرفية الخارجية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، بدون سنة النشر، ص 52.

² خالد محمود الكحلوت، مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني (دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع

غزة)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2005، ص 41.

³ جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، بدون سنة النشر، ص 116.

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول}}$$

❖ **معدل دوران المخزون:** يقصد بمعدل دوران المخزون السلعي عدد المرات التي يتم فيها بيع المخزون السلعي خلال السنة، ويستخدم هذا المقياس لتحديد كفاءة إدارة المبيعات في تسويق منتجات المنشأة خلال السنة الواحدة، فهو مؤشر يبين كفاءة المنشأة في توظيف الأموال بالمخزون السلعي الذي تتجار به، إذ أن ارتفاع المعدل من خلال عدد مرات دورانه يبين كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح. ويتم حساب هذه النسبة وفق ما يلي:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة المبيعات}}{\text{متوسط رصيد المخزون}}$$

ويوجد مؤشر آخر لكفاءة إدارة المخزون وهو متوسط فترة التخزين ويتم حسابه كما يلي¹:

$$\text{عدد أيام فترة التخزين} = \frac{365 \text{ يوم}}{\text{معدل دوران المخزون}}$$

يقوم هذا المؤشر على قياس عدد الأيام المطلوبة لتحويل المخزون إلى أصول أكثر سيولة ويرتكز هذا المؤشر على حجم المبيعات الحالية.

❖ **معدل دوران المدينين (معدل دوران الذمم المدينة):** تمثل هذه النسبة مقياساً لكفاءة إدارة الائتمان في تحصيل الديون وكلما ارتفع معدل دوران المدينين يكون ذلك مؤشر لتحسين كفاءة إدارة الائتمان والعكس. يتم حساب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{معدل دوران المدينين} = \frac{\text{صافي المبيعات الآجلة}}{\text{متوسط الذمم المدينة}}$$

¹ طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 963.

$$\frac{360}{\text{معدل دوران الذمم المدينة}} = \text{فترة تحصيل الذمم المدينة}$$

❖ **معدل دوران الديون:** هو المعدل الذي يتم من خلاله تقدير كفاءة إدارة الشركة في سداد التزاماتها القصيرة

الأجل، والذي يعادل حاصل قسمة صافي المشتريات الآجلة إلى إجمالي الحسابات الدائنة المستحقة على الشركة.¹

$$\frac{\text{صافي المشتريات الآجلة}}{\text{صافي الحسابات الدائنة}} = \text{معدل دوران الديون}$$

$$\frac{360}{\text{معدل دوران الديون}} = \text{فترة تسديد الديون}$$

ثانيا: نسب الربحية (Ratios de Rentabilité)

تعكس نسب الربحية مدى تحقيق المشروع للمستويات المتعلقة بالأداء، كما أنها تعبر عن محصلة السياسات

والقرارات التي اتخذتها الإدارة.² وتنقسم إلى:

❖ **ربحية المبيعات:** هي النسب التي تربط الأرباح بالمبيعات لتعبر عن مدى قدرة نشاط البيع على توليد الأرباح

وتشمل³:

$$\frac{\text{المبيعات} - \text{تكلفة المبيعات}}{\text{المبيعات}} = \text{نسبة مجمل الربح}$$

¹ حسان الدباس، العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار الائتماني في المصارف العاملة في سورية (حالة تطبيقية على المصارف الخاصة في سورية)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم الاقتصاد المالي والنقدي، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية، 2013-2014، ص 64.

² أحمد ياسين حمد الجعافرة، مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن (دراسة تحليلية في المصارف الإسلامية

الأردنية)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012، ص 34.

³ فارس نصيف الشبيري، سالم الطالب، مبادئ المالية (1)، ط 01، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2012، ص 135، 136.

ولا شك أن نسبة مجمل الربح المرتفعة تشير إلى كفاءة الإدارة وإن كان هامش الربح المنخفض يدل على تدهور معدلات الأداء والإنتاجية بوجه عام في الشركة، كما يمكن حساب نسبة صافي الربح كمؤشر أساسي لقياس قدرة وكفاءة الإدارة في ممارسة المسؤوليات الخاصة بعملية إنتاج وبيع المنتجات. ويأخذ هذا المعدل الشكل التالي:

$$\text{نسبة صافي الربح} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{المبيعات}}$$

❖ **ربحية الاستثمار:** هي النسب التي تربط الأرباح بالأموال المستثمرة في المنشأة ومن أهم هذه النسب:

✓ **معدل العائد على الأصول:** يعبر هذا المقياس عن العلاقة بين الأرباح المحاسبية وحجم الأموال المتاحة للاستخدام من قبل إدارة الشركة.¹

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{اجمالي الأصول}}$$

كلما ارتفع هذا المعدل كلما زاد ربح المؤسسة مما يدل على كفاءة إدارة المؤسسة في استخدام وإدارة أصولها.

✓ **معدل العائد على حقوق الملكية:** يشير هذا المعدل إلى مقدار ربحية الأموال والعائد مقابل استثمارها في البنك.²

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضرائب}}{\text{حقوق الملكية}}$$

¹ مشعل جهم المطيري، تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الكويت، 2011، ص28.

² محمد نواف عابد، أثر الأداء المالي للبنوك وقيمتها السوقية على المسؤولية الاجتماعية (دراسة تطبيقية على قطاع البنوك والخدمات المالية في بورصة فلسطين)، مجلة كلية فلسطين التقنية للأبحاث والدراسات، فلسطين، العدد05، 2018، ص525.

كلما ارتفعت هذه النسبة كان مؤشرا جيدا والجدير بالذكر أن هذا المعدل يجب أن لا ينخفض على مستوى سعر

الفائدة في السوق، حيث يعتبر هذا مؤشرا سلبيا.¹

¹ نعيم نمر داوود، التحليل المالي باستخدام برنامج EXCEL، ط01، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص111.

خاتمة الفصل:

من خلال هذا الفصل تمكنا من معرفة طبيعة التحليل المالي وتطوره التاريخي، وقد تطرقنا إلى عرض مختلف مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية التي تعتبر عنصر أساسي لتحديد نشاط المؤسسة والحكم على وضعيتها المالية والركن الأساسي الذي يتم استخدامه عند اتخاذ القرارات، وبالتالي فإننا نستطيع القول أن التحليل المالي هو العمود الفقري للإدارة المالية.

الفصل الثاني:

القروض البنكية

مخطط الفصل :

➤ **المبحث الأول:** مدخل عام للقروض البنكية.

➤ **المبحث الثاني:** قروض الاستغلال.

➤ **المبحث الثالث:** قروض الاستثمار.

مقدمة الفصل:

تعتبر القروض البنكية بمختلف أنواعها النشاط الأساسي للبنوك التجارية والمصدر الرئيسي لإيراداتها، حيث أصبحت تحتل مكانة هامة على مستوى نشاطات الأفراد والمؤسسات وعليه فإن عملية اتخاذ قرار منح القروض أو القرار الائتماني تعد من أخطر الوظائف التي يمارسها البنك وأكثرها حساسية، كون أن تلك القروض التي يمنحها ليست ملكا له بل هي في الغالب أموال المودعين لديها وهذا ما يجبر البنك على ضرورة دراسة عدة عناصر قبل اتخاذ أي قرار ائتماني.

وبهذا الصدد سنقوم بالتوسع أكثر في مفهوم القروض وأنواعها والتطرق إلى مفهوم القرار الائتماني وأهم العوامل المؤثرة فيه، وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

❖ المبحث الأول بعنوان مدخل عام للقروض البنكية.

❖ المبحث الثاني حول قروض الاستغلال.

❖ المبحث الثالث حول قروض الاستثمار.

المبحث الأول: مدخل عام للقروض البنكية

المطلب الأول: اتخاذ القرار الائتماني

إن عملية اتخاذ القرار هي لب وظيفة المدير فبينما التخطيط، التنظيم، الرقابة هي وظائف الإدارة، فإننا نجد اتخاذ القرار هو نشاط يتضمن كل الوظائف السابقة. يعد اتخاذ القرار الائتماني بمنح التسهيلات الائتمانية أو رفض منحها من أخطر القرارات التي تتخذ في البنوك، فاتخاذ قرار خاطئ في هذا المجال له آثار سلبية على أوضاع البنك وعلى مستقبله لذلك يجب محاولة اتخاذ قرارات مثلى للمحافظة على المركز المالي للبنك.

أولاً: تعريف اتخاذ القرار

يعرف القرار على أنه: "اختيار المدرك بين البدائل المتاحة في موقف معين، أو المفاضلة بين حلول بديلة لمواجهة مشكلة معينة واختيار الحل الأمثل من بينها". ويعرف أيضا على أنه: "اختيار بديل من عدة بدائل متوفرة لتحقيق هدف، حل مشكلة انتهاز فرصة".¹

أما عملية اتخاذ القرار فتعرف بأنها: "إصدار حكم معين عما يجب أن يفعله الفرد في موقف ما، وذلك عند الفحص الدقيق للبدائل المختلفة التي يمكن اتباعها، أو هي لحظة اختيار بديل معين بعد تقييم بدائل مختلفة وفقا لتوقعات مختلفة لمتخذ القرار".²

¹ سامية فقير، مداخلة حول فعالية البرمجة الخطية ودورها في حل المشاكل واختيار القرارات، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2017، ص 06.

² واضح نعيمة، العوامل المؤثرة على اتخاذ قرار منح القروض البنكية للمؤسسات الاقتصادية (حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية تلمسان)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016-2017، ص 126.

عملية اتخاذ القرار هي وظيفة إدارية وعملية تنظيمية، فهي وظيفة إدارية حيث تعد من المسؤوليات الرئيسة التي يتحملها المدير، كما أنها عملية تنظيمية حيث أن اتخاذ كثير من القرارات تعد عملية أكبر من أن ينفرد بها المدير لوحده، فهي ناتج جهود كثير من الأفراد على شكل جماعات أو مجالس إدارية بل في بعض الحالات تكون ناتج الكمبيوتر، فالمدير في الوقت الحاضر لا يعمل في عزلة بل يتأثر في قراراته برأي المحيطين به وأفكارهم وطبيعة البيئة التي يعمل فيها.¹

انطلاقاً مما سبق يمكن القول أن عملية اتخاذ القرار هي الإدراك الكامل للبدائل المتاحة وإمكانية المفاضلة بينها واختيار أفضلها لتحقيق أهداف المؤسسة، وذلك بتوفير جميع الموارد المالية والبشرية خلال فترة زمنية في ظل معطيات كل من عوامل البيئة الداخلية والخارجية والعمل على تنفيذه ومتابعته.

ثانياً: مكونات القرار الائتماني

إن عملية تقييم قرار منح الائتمان تتكون من دراسة عدة عوامل (عناصر) حيث لا بد قبل اتخاذ أي قرار ائتماني أخذ العوامل التالية بالاعتبار:²

✓ **القروض إلى القيمة (LTV):** حيث أن نسبة التمويل المطلوبة إلى القيمة السوقية العادلة للاستثمار في المشروع

المراد تمويله (الأصل المراد تمويله)، هي المقياس الأساسي للمخاطرة بحيث أنها تزود المقرض بمؤشر مدى تغطية أية

خسائر محتملة ناجمة عن عدم قيام المقرض بالسداد عن طريق بيع الأصل الممول.

✓ **القدرة على التسديد:** حيث يتم قياس قدرة المقترض على تسديد أصل المبلغ والفوائد من خلال الدراسة

¹ بن النوي أحلام، مدى استخدام النماذج الكمية في اتخاذ القرارات بالبنوك التجارية (دراسة تحليلية لمجموعة البنوك العمومية والخاصة العاملة بالجزائر)،

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص مالية ومحاسبة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،

الجزائر، 2018-2019، ص16.

² اسماعيل هجير، التحليل المالي لاتخاذ القرار الائتماني، مجلة البنوك الأردنية، الأردن، العدد22، 2003، ص ص02، 03.

التاريخية لتدفقاته النقدية وأرباحه.

✓ **الرغبة في التسديد:** ويتم قياسها من خلال دراسة التاريخ الائتماني للعميل من حيث التسديدات أو التأخير في

السداد أو معاناته من عمليات تعثر مالي.

✓ **الضمانات المقدمة:** يجب على موظف الائتمان أن يحدد مدى قبوله للضمانات التي يقدمها العميل مقابل

حصوله على الائتمان وتقييم حالة هذه الضمانات وسيولتها (القدرة على بيعها دون تحمل أعباء إضافية في حال

فشل العميل في عملية التسديد).

إن الحالة التي تتخذ فيها القرارات الائتمانية هي حالة الخطر، فمتخذ القرار الائتماني في البنك لا يستطيع أن

يتنبأ بنتائج قراره بدقة كاملة، ولكنه يستطيع عن طريق تحليل المخاطر المصاحبة لعمليات الائتمان أن يصل إلى تقدير

احتمالات موضوعية محددة للقرار الذي سوف يتخذه، فالقرار السليم هو القرار الذي تشعر فيه الإدارة بأن العائد

الذي سوف يتولد عنه يساوي أو يزيد على درجة المخاطر التي تحيط به.

المطلب الثاني: القرار الائتماني

أولاً: خصائص القرار الائتماني الجيد والعوامل المؤثرة فيه

تتمحور خصائص القرار الائتماني في الآتي¹:

✓ **خاصية السيولة في الائتمان الممنوح:** وهي تعني إمكانية التصفية الذاتية للائتمان وسداده كاملاً في التاريخ

المتفق عليه، وبالشروط المتفق عليها.

¹ مراد سالم الطلاع، إدارة العمليات التفاوضية في قرار منح الائتمان (دراسة تطبيقية على المصارف التجارية في قطاع غزة)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات

نيل شهادة الماجستير، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2010، ص ص، 86، 87.

✓ **الربحية المتوقعة من الائتمان الممنوح:** إذ يجب الموازنة بين المخاطر المدروسة المصاحبة للقرار الائتماني وبين

الربحية المتوقعة منه في إطار السياسة الائتمانية العامة للبنك، فيما يتعلق بنوع التسهيلات الممكن تقديمها وأسعار العائد واجبة التطبيق.

✓ **خاصية الأمان في الأموال المقرضة:** وتعني الثقة في أن الأموال المقرضة سوف يتم سدادها في تاريخ

الاستحقاق، ويأتي ذلك من الحرص الشديد على توافر عامل السيولة.

✓ **خاصية تنوع محفظة القروض والتسهيلات:** الهدف من تنوع محفظة القروض والتسهيلات بالبنك هو توزيع

المخاطر بتجنب مخاطر التركيز على منطقة جغرافية، أو نشاط أو قطاع اقتصادي معين، أو عميل بعينه أو التركيز على نوع وحيد من الضمانات.

✓ **خاصية الضمان:** والذي يعتبر خط دفاع أخير لحالات الطوارئ غير المنظورة أو لمواجهة الحالات التي تحيط بها

مخاطر ودرجة عالية من عدم التأكد، آخذاً في الاعتبار أن خاصية الضمان تأتي في المرتبة الأخيرة في منظومة القرار

الائتماني الأمثل، إذ أن سلامة ودقة التحليلات المالية للتدفقات النقدية واعتبارات الجدارة الائتمانية للعميل هما أساس بناء القرار الائتماني.

ثانياً: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني

هناك مجموعة عوامل مترابطة ومتكاملة تؤثر في اتخاذ القرار الائتماني في أي بنك وهي:

❖ **العوامل الخاصة بالعميل:** يمكن اعتبار كل من: الشخصية، رأس المال، وقدرته على إدارة نشاطه وتسديد

التزاماته، والضمانات المقدمة، والظروف العامة والخاصة التي تحيط بالنشاط الذي يمارسه لعميل، تقوم جميعها بدورها

في تقييم مدى صلاحية العميل للحصول على الائتمان المطلوب، وتحديد مقدار المخاطر الائتمانية ونوعه والتي يمكن

أن يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان، فعملية تحليل المعلومات والبيانات عن حالة العميل المحتمل سوف تخلق القدرة لدى إدارة الائتمان على اتخاذ قرار ائتماني سليم.¹

❖ عوامل خاصة بالبنك (المصرف):

يمكن إبراز أهم هذه العوامل فيما يلي:²

✓ رأس مال المصرف: يأخذ رأس مال المصرف واحتياطياته دوراً مهماً في رسم وتحديد السياسة الائتمانية التي

يتبعها المصرف، فكلما زاد رأس مال المصرف زادت عمليات منح الائتمان.

✓ آجال الودائع: تعتمد المصارف بصورة رئيسية على الودائع في تمويل نشاطاتها الاستثمارية ونجد أن السياسة

الائتمانية للمصرف تأخذ بعين الاعتبار آجال الودائع لدى المصرف، بحيث كلما زادت آجال الودائع زادت

التسهيلات الائتمانية طويلة الأجل والعكس صحيح.

✓ سيولة المصرف: والتي تتمثل في حجم الأموال النقدية غير الموظفة في العمليات المصرفية، والتي تزيد عن حاجة

المصرف.

✓ استراتيجية المصرف في اتخاذ القرار الائتماني: قد تكون استراتيجية هجومية، وذلك باستعداد المصرف

لتقبل درجة أكبر من المخاطر وذلك بدون أي إخلال بالقواعد والشروط الائتمانية في المصرف، وقد تكون رشيدة

بعدم منح ائتمان يتضمن مخاطر مرتفعة، والتي عادة ما تلجأ إليه المصارف صغيرة الحجم والامكانيات.

¹ سيف هشام صباح الفخري، الائتمان المصرفي ودور التوسع الائتماني في الأزمات المصرفية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سورية، 2009، ص 06، ص 07.

² هبة عزام قندلفت، محددات قرار منح الائتمان الخاصة بالعميل (دراسة ميدانية في المصارف التجارية الخاصة في سورية)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد، جامعة حماة، سورية، 2017-2018، ص 44.

❖ عوامل خاصة بالقرض:

يمكن حصر هذه العوامل فيما يلي¹:

✓ الغرض من القرض: فهو قد يطلب لغرض تمويل رأس المال العامل (قروض قصيرة الأجل)، أو لغرض تحقيق توازن في الهيكل المالي (قروض طويلة الأجل)...إلخ.

✓ مدة القرض: وهي المدة التي يطلبها العميل ويرغب في الحصول على القرض خلالها، وهل تتناسب فعلا مع إمكانيات العميل، نوع القرض المطلوب، وهل يتوافق مع السياسة العامة للإقراض في البنك.

✓ طريقة السداد: أي هل سيتم السداد دفعة واحدة أم على شكل أقساط دورية، وهل يتناسب مع إمكانيات كل من العميل والبنك في نفس الوقت.

✓ مبلغ القرض: حيث أن مبلغ القرض مهم جدا في التحليل الائتماني لأنه كلما زاد حجم القرض تطلب دراسة أكبر من طرف البنك.

المطلب الثالث: ماهية القروض البنكية

أولا: تعرف القروض البنكية

يختلف مفهوم القرض من باحث لآخر كل حسب تخصصه ووجهة نظره، لذا اعتمدنا تقديم تعاريف مختلفة

لتوضيح الرؤية أكثر وفي البداية لا بد لنا أن نقدم تعريف للقروض البنكية من الناحية اللغوية والاصلاحية:

❖ القرض لغة:

هو كلمة مخصصة للعمليات المالية التي تجمع بين هيئة مالية سواء كانت بنك أو مؤسسة مالية والمقترض.

¹ رحيم حسين، سليم حمود، استخدام الأساليب الكمية في ترشيد واتخاذ قرارات منح الائتمان بالبنوك التجارية، الملتقى الوطني السادس حول الأساليب

الكمية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2008، ص 07.

❖ القرض اصطلاحاً:

باللغات الأوروبية أصل كلمة قرض *crédit* جاءت من الكلمة اللاتينية *créditum* المشتقة من الفعل اللاتيني *credere* الذي يعني يعتقد *croire*.

يعرف الائتمان على أنه عبارة عن مبادلة قيمة حاضرة بقيمة آجلة أي التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المداينة.¹ لذا فإن الائتمان يتمثل في تقديم طرف لطرف آخر مقدار من المال (غالباً ما يزيد عن الأول)، في المستقبل.²

تعرف القروض البنكية بأنها: "تلك الخدمات المقدمة للعملاء التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة".

ويعرف القرض على أنه: "الثقة التي يوليها البنك لشخص ما سواء أكان طبيعياً أو معنوياً من خلال إتاحة مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة زمنية معينة، متفق عليها وبشروط معينة مقابل فائدة محددة وبضمانات مناسبة يقدمها العميل تمكن البنك من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد."³

¹ عقيل دخيل كريم، قياس مخاطر الائتمان المصرفي ودورها في التنبؤ بالتعثر المالي للمصارف العراقية (دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية)، مجلة المثني للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، العدد 02، 2018، ص 240.

² ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف (النظرية النقدية)، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 102.

³ بوطورة فضيلة، دور نظام الرقابة الداخلية في الرصد والكشف المسبق لمخاطر القروض (دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،

عرف الاقتصاديون القرض على أنه: "تأجير لرأس المال أو لقوة شرائية اعتمادا على الثقة التي يستحقها".

عرفه جون سوارت ميل بأنه: "عملية بيع النقود ولأجل مقابل فائدة محددة سلفا".

كما عرفه جونسون بأنه: "عملية بيع آجال على أساس الثقة".

تعرفه أمال موتري أيضا بأنه: "عبارة عن مصطلح يستعمل لتحديد المبادلات النقدية والعينية التي تجري في

مقابل الوعد بالتسديد في آجال تحدد سلفا حيث يصبح المتنازل دائما والمستفيد من التنازل لدينا".

أما التشريع الجزائري فقد عرف القرض في نص المادة 68 من قانون النقد والقرض أنه: "يشكل عملية قرض في

مفهوم هذا الأمر، كل عمل لقاء عوض يضع بموجبه شخص ما أو يعد بوضع أموال تحت تصرف شخص آخر، أو

يأخذ بموجبه لصالح الشخص الآخر التزاما بالتوقيع كالضمان الاحتياطي، أو الكفالة، أو الضمان".¹

أما بالنسبة للفقهاء فقد حاول وضع إطار عام لعمليات الائتمان واعتبر أنها: "العمليات التي بمقتضاها يرتضي

البنك في مقابل فائدة أو عمولة معينة أن يمنح عملية أو شخص آخر بناء على طلب عميله سواء حالا أو بعد وقت

معين ائتمانه على شكل رؤوس أموال نقدية أو شكل آخر".²

تدور هذه التعريفات حول معنى واحد وهو الثقة التي يمنحها البنك لعميله من خلال إتاحة مبلغ معين من المال

لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة زمنية معينة مقابل فائدة محددة.

¹ الأمر رقم 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003، (ج.ر. عدد 52 مؤرخة في: 2003/08/27) المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم بالأمر رقم

04/10 مؤرخ في 26 أوت سنة 2010، (ج.ر. عدد 50 مؤرخة في: 2010/9/01).

² جلييلة مصعور، مسؤولية البنك عن الائتمان المصرفي في القانون الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص قانون أعمال، قسم الحقوق، كلية

الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة (1)، الجزائر، 2016، ص23.

من المفاهيم السابقة يتضح أن هناك مجموعة من العناصر الرئيسية للقرض أهمها ما يلي¹:

✓ **ثقة المصرف في العميل:** وهو ما يستلزم قيام المصرف بدراسة كافة المقومات الائتمانية للعميل بقصد التحقق من جدارته الائتمانية.

✓ **إتاحة مبلغ من المال:** وذلك أن الائتمان المصرفي لا ينحصر في قيام المصرف بدفع مبلغ نقدي للعميل، وإنما يتعدى ذلك إلى إتاحة هذا المبلغ للعميل من خلال عدة صور أخرى، كإضافته إلى حسابه الجاري أو استخدامه في فتح اعتمادات مستندية لصالحه أو إصدار خطابات ضمان له.

✓ **تعيين مبلغ الائتمان:** إذ لا بد من تحديد مبلغ الائتمان حتى وإن تعددت صورته، وهو ما يعرف باسم الصقف الائتماني للعميل.

✓ **تحديد الفائدة على الائتمان:** حيث يعتبر حصول البنك على الفائدة من المقترضين الهدف الرئيسي من قيامه بمنحهم الائتمان.

✓ **تحديد الغرض من الائتمان:** إذ يلزم تحديد الغرض من حصول العميل على الائتمان ومعرفة هل سيوجه مبلغ التمويل لعمليات استثمارية أم لتمويل رأس المال العامل، كما يلزم كذلك معرفة النشاط الذي سوف يتم ضخ هذا التمويل فيه.

✓ **تحديد الأجل:** إذ لا بد من وجود فاصل زمني بين ما يقدمه المصرف لعميله وما يسترده منه، ومن هنا كان لا بد من تحديد مدة معينة يقوم خلالها العميل بسداد المستحق عليه من أصل القرض وفوائده ومصاريفه.

✓ **الضمانات:** وهي التي تمكن المصرف من استرداد أمواله في حالة وقوع مخاطر مستقبلية.

¹ حاتم كريم بلحاوي، قرارات منح الائتمان في المصارف التجارية من خلال تطبيق طريقة القروض التنقيطية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية،

ثانيا: أهمية القروض البنكية

يعد الاقتراض البنكي نشاطا اقتصاديا في غاية الأهمية لما له من تأثير متشابك ومتعدد الأبعاد على الاقتصاد

القومي، كونه يعتبر من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية لقطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة وتظهر أهمية

القروض البنكية في النقاط التالية:

❖ **أهمية القروض على مستوى البنك التجاري:** يشكل الائتمان النشاط الذي يرتبط بالاستثمار الأكثر جاذبية له

ومن خلاله يستطيع المصرف التجاري أن يضمن الاستمرارية والنمو ويضمن القدرة على تحقيق مجموعة من الأهداف

التي يسعى إلى تحقيقها، ويتحقق ذلك نظرا لأن الائتمان بمفهومه العام يعتبر شكل من أشكال الاستثمار المصرفي

بأصول المصرف التجاري كما أنه النشاط الذي يضمن الجزء الأكبر من عوائد المصرف، ومن خلاله يستطيع المصرف

التجاري أن يساهم بدوره في الاقتصاد الوطني، ومن جانب آخر يعتبر الائتمان الاستثمار الأكثر قسوة على المصرف

لما يحمله من مخاطر متعددة قد تؤدي إلى انهيار المصرف التجاري إذا تجاوزت الحدود المعينة ولم يحسن القدرة في الحد

منها.¹

يعتبر الائتمان المصرفي مرحلة متقدمة من تطور الوساطة والخدمات المالية والمصرفية، فمزيد من الائتمان يستدعي

زيادة في حجم الموارد المتاحة للتوظيف والعكس فإن نمو حجم الموارد يتطلب بحثا عن فرص جديدة للائتمان له تأثير

على سلوك كل من المدينين والدائنين، سواء بواسطة جهاز الفائدة أم عن طريق السياسة الائتمانية والعوامل المؤثرة

عليها.²

¹ عمر هاشم طه، دور سياسات منح الائتمان في تقليل المخاطر وزيادة الأرباح، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، العدد 02،

2013، ص 59.

² محمد عبادي، تقييم كفاءة البنوك التجارية الجزائرية في منح الائتمان (دراسة تحليلية للفترة 1989-2009)، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون،

برج بوعريش، الجزائر، العدد 39، 2014، ص 30، 31.

❖ أهمية القروض على مستوى الاقتصاد: على مستوى الاقتصاد فإن الائتمان المصرفي ما هو إلا نشاط اقتصادي

في غاية الأهمية له تأثير متشابك الأبعاد للاقتصاد الوطني وعليه يتوقف نمو ذلك الاقتصاد وارتقاؤه ويعتبر في ذات الوقت أداة حساسة قد تؤدي إلى أضرار بالغة الأهمية في الاقتصاد إذا لم يحسن استخدامه، حيث يؤثر حجم الائتمان المصرفي على الحالة الاقتصادية العامة، فالمبالغة في حجم الائتمان يمكن أن يؤدي إلى آثار تضخم ضارة والانكماش في منح الائتمان قد يؤدي إلى صعوبة مواصلة المشروعات لنشاطها وبالتالي الحد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك يجب أن يكون الائتمان متوازنا وملبيا للاحتياجات التمويلية الفعلية للاقتصاد القومي بما يؤدي إلى زيادة معدلات التنمية المنشودة.¹

يؤثر الائتمان المصرفي على مستوى الاقتصاد من خلال تأثيره على أبعاد النمو، فازدهار الاقتصاد يتوقف على النمو الذي تحققه المؤسسات المالية التي تعمل في الدولة.

الائتمان المصرفي مهم في عملية تنمية الاقتصاد الوطني، فتوفر الأموال يدير عجلة الاقتصاد ويؤمن العمالة ويزيد من طاقة الإنتاج والدخل الوطني.²

❖ أهمية القروض بالنسبة للمقترضين (أفراد أو شركات): الحصول على القروض والتسهيلات المصرفية يمكن

المقترض من تغطية العجز المالي الذي قد يشل حركة نشاطه، فهو بذلك يفتح المجال أمام حركة الإنتاج والنمو في مجالات العمل المختلفة ويمكن الوحدات الاقتصادية من تحقيق أهدافها والاستمرارية في ممارسة أعمالها.³

¹ أنس هشام المملوك، مخاطر الائتمان وأثرها في المحافظ الاستثمارية (دراسة تطبيقية على قطاع المصارف الخاصة في سورية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الاقتصاد، تخصص اقتصاد مالي ونقدي، قسم الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية، 2014، ص 23، 24.

² هديل أمين إبراهيم الشبخلي، العوامل الرئيسية المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012، ص 28.

³ لعوسي قرين زهرة، دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في اتخاذ القرارات الائتمانية لدى البنوك التجارية (دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017، ص 25.

المبحث الثاني: قروض الاستغلال (Crédits de Exploitation)

تعتبر القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال قروض قصيرة الأجل، تلجأ المؤسسة إليها إذا أرادت التغطية النسبية لاحتياجات خزيتها وإذا أرادت مواجهة عملية تجارية في زمن محدود تهدف هذه القروض لتغطية الأصول المتداولة.

المطلب الأول: القروض العامة (Crédits Généraux)

سميت بهذا الاسم لكونها موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة عامة وليست موجهة لتمويل أصل معين، وتستخدم هذه القروض لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة.¹

وتسمى أيضا قروض الخزينة (Crédits de Trésorerie) وهذا المصطلح الأخير هو الأكثر تداولاً في الأوساط المصرفية لكونها موجهة لتمويل خزينة المؤسسة، حيث تلجأ المؤسسات إلى مثل هذه القروض لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة والمتمثلة عادة في خلل مؤقت في الخزينة.²

بمعنى آخر عندما تفوق احتياجات رأس المال العامل (BFR) إلى حد معين إمكانيات رأس المال العامل (FR) للمؤسسة فهي قروض بصفة عامة لتغطية احتياجات التمويل، الشيء الذي يجعل من رصيد المؤسسة لدى البنك مدين، وتشمل القروض العامة ما يلي:

¹ بوسنة كريمة، البنوك الأجنبية كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر (دراسة حالة البنوك الفرنسية)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل

شهادة الماجستير، تخصص مالية وبنوك كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010-2011، ص22.

² Iverville sebastien, Droit de la banque et des marchés Financiers, Pressés Universités de France, 1er édition, Paris, 2005, p257.

أولاً: تسهيلات الصندوق (Facilites de Caisse):

هي عبارة عن قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة، أو القصيرة جدا التي يواجهها الزبون والناجمة عن تأخر الإيراد. وتعتبر تسهيلات الصندوق قرضا مصرفيا لا يتجاوز في غالب الأحيان مدة الشهر، موجه لمعالجة التذبذبات الحاصلة في خزينة المؤسسة فهي أداة لتغطية الفوارق الناتجة بين نفقات المؤسسة وإيراداتها، وقد يكون ذلك نتيجة خلل في الوقت الذي يفصل بين تاريخ الدفع والقبض، والملاحظ أن الحاجة إلى تسهيلات الصندوق تكثر في أواخر الشهر أين تكون مخرجات المؤسسات الكبيرة (تسديد أجور المستخدمين، تسوية دفعات الموردين، مستحقات الضرائب،... إلخ)، ورغم وجود موارد في المؤسسة لكنها تعجز في وقت واحد تغطية النفقات المتعددة.¹

يجب على البنك أن يراقب عن قرب مثل هذه الحالات بحيث لا يجب أن تتكرر لأن الأصل في مثل هذه القروض عدم الاستعمال المتكرر وعدم تجاوز الفترة المحددة لمثل هذا التسهيل وإلا تحول إلى نوع آخر من قروض الخزينة ويتمثل في السحب على المكشوف. والملاحظ أن تسهيلات الصندوق تخضع لمدة معينة ومبلغ معين بحيث المدة تكون أقل من شهر أما المبلغ يكون في حدود 60 إلى 70 بالمئة من رقم الأعمال الشهري.

ثانياً: السحب على المكشوف (La Découvert):

هو عبارة عن قرض بنكي لفائدة زبائن البنوك الذين لديهم نقصا في الخزينة عند عدم كفاية رأس المال العامل. ويتجسد ماديا في إمكانية ترك حساب الزبون لكي يكون مدينا في حدود مبلغ معين ولفترة أطول نسبيا قد تصل سنة كاملة.² وهناك ثلاث حالات لطلب السحب على المكشوف:

✓ عندما تريد المؤسسة (طالبة القرض) رفع طاقتها الإنتاجية.

✓ عند التدهور المستمر لرقم أعمال المؤسسة.

¹ واضح نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص30.

² الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط02، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، 2003، ص59.

✓ عندما تريد مؤسسة شراء كميات من المواد الأولية بأسعار تنافسية.

والجدول التالي يوضح أوجه الاختلاف بين السحب على المكشوف وتسهيلات الصندوق

جدول رقم 01: يمثل أوجه الاختلاف بين تسهيلات الصندوق والسحب على المكشوف

السحب على المكشوف	تسهيلات الصندوق	
قد تمتد من 15 يوم الى سنة كاملة	لا تتجاوز عدة أيام من الشهر 15 يوم كحد أقصى	مدة القرض
عبارة عن تمويل حقيقي للمؤسسة	يمنح لعدة أيام من أجل مواجهة التوافق في الخزينة	طبيعة التمويل
الاستفادة من القرض ك شراء كمية كبيرة من السلع في حالة انخفاض أسعارها	تستفيد منه المؤسسة فقط لتسديد الأجور والفواتير	الاستعمال

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مراجع سابقة

والسحب على المكشوف لا يغطي تذبذبات في الخزينة مثل ما هو الحال في تسهيلات الصندوق، فالقرض قد

يعوض نقصا مزمنا في رأس المال العامل للمؤسسة نتيجة عدة عوامل مرتبطة بدورة الاستغلال مثل: تأثير المنافسة

وتغيرات أسعار السوق، استمرار تدهور مالي يصعب التحكم فيه.

ثالثا: القروض الموسمية (Crédit de Compagne):

يمنح هذا النوع من القروض إلى المؤسسة لمواجهة عجز في الخزينة ناجم عن نشاطها الموسمي، سواء كانت موسمية

دورة الإنتاج أو دورة البيع أو الاثنين على التوالي، ويعتبر هذا النوع من القروض الأنسب للنشاط الزراعي، ولكن

تخضع كذلك بعض الأنشطة الصناعية أو التجارية إلى دورة موسمية فتتطلب هي الأخرى هذا النوع من القروض.¹

تحتاج المؤسسة لهذا النوع من القروض بسبب فارق الزمن بين الإنتاج والاستهلاك ومن أمثلة هذه الأنشطة نجد:

✓ نشاطات إنتاج وبيع اللوازم المدرسية التي تكون عند الدخول المدرسي.

✓ نشاطات إنتاج وبيع المحاصيل الزراعية تكون بعد جني المحصول.

هذا النوع من القروض يستعمل لمواجهة حاجيات الخزينة الناجمة عن النشاط الموسمي للربون، والذي لا يتجاوز دورة

استغلال واحدة ولهذا فإن القرض الموسمي يمكن أن يمنح لمدة تمتد عادة إلى غاية 09 أشهر.

رابعا: قروض الربط (Crédits de Connectivité)

هي عبارة عن قروض تمنح إلى الزبائن لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية في الغالب،

ويكون تحققها شبه مؤكد ولكن مؤجل فقط لأسباب خارجية مثل توسيع طاقة المؤسسة، ويقرر مجلس الإدارة تمويل

ذلك باللجوء إلى إصدار أسهم أو سندات جديدة، ولكن انتظار دخول الأموال الناتجة عن هذا الإصدار سوف

يفوت الوقت على المؤسسة ولتجنب ذلك تلجأ هذه الأخيرة إلى البنك لطلب قرض لتمويل هذا التوسع والانتظار إلى

غاية دخول الأموال الذي يعتبر مسألة وقت.²

وهذا النوع من القروض يعوض السيولة المنعدمة أو الناقصة نتيجة لبعض العوامل منها³:

✓ مبيعات مختلفة كالعقارات، آلات، السلع، تأخر إيراداتها يؤدي إلى طلب قرض الربط وهو مؤقت ريثما تتم

¹ أحلام محبي، تقييم المؤسسة من وجهة نظر البنك (دراسة حالة شركة الأشغال العامة والطرق)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،

تخصص بنوك وتأمينات، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006-2007، ص 65.

² فضيلة بوطورة، مرجع سبق ذكره، ص 09.

³ هبال عادل، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، قسم

العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر (03)، الجزائر، 2011-2012، ص 09.

التدفقات النقدية.

✓ إصدارات مختلفة لأسهم وسندات ونتيجة لتأخر تدفق الأموال يأخذ عملية الاستثمار فيتم التمويل بقروض الربط

المطلب الثاني: القروض الخاصة

خلافًا للقروض السابقة (القروض العامة) فإن هذه القروض غير موجهة لتمويل الأصول بصفة عامة، وإنما

موجهة لتمويل أصل معين ويمكن حصرها في:

أولاً: التسبيقات على البضائع (Avance sure Marchandises)

التسبيقات على البضائع هي عبارة عن قرض يقدم إلى الزبون لتمويل مخزون معين والحصول مقابل ذلك على

بضائع كضمان للمقرض، وينبغي على البنك أثناء هذه العملية التأكد من وجود البضاعة وطبيعتها ومواصفاتها

ومبلغها إلى غير ذلك من الخصائص المرتبطة بها، كما ينبغي عليه عند الإقدام على منح هذا النوع من القروض أن

يتوقع هامشاً ما بين مبلغ القرض المقدم وقيمة الضمان، للتقليل أكثر ما يمكن من الأخطار.¹

وتتم هذه العملية إما عن طريق التمويل بواسطة قرض غير قابل للتعبئة بمثابة تسبيق يركز في معظم الأحيان

على المواد الأولية أكثر منه على المنتوجات تامة الصنع. ومثل هذه القروض تمنح لتمويل المواد الأساسية والسلع

المصنعة والنصف مصنعة، لذا يجب على البنك تحديد نوعية وكمية السلع المرهونة، كما يشترط للمخزون أن يكون

بحوزة البنك (مالك أو مستأجر المخازن)، أو يتم إيداع البضائع في مخازن عمومية التي تصدر ورقة تجارية تدعى

(بوصل الفارنت) الذي يتم تظهيره لصالح البنك. وعليه فالسلفية الممنوحة للعميل عن طريق خصم الورقة التجارية

(الفارنت) يسمح بتجنيد قيمة البضائع المخزنة مؤقتاً بانتظار صرفها، بالنسبة للبنك فهي قرض يمتاز بالمرونة كونه

مرتبطة بمخزون يمكن بيعه في حالة عدم تسديد المبالغ المقرضة كما نشير إلى إعادة خصم الفارنت، كورقة تجارية لدى

بنك الجزائر مع اتفاق مسبق لشروط النوعية والكمية للمخزون. أما قيمة السلفيات فيتم منحها على أساس فواتير

¹ الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 63.

الشراء أو التكلفة أو الإنتاج، بحيث يقدم العميل حالة دورية للمخزون مع تحديد هامش إضافي بين مبلغ القرض الممنوح وقيمة المخزون المرهون.

ثانياً: التسبيقات على الصفقات العمومية (Avances sur marche public)

✓ **التعريف القانوني للصفقات العمومية:** "الصفقات العمومية عقود مكتوبة في مفهوم التشريع المعمول به، ترم

وفق الشروط المنصوص عليها في هذا المرسوم قصد إنجاز الأشغال واقتناء اللوازم والخدمات والدراسات لحساب

المصلحة المتعاقدة".¹ "ترم الصفقات العمومية قبل أي شروع في تنفيذ الخدمات".²

✓ **التعريف الاقتصادي للصفقات العمومية:** الصفقات العمومية عبارة عن اتفاقات للشراء أو تنفيذ أشغال لفائدة

السلطات العمومية، ترم بين الإدارة المركزية والجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري من جهة

ومؤسسات المقاول من جهة أخرى. وبما أن طبيعة الأعمال التي تقوم بها السلطات العمومية وحجمها وطرق الدفع

ثقيلة نسبياً فإن المقاول أو المورد يجد نفسه بحاجة إلى أموال ضخمة غير متاحة في الحال لدى هذه السلطات، فيلجأ

إلى البنك ليحصل على تمويل لهذه المشاريع.³

ونشير إلى أن الإدارة تأخذ كفالات بنكية وضمانات مختلفة من المؤسسة بغرض تأمين وفاء هذه الأخيرة بإنجاز

المشروع وفق الشروط المتفق عليها (الطريقة، المدة، .. إلخ)، هذا وقد يلجأ صاحب المشروع (المؤسسة) إلى البنك

للاستفادة من سلفيات لتنفيذ الأشغال والخدمات.

¹ المادة 04 من المرسوم الرئاسي رقم 10-236 المؤرخ في 28 شوال عام 1431، الموافق 07 أكتوبر سنة 2010، المتضمن تنظيم الصفقات العمومية.

² المادة 03 من المرسوم الرئاسي رقم 15 المؤرخ في ذي الحجة عام 1436، الموافق 16 سبتمبر سنة 2015، المتضمن تنظيم الصفقات العمومية

وتفويضات المرفق العام.

³ حياة بنجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل (دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم

الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس (1)، سطيف، الجزائر، 2013-2014، ص38.

وبالنسبة لتمويل البنوك للصفقات العمومية نميز بين قروض ما قبل التمويل: وهي تعتبر المرحلة التمهيديّة للمشروع بحيث يكون فيها رهن السوق ضمانا ضعيفا للبنك وقروض مرافقة وهي ترافق المشروع في مرحلته الثانية. إذ أن إدارة المشروع لا تسمح بالحصول على دفعات كونها لا تعترف بشكل رسمي بالإنتاجات. فالبنك هنا يقوم بتعبئة حقوق موجودة لكنها غير مؤكدة (غير محققة)، ويقدر القرض ب70 بالمئة من قيمة السوق، أما التسيقات على حقوق موجودة ومحققة فتمثل المرحلة الأخيرة من المشروع حيث يصادق فيها رئيس المشروع على تطور الأشغال، وفي هذه الحالة فإن القرض البنكي مؤمن بدرجة كبيرة وأقل خطر بحيث يقدر ب80 بالمئة من قيمة السوق. يمكن للبنوك أن تمنح نوعين من القروض لتمويل الصفقات العمومية وهما¹:

✓ **كفالات لصالح المقاولين:** تمنح هذه الكفالات للمكاتب في الصفقة وذلك لضماناتهم أما السلطات

العمومية، وهي أربعة أنواع:

✓ كفالة الدخول إلى المناقصة.

✓ كفالة حسن التنفيذ.

✓ كفالة اقتطاع الضمان.

✓ كفالة التسييق.

✓ **منح القروض الفعلية:** تقدم البنوك ثلاثة أنواع من القروض لتمويل الصفقات العمومية وهي:

✓ **قرض التمويل المسبق:** يقدم هذا القرض عند بداية المشروع حيث لا يتوفر لدى المقاول الأموال الكافية

للاطلاق في الانجاز.

✓ **تسيقات على الديون الناشئة وغير المسجلة:** يقوم البنك بمنح هذا القرض للمقاول الذي قام بإنجاز

نسبة كبيرة من الأشغال لكن دون تسجيل ذلك (رسميا) من طرف الإدارة وذلك بهدف تعبئة الديون.

¹ بن حراث حياة، يوسف رشيد، صيغ التمويل المصرفي الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري-وكالة مستغام-)، التمويل المصرفي، مجلة الاستراتيجية والتنمية، مستغام، الجزائر، العدد02، 2012، صص،48، 49.

✓ **تسيقات على الديون الناشئة والمسجلة:** عندما تصادق الإدارة على الوثائق الخاصة بإنهاء المشروع مع

تأخر الدفع عند الانتهاء من الأشغال يقوم البنك بتقديم هذا النوع من القرض.

ثالثا: الخصم التجاري (Escompte Commercial)

هو شكل من أشكال القروض التي يمنحها البنك لزمائنه وتمثل هذه العملية في شراء البنك للورقة التجارية

(تتميز هذه الأوراق بأنها قابلة للتعبئة لدى البنك المركزي أي أنه يمكن إعادة خصمها لدى البنك المركزي إذا احتاج

البنك إلى سيولة قبل تاريخ الاستحقاق، ويحل البنك مكان هذا الشخص في الدائنية إلى غاية تاريخ الاستحقاق.

تعتبر عملية الخصم قرضا لأن البنك يعطي مبلغ لحاصل الورقة التجارية وينتظر تاريخ الاستحقاق لتحصيل هذا

الدين ومقابل هذه العملية يستفيد البنك من ثمن يسمى سعر الخصم، ويطبق هذا الأخير على مدة القرض (الفترة

التي تفصل بين تاريخ تقديم الورقة للخصم وتاريخ الاستحقاق).¹

يتكون معدل الخصم من ثلاثة عناصر أساسية هي:

✓ **معدل الفائدة:** وهو ثمن القرض يطبق على مدة القرض.

✓ **عمولة التحصيل:** تعبر عن الجهد المبذول والوقت المضحي به أثناء تحصيل الورقة.

✓ **عمولة الخصم:** تعبر عن أجر البنك من العملية.

ومجموع هذه العناصر يمثل مقابل الخصم :

$$\text{مقابل الخصم} = \text{معدل الفائدة} + \text{عمولة التحصيل} + \text{عمولة الخصم}$$

¹ بن الموفق سهيلة، أثر تقلبات معدل الفائدة على أداء المؤسسة، مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص تسيير المؤسسات، قسم علوم

التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2005-2006، ص 49.

وخلال عملية خصم الأوراق التجارية لابد للبنك أن يأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

- ✓ التأكد من قانونية الورقة.
- ✓ تشخيص جدارة الموقعين وسمعتهم.
- ✓ التأكد من أن الورقة يمكن إعادة خصمها لدى البنك المركزي وأن لا تتجاوز مدة 90 يوم.

المطلب الثالث: القروض بالالتزام أو التوقيع (Crédit par engagement)

إن القرض بالالتزام أو بالتوقيع لا يقدم من خلاله المصرف مبلغا نقديا وإنما يتدخل بتقديم الثقة والضمان التي تسمح للمستفيد من الحصول على أموال من طرف آخر، مع تعهد المصرف بالدفع مكانه بسبب التخلف عن أداء الدين.¹

أي أن البنك لا يعطي نقود ولكن يعطي ثقة فقط، يكون مضطرا إلى إعطاء النقود إذا عجز الزبون على الوفاء بالتزاماته.²

أولا: الضمان الاحتياطي (Aval)

يعتبر الضمان الاحتياطي صورة من صور الاقتراض الذي يمنحه البنك للمؤسسة عندما تتعاقد مع جهة إدارية في صفقة بيع أو توريد أو أشغال عامة، ويضمن البنك المؤسسة في حدود مبلغ معين في حالة عدم تنفيذ التزاماتها فمضمون هذا القرض أن يوقع البنك كضمان احتياطي على ورقة تجارية لصالح المؤسسة ويتحصل البنك في المقابل

¹ عبلة المسلف، الدور الاقتصادي للمشاركة المصرفية (دراسة مقارنة)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2005-2006، ص 29.

² www.djelfa.info/vb/showthread.php?t:409261, le20/03/2020, à11:36.

عمولة.¹

الضمان الاحتياطي هو تعهد بضمان القروض الناجمة عن خصم الأوراق التجارية، عادة ما يمنحه البنك ويضمن بموجبه تنفيذ الالتزامات التي قبل بها أحد مدينوا الأوراق التجارية وقد يكون ضمانا لا شرطيا عندما لا يحدد مانح الضمان (البنك) شروط محددة لتنفيذ الالتزام أو قد يكون ضمانا شرطيا عندما يحدد مانح الضمان شروط محددة لتنفيذ الالتزام.

يعتبر الضمان الاحتياطي التزاما صرفيا وتضامنيا وكثير الوقوع في الممارسة العلمية في الوقت الحالي لأن البنوك ومؤسسات القرض الخاصة والعمومية وشبه العمومية في مختلف الدول أصبحت تتطلب لإجراء عمليات القرض والتمويل تقديم كفيل موسر يوثق به.²

يتكون الضمان الاحتياطي من ثلاثة أطراف وهي:

- ✓ الضامن الاحتياطي: هو شخص طبيعي أو معنوي يتدخل لتعزيز ضمانات الوفاء بالسفنتجة وذلك عن طريق كفالة أحد الملتزمين بالوفاء بمبلغ السفنتجة عند ميعاد الاستحقاق.
- ✓ الشخص المضمون: هو الشخص الذي تدخل لمصلحته الضامن الاحتياطي.
- ✓ الحامل: هو الشخص الذي صدر لمصلحته الضمان أي المستفيد منه.

¹ شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص128.

² زيتني عمار، تمويل المشاريع الاستثمارية، مقياس تقييم المشاريع، السنة الأولى ماجستير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008-2009،

رابعاً: الكفالة (Caution)

الكفالة هي عقد يكفل بمقتضاه شخص تنفيذ التزام بأن يتعهد للدائن بأن يفي بهذا الالتزام إذا لم يفي به المدين نفسه.¹

الكفالة نوع من أنواع الضمانات الشخصية التي يلتزم بموجبها شخص معين بتنفيذ التزامات المدين تجاه البنك، إذا لم يستطع الوفاء بهذه الالتزامات عند حلول آجال الاستحقاق.²

الكفالة عبارة عن التزام مكتوب من طرف البنك يتعهد بموجبه تسديد الدين الموجود على عاتق الدائن في حالة عدم قدرته على الالتزام بتسديد دينه، يحدد هذا الالتزام مدة الكفالة ومبلغها.

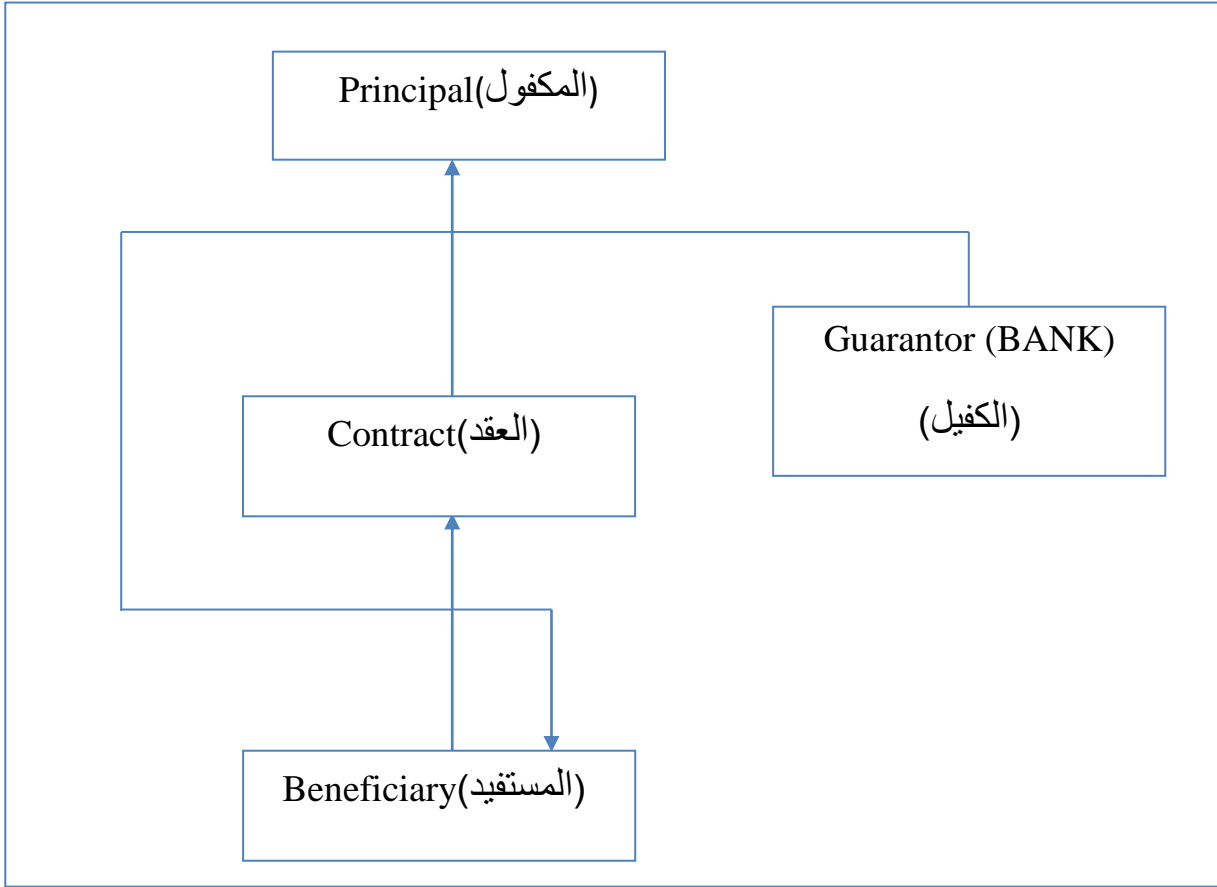
تكون الكفالة في شكل وثيقة يتعهد فيها البنك برصد مبلغ معين لغاية تاريخ معين والشكل التالي يوضح أطراف الكفالة المصرفية:

¹ المادة 644، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية الأمانة العامة للحكومة، القانون المدني، 2007، ص107.

² قاسمي آسيا، تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك (حالة القرض الشعبي الجزائري)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة

الماجستير، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2008-2009،

الشكل رقم 02: أطراف الكفالة المصرفية



المصدر: وائل نورس هناوي، دور الكفالات المصرفية في عملية المبادلات التجارية الخارجية وتنفيذ المشاريع الاقتصادية (دراسة تطبيقية على المصرف التجاري السوري)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص العلوم المالية والمصرفية، قسم المصارف والتأمين، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية، 2016، ص 10.

ويزداد الطلب على الكفالة عند انعدام الثقة بين العميل والطرف الآخر كما يمكن أن يصدرها البنك لصالح مؤسسة من خارج البلاد وهذا يتطلب الحصول على إذن من سلطة التحويل الخارجي لتفادي خروج العملة الصعبة.

مما سبق يتضح أن للكفالة 03 أطراف رئيسية يمكن توضيحهم كما يلي¹ :

✓ المكفول: هو الشخص أو الجهة التي تطلب إصدار خطاب الضمان.

✓ الكفيل: هو في هذه الحالة البنك الذي يصدر خطاب الضمان.

✓ المستفيد: وهو الشخص أو الجهة التي تصدر خطاب الضمان لصالحها.

ثالثاً: القبول (Acceptation)

يقصد بالقبول تعهد المسحوب عليه شخصياً وصرفياً بالوفاء بقيمة السفتحة في ميعاد الاستحقاق نتيجة توقيعه عليها.

في هذا النوع من القروض يلتزم البنك بتسديد الدائن وليس زبونه حيث يقدم البنك توقيعه وضماناته ويضعها تحت تصرف عملية لتمكين هذا الأخير من الحصول على الأموال التي يحتاج إليها من جهة أخرى.

يقول الدكتور علي البارودي: "مضمون هذه العملية هو أن البنك يقبل كميالية يسحبها عليه العميل أو الطرف الآخر الذي يتعامل معه العميل، وبقبول البنك للكميالية تكتسب قوة ائتمانية كبيرة تجعل من السهل تداولها أو خصمها لدى بنك آخر فكأن البنك دون أن يخرج نقوداً من خزائنه، قد هياً للعميل فرصة الحصول على المبالغ اللازمة له كذلك يستطيع العميل أن يرسل هذه الكميالية إلى البائع فيطمئن إلى التعامل معه".²

¹ أحمد عبد الله درويش، فؤاد توفيق ياسين، المحاسبة المصرفية في البنوك التجارية والسلامية، دار اليازوري العملية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص163.

² www.alifta.org/fatawa/fatawadetails.aspx?language=ar&bookID=1&View=page&pageno=1&pageID=540 le 14/03/2020, à 20:45.

ويمكن التمييز بين عدة أشكال لهذا النوع من القروض¹:

- ✓ القبول الممنوح لضمان ملاءة المؤسسة، الأمر الذي يعفيه من تقديم ضمانات.
- ✓ القبول المقدم بهدف تعبئة الورقة التجارية.
- ✓ القبول الممنوح للمؤسسة من أجل مساعدتها على الحصول على مساعدة للخرينة.
- ✓ القبول المقدم في عمليات التجارة الخارجية.

¹ لوكادير مالحة، دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص قانون التنمية

الوطنية، قسم القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2012، ص90.

المبحث الثالث: قروض الاستثمار (Crédit de Investissement)

تختلف عملية الاستثمار جوهريا عن عملية الاستغلال من حيث موضعها، طبيعتها ومدتها لذلك فإن هذه العمليات تتطلب أشكالا وطرقا أخرى للتمويل تتلاءم وهذه الميزات العامة.

وتتمثل نشاطات الاستثمار بتلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة وهي تهدف للحصول على وسائل الإنتاج ومعداته، أو على عقارات وقد أصبح بإمكان البنوك التجارية تمويل هذه العمليات التي ترتبط بوجود مخاطر عالية ليس من السهل على أي بنك تحملها.

المطلب الأول: مفهوم وأهداف القروض الاستثمارية

أولا: مفهوم القروض الاستثمارية

القروض البنكية الاستثمارية هي قروض توجه لتمويل المشاريع عقب تأسيس المؤسسة أو بقصد إعادة تجديد وتوسيع الأصول الثابتة من وسائل إنتاج ومعدات أو عقارات مثل الأراضي والمباني الصناعية والتجارية والإدارية، وتتميز هذه القروض بطول مدتها ومبالغها الضخمة وأسعار فائدتها المرتفعة، أما عمليتي السحب والسداد عادة ما تكون على شكل دفعات (أقساط).¹

فالقروض البنكية الاستثمارية هي قروض تمنحها البنوك لتمويل استثمارات المؤسسات باختلاف أحجامها (الصغيرة والمتوسطة والكبيرة) لمدة ليست قصيرة يمكن أن تمتد من سنتين فما فوق حسب طبيعة الاستثمار، فإذا تعلق الأمر بتمويل الحصول على آلات ومعدات فالأمر يتعلق بتمويل متوسط الأجل. أما إذا تعلق بتمويل العقارات نكون بصدد تمويل طويل الأجل.

¹ مركان محمد البشير وآخرون، القروض البنكية الاستثمارية دعم مالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، الجزائر، العدد 06، 2018، ص 428.

ونظرا للضغوط التي تجدها المؤسسات في تمويل عمليات بهذا الحجم وهذه المدة فقد تم تحديث طرق التمويل فيما يخفف من هذه الضغوط ويتعلق الأمر هنا بعملية القرض الإيجاري.

ثانيا: أهداف القروض البنكية الاستثمارية

تمثل أهداف القروض البنكية في النقاط التالية¹:

- ✓ تسمح بالقيام بعملية التجديد من خلال اقتناء الآلات والمعدات ووسائل النقل وتجهيزات الإنتاج.
- ✓ تسمح للمؤسسة بالحصول على العقارات والتي تتميز بارتفاع تكاليفها وبالتالي فترة أطول لاسترجاع أموالها.
- ✓ تسمح بمسايرة التطور التكنولوجي العالي عن طريق إدخال وسائل تقنية أكثر تطورا.
- ✓ ترمي إلى توسيع نشاط المؤسسة بزيادة معدات جديدة ذات مردودية كبيرة.
- ✓ ترفع من مكانة المؤسسة بين المؤسسات وتضمن مستقبلها نتيجة الأرباح المحققة من المشروع.
- ✓ زيادة الإنتاج والإنتاجية يخلق مشاريع استثمارية جديدة.

المطلب الثاني: القروض المتوسطة والطويلة الأجل

أولا: القروض المتوسطة الأجل (Crédit a moyen Terme)

هي قروض تمنح في العادة لتمويل الأنشطة الاستثمارية ويحدد لها برنامجا للسداد يرتبط بالتدفقات النقدية الحالية والمتوقعة التي تظهر من خلال الدراسات الاقتصادية للمشاريع الطويلة للتسهيل الائتماني.²

¹ نفس المرجع السابق، ص 429.

² رائد خالد أبو شيخة، أثر مسموعات العميل على قرار منح التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص المنازعات الضريبية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2016، ص 36.

توجه القروض المتوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها سبع (07) سنوات مثل الآلات والمعدات ووسائل النقل وتجهيزات الإنتاج بصفة عامة ... ونظرا لطول هذه المدة فإن البنك يكون معرضا لخطر تجميد الأموال، ناهيك عن المخاطر الأخرى المتعلقة باحتمالات عدم السداد والتي يمكن أن تحدث تبعاً للتغيرات التي يمكن أن تطرأ على مستوى المركز المالي للمقرض.

ويمكن في الواقع التمييز بين نوعين من القروض وهي¹:

- ✓ **القروض القابلة للتعبئة:** البنك المقرض بإمكانه إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي، ويسمح له ذلك بالحصول على السيولة في حالة الحاجة إليها دون انتظار أجل استحقاق القرض الذي منح، ويسمح له ذلك بالتقليل من خطر تجميد الأموال ويجنبه إلى حد ما الوقوع في أزمة نقص السيولة.
- ✓ **القروض غير قابلة للتعبئة:** في هذه الحالة البنك لا يتوفر على إمكانية إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي، وبالتالي فإنه يكون مجبرا على انتظار سداد المقرض لهذا القرض وهنا تظهر كل المخاطر المرتبطة بتجميد الأموال بشكل أكبر.

ثانيا: القروض طويلة الأجل (Crédit a long terme)

وهي القروض التي تزيد مدتها عن سبع سنوات فأكثر، وتصدر هذه القروض لتمويل برامج التنمية الاقتصادية للقيام ببعض المشروعات الاستثمارية أو لتغطية نفقات الدفاع والحروب.

كما تستخدم لتمويل نفقات رأسمالية مثل تطوير المصنع أو شراء تجهيزات ومعدات.²

¹ اسماعيل ابراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، ط01، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، صص 258، 259.

² ميثاق هاتف الفتلاوي، إدارة وتصميم محفظة القروض المصرفية باعتماد تحليل مؤشر جودة القرض وفق نموذج (SHERROD)، مجلة أهل البيت،

العراق، العدد06، بدون سنة النشر، ص69.

تلجأ المؤسسات التي تقوم باستثمارات طويلة إلى البنوك لتمويل هذه العمليات لكبر المبالغ التي لا يمكن تعبئتها لوحدها ومدة الاستثمار وفترات الانتظار الطويلة قبل البدء في الحصول على العوائد ونظرا لطبيعتها (المبلغ الضخم والمدة الطويلة)، تقوم بها مؤسسات متخصصة لاعتمادها في تعبئة الأموال اللازمة لذلك على مصادر ادخارية طويلة. كما أن طبيعة هذه القروض تجعلها تنطوي على مخاطر عالية الأمر الذي يدفع المؤسسات المتخصصة في مثل هذا النوع من التمويل إلى البحث عن الوسائل الكفيلة بتخفيف درجة المخاطر ومن بين الخيارات المتاحة لها في هذا المجال تشترك عدة مؤسسات في تمويل واحد أو تقوم بطلب ضمانات حقيقية ذات قيم عالية قبل الشروع في عملية التمويل.

ورغم هذه المصاعب يبقى التمويل الكلاسيكي من الطرق الشائعة في تمويل الاستثمارات لكن ذلك لم يمنع النظام البنكي من تطوير وسائل تمويل أخرى أهمها الائتمان الإيجاري.

المطلب الثالث: القرض الإيجاري (Le leasing ou l crédit-bail)

عرف المشرع الجزائري في المادة(1) من الأمر رقم 96-09 المؤرخ في 10 جانفي 1996 والمتعلق بالاعتماد الإيجاري على أنه: "عملية تجارية ومالية يتم تحقيقها من قبل البنوك والمؤسسات المالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا ومعتمدة صراحة بهذه الصفة مع المتعاملين الاقتصاديين أو الأجانب أشخاصا طبيعيين كانوا أم معنويين تابعين للقانون العام أو الخاص، ويجب أن تكون قائمة على عقد إيجار يمكن أن يتضمن أو لا يتضمن حق الخيار بالشراء لصالح المستأجر، وتتعلق فقط بأصول منقولة أو غير منقولة ذات الاستعمال المهني أو بالمحلات التجارية أو بمؤسسات حرفية".¹

¹ المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 09/06 المؤرخ بتاريخ 1996/01/10، الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 1996/01/10، العدد 03، ص 25.

يعرف القرض الإيجاري على أنه أسلوب من أساليب التمويل يقوم بمقتضاه الممول (المؤجر) بشراء أصل رأسمالي يتم تحديده ووضع مواصفاته بمعرفة المستأجر الذي يتسلم الأصل من المورد على أن يقوم بأداء قيمة إيجارية محددة للمؤجر في فترة زمنية محددة، مقابل استخدام وتشغيل هذا الأصل.¹

الائتمان الإيجاري هو علاقة تمويلية ذات أبعاد ثلاثية، علاقة صاحب المشروع الذي يرغب في الأصول الثابتة، فيتصل بالمؤسسة المالية التمويلية التي تقوم بشراء تلك الأصول من المورد أو المنتج لها ثم تقوم بتأجيرها إلى صاحب المشروع مقابل دفعات مالية معلومة ومحددة أي:



وكذلك هو ائتمان عيني وإنتاجي أي أنه لا يمكن أن يمنح في صورة نقدية كالائتمان المصرفي وذلك بغرض تنمية دوافع استخدام الأصول الثابتة، وعليه فإن المؤسسة المانحة لهذا الائتمان يجب أن تختار الأصول التي تعطي أكبر ربح عند تشغيلها لأن ذلك يضمن سداد دفعات التأجير على الأقل.²

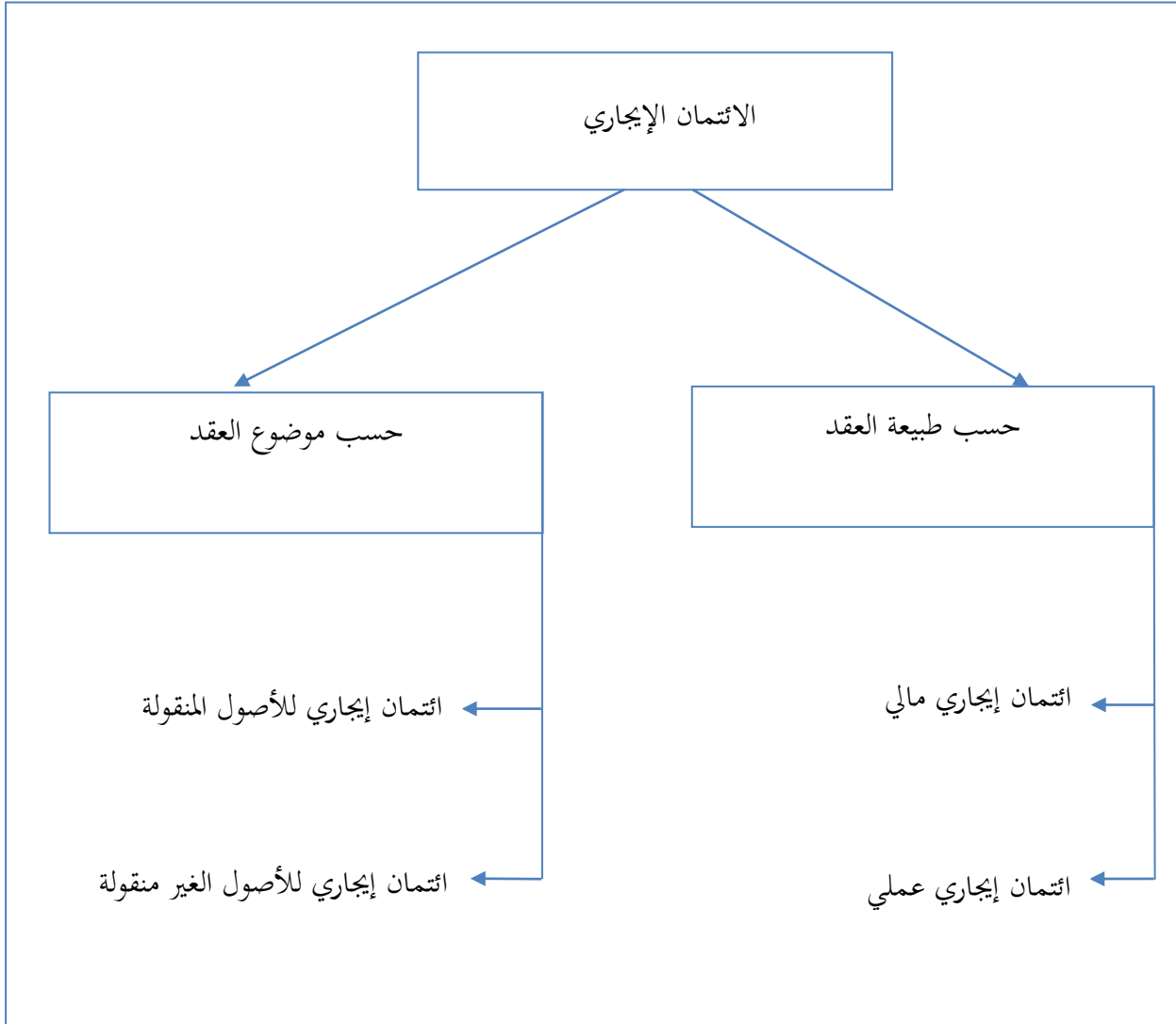
يعتبر الائتمان الإيجاري ائتمان شامل أي يغطي كامل الاستثمار (100%)، حيث أن المؤسسة المقرضة تضع تحت تصرف المشروع المستفيد كافة الأجهزة والتجهيزات التي يحتاجها في حين أن القروض التقليدية لا تعطي التمويل

¹ طالي خالد، دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة الجزائر)، مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010-2011، ص 79.

² بن عزة هشام، دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة بنك البركة الجزائري)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2011-2012، ص 70.

الممنوح إلا في حدود 70% و 80% من قيمة البرنامج الاستثماري. إضافة إلى أنه لا يظهر في الميزانية المحاسبية للمؤسسة المستفيدة وهذا ما يميزه عن الطرق الكلاسيكية للتمويل (القروض المتوسطة والطويلة الأجل) ويكتفي المستأجر بإشهاره فقط في سجله التجاري.

الشكل رقم 03: أقسام الائتمان الإيجاري



المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على مراجع سابقة

خاتمة الفصل:

نستنتج أن وظيفة الإقراض تعتبر من الوظائف الأساسية في البنوك التجارية فهي تزيد من مواردها حيث أصبحت تمنح قروض بأشكال مختلفة من حيث طبيعتها، أهدافها، ومدتها، وذلك حسب طبيعة التمويل والأشكال التي يأخذها حيث نميز بين قروض الاستغلال تكون مدتها قصيرة لا تتجاوز السنة، وقروض الاستثمار تزيد مدتها عن خمس سنوات.

ونظرا لأهمية هذه الوظيفة أوجب على البنك وضع آليات دراسات قبل منح أي قرار ائتماني.

الفصل الثالث:

دراسة حالة لاتخاذ قرار منح القروض بينك

CPA - البيض-

مخطط الفصل :

المبحث الأول: تقديم مؤسسة بنك القرض الشعبي الجزائري.

المبحث الثاني: دراسة قرض استغلالي من بنك القرض الشعبي الجزائري

CPA وكالة البيض.

المبحث الثالث: دراسة قرض استثماري من بنك القرض الشعبي الجزائري

CPA وكالة البيض .

مقدمة الفصل:

بعد الدراسة النظرية لهذا البحث والمتمثلة في الفصلين السابقين نقوم في هذا الفصل بإسقاط المعلومات النظرية على الجانب التطبيقي في بنك القرض الشعبي الجزائري CPA -وكالة البيض-، وذلك بإجراء دراسة تطبيقية تتعلق أساسا بدور التحليل المالي في منح القروض وكيفية تقييم البنك للمؤسسة الراغبة في الحصول على القرض بغية مزاولة نشاطها وتحقيق الهدف الذي تصبو إليه.

وعليه سنقوم في هذا الفصل بدراسة حالة قرض استغلال وقرض استثمار، مقدمان من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري لولاية البيض، وسيتم عرض هذه الدراسة في ثلاث مباحث بحيث سنتطرق في المبحث الأول إلى تقديم مؤسسة بنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة البيض-، أما المبحث الثاني نقوم بدراسة قرض استغلالي من بنك القرض الشعبي الجزائري لولاية البيض، أما المبحث الثالث نقوم بدراسة قرض استثماري من بنك القرض الشعبي الجزائري لولاية البيض.

المبحث الأول: تقديم مؤسسة بنك القرض الشعبي الجزائري

عرفت المنظومة المصرفية الجزائرية سلسلة من الإصلاحات أثمرت ميلاد بنوك كان لها دور هام في تفعيل المهنة المصرفية منها بنك القرض الشعبي الجزائري CPA، الذي يعتبر من أهم البنوك على المستوى الوطني لما له من أهمية اقتصادية واجتماعية.

المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة

❖ تعريف القرض الشعبي الجزائري:

القرض الشعبي الجزائري مؤسسة اقتصادية عمومية ذات أسهم، أنشئ بمقتضى المرسوم رقم 66-366 بتاريخ 1966/12/12 برأس مال يقدر ب 8000000000 دينار جزائري، وهو بنك تجاري يستطيع جلب الودائع والقيام بالعمليات المالية مع كل الأشخاص العاديين والمعنويين، ويتواجد مقره الاجتماعي بالجزائر العاصمة بشارع العقيد عميروش، قد اختص أساسا في القطاعات الحرفية الفنية والسياحية وكذا الصيد وباقي النشاطات الملحقة، تعاونيات غير فلاحية الإنتاجية والتوزيع والمهام الحرة، ومن جهة أخرى له احتكار القروض لقدماء المجاهدين بشروط مميزة.¹

القرض الشعبي الجزائري يمنح القروض بمختلف طبيعتها (القصيرة، المتوسطة، والطويلة)، لكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، للقطاعات الخاصة المسيرة ذاتيا وغير الفلاحية، وبعد إصدار قانون 01/08 بتاريخ 1988/01/12 من طرف القانون التجاري وهيكل القرض الشعبي الجزائري بحول في 1989/02/22 يعقد موثق إلى مؤسسة اقتصادية عمومية شركة مساهمة برأس مال يقدر ب 60000000000 دينار جزائري، وبعد 10 سنوات من العمل برأس مال إجمالي تجاوز 136000000000 دينار جزائري، شبكتها تمتد حول مجموع الإقليم الوطني الذي يتضمن 17 مديرية جهوية، و 110 وكالة مجهزة إعلاميا، سلسلة منتجات وخدمات البنك سمح بالاستجابة لاحتياجات عدد كبير من الزبائن والمؤسسات، وفي إطار تحديث الهيكل البنكي تم تحويل البنوك الجهوية للقرض الشعبي الجزائري

¹ CPA , RAPPORT ANNUEL ,1995-1996.

إلى مجموعات استغلال تتكون كل مجموعة من عدد من الوكالات، أما عدد المستخدمين فقد بلغ 4170 عاملا حتى نهاية 1996، ويتبع البنك سياسة التكوين المستمر وترقية الموظفين الذين يعملون على مستوى الشبكات إلى موظفين على مستوى الهيكل المركزي للبنك وهذا من أجل رفع عدد إطارات البنك.

نشأ القرض الشعبي الجزائري على أساس هياكل الهيئات البنكية التي كانت موجودة في عهد الاستعمار، وهو

عبارة عن إدماج للبنوك التالية¹:

✓ البنك الشعبي التجاري والصناعي (الجزائري العاصمة).

✓ البنك الشعبي التجاري والصناعي (وهران).

✓ البنك الشعبي التجاري والصناعي (قسنطينة).

✓ البنك الشعبي التجاري والصناعي (عنابة).

كما تم تدعيمه من طرف:

✓ البنك الجزائري المصري 1 جانفي 1968.

✓ الشركة المرسلية للبنوك 30 جوان 1968.

✓ الشركة الفرنسية للبنوك و التسليف سنة 1971.

المطلب الثاني: لمحة عن وكالة القرض الشعبي الجزائري CPA -وكالة البيض-

أولا: التعريف بوكالة البيض

أنشئ القرض الشعبي الجزائري -وكالة البيض- في 15 سبتمبر 1991، وهي من بين الوكالات التابعة للمديرية

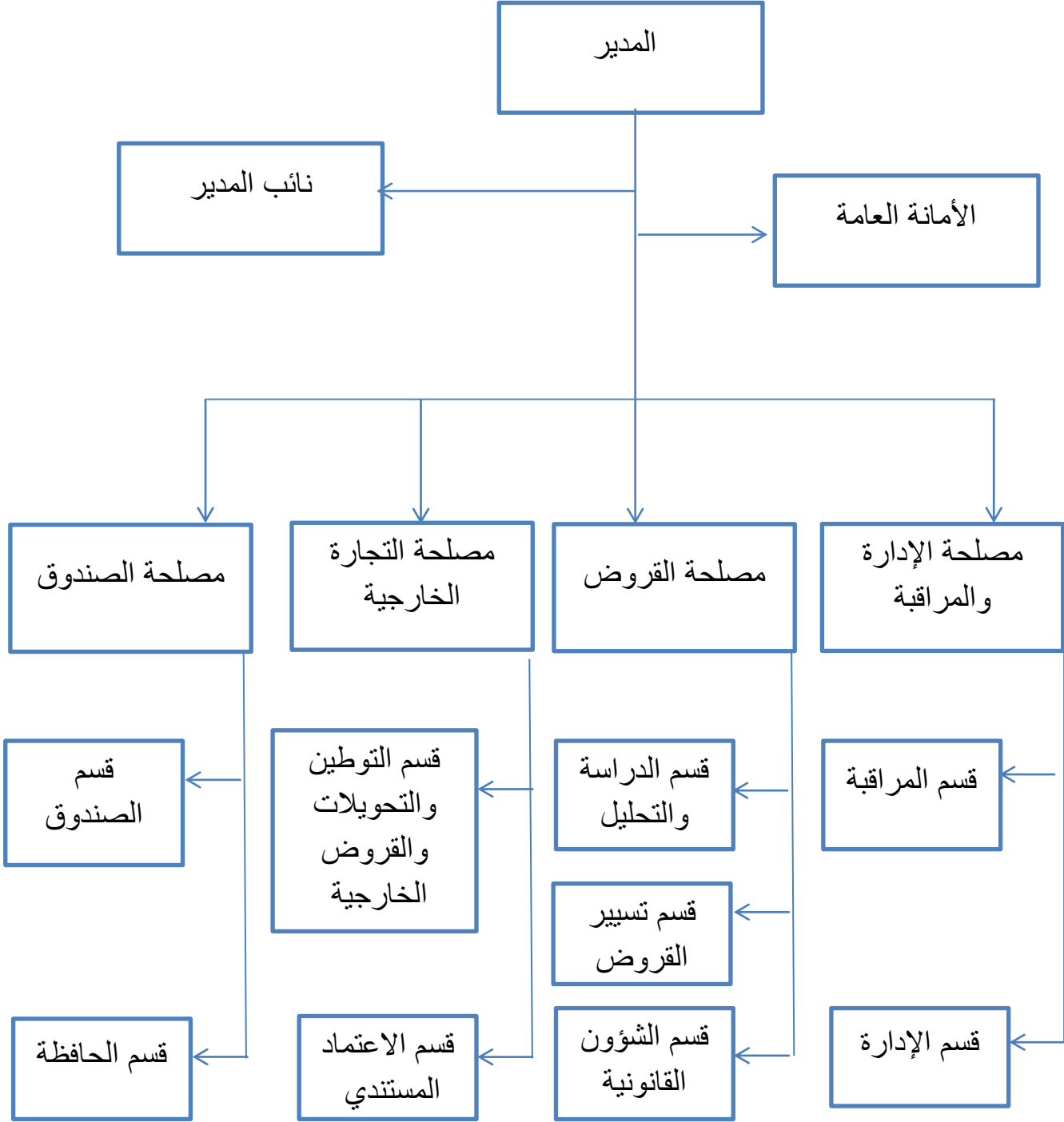
الجهوية بوهران، تضم 14 عامل داخل البنك بالإضافة إلى عمال النظافة وحراس البنك، تقع الوكالة في شارع جلايلة

الشيخ رقم 08 بالبيض، وفيها يتم الاتصال مع الزبائن وتلبية طلباتهم.

¹ وثائق مقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري CPA -وكالة البيض-.

ثانيا: الهيكل التنظيمي لبنك CPA -وكالة البيض-

الشكل رقم 03: الهيكل التنظيمي لبنك CPA-وكالة البيض-



المصدر: وثائق البنك الداخلية

يقوم بتسيير الوكالة عدد من المسؤولين ذوي كفاءة على المستوى المحلي ويتمثلون في¹:

❖ **مدير الوكالة:** يعتبر بمثابة المسؤول الأول عن التسيير ومراقبة مجمل النشاطات وبممارسة السلطة النظامية على جميع

الأشخاص ومسؤول عن النتائج المحققة على مستوى وكالته ويتمتع بالصلاحيات التالية:

✓ تمثيل الفرع على المستوى المحلي تنسيق ومتابعة نشاط الفرع.

✓ تسيير الخزينة والتكوين المستمر للموظفين.

✓ التوقيع على الوثائق والصكوك الواجب التوقيع عليها، والتي تكون لها المصادقية أمام المؤسسات المالية

والإدارية والقضائية.

✓ التوجيه والمراقبة والتقرير في مجال الإقراض والخصم ومعالجة العمليات البنكية.

✓ تطبيق القواعد المنظمة لمجال عمله.

❖ **نائب المدير:** مسؤوليته تأتي بعد المدير مباشرة فهو ينوب عن المدير في حالة غيابه في كل الأعمال وتقديم

المساعدة في إتمام وظائفه.

❖ **الأمانة العامة:** تقوم بمساعدة المدير من خلال تحرير الوثائق اللازمة لتأدية العمل داخل الوكالة وأيضا استقبال

المكالمات وتثبيت المواعيد مع الزبائن، كما تقوم باستقبال البريد وتسجيله ومن ثم توزيعه على جميع المصالح في الوكالة.

أما بالنسبة للمصالح فتتمثل مهام كل مصلحة في:

❖ **مصلحة المراقبة والإدارة:** تحتتم ب:

✓ تسيير الموارد البشرية وحماية الممتلكات والأشخاص.

✓ إنجاز ومتابعة برامج تكوينية للموظفين.

✓ تحسين ظروف العمل ودفع الضرائب الخاصة بالوكالة.

¹ وثائق مقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري - وكالة البيض.

✓ المراقبة اليومية للحسابات المدينة، والتأكد من أن العمليات المسجلة قد تم تحقيقها فعلا.

✓ إنجاز ميزانية الوكالة، والتأكد من التوقعات للوثائق المحاسبية.

❖ **مصلحة القروض:** تقوم ب:

✓ فتح ملفات الإقراض ودراسة وتقدير مخاطرها.

✓ تحديد القروض واستقبال الضمانات المقدمة من المستفيد.

✓ مساعدة الزبائن على اختيار الطرق المثلى لتمويل مشروعاتهم.

❖ **مصلحة التجارة الخارجية:** تتمثل وظيفتها في:

✓ فتح وتصفية ملفات التوطين للاستيراد والتصدير.

✓ فتح ملفات الاعتماد المستندي.

✓ متابعة تغير العملة عند الارتفاع أو الانخفاض.

❖ **مصلحة الصندوق:** تتولى:

✓ استقبال الزبائن.

✓ معالجة العمليات المصرفية بالدينار والعملة الصعبة.

✓ فتح الحسابات وتسييرها من خلال تسيير ملف الصندوق.

✓ تلقي طلبات الزبائن الخاصة بإصدار دفاتر الشيكات وتسليم هذه الدفاتر.

✓ معالجة عمليات تسليم الشيكات والأوراق التجارية وعمليات الإيداع.

✓ تحويل وتسديد الشيكات.

✓ التسيير الحسن للخزينة.

المطلب الثالث: وظائف الوكالة وأهدافها

تسعى وكالة القرض الشعبي الجزائري بالبيض إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وذلك بالاستناد على مجموعة من الوظائف.

أولاً: وظائف الوكالة

تبعاً للقوانين والتشريعات الجزائرية وباعتبار أن القرض الشعبي الجزائري واحد من بين البنوك الجزائرية، فهو يقوم بمعالجة مختلف العمليات المتعلقة بالقرض والصرف من خلال¹:

✓ استقبال الودائع وجمع رؤوس الأموال على أشكال مختلفة، الحسابات الجارية، سندات الصندوق، دفاتر الادخار الخ...

✓ العلاقة بين زبائنهم ومورديهم الخارجيين، توطين الاستيراد.

✓ يساعد القرض الشعبي الجزائري الدولة، وكذا الجمعيات والأجهزة العمومية لتطبيق كل عمليات الإقراض أو

التدخل في هذه العمليات لحسابهم أو تحت ضماناتهم بغرض تسهيل نشاط زبائنه، فالقرض الشعبي الجزائري يخضع

للتشريع البنكي والتجاري، وتمثل وظائفه في تنمية وترقية القطاعات التالية:

✓ قطاع البناء والأشغال العمومية والسكن.

✓ قطاع الصحة والأدوية.

✓ التجارة والتوزيع.

✓ السياحة والفندقة.

✓ الإعلام والاتصال.

✓ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

✓ الصناعات اليدوية والحرف.

¹ Revue historique documentation CPA op cit.p 41.

يسعى القرض الشعبي الجزائري إلى تقديم أنواع أخرى من الخدمات حسب الإمكانيات المتاحة لديه وحسب ما يطلبه

الزبائن من بينها:

✓ بطاقات القرض.

✓ القرض العقاري.

وغيرها من الخدمات الأخرى.

ثانيا: أهداف الوكالة

✓ تحسين وجعل التسيير أكثر فعالية من أجل ضمان التحولات اللازمة عن طريق تقوية المراقبة.

✓ التطوير التجاري وذلك بإدخال تقنيات جديدة في ميدان التسيير وكذا التسويق.

✓ التوسع ونشر الشبكة واقتراجه من الزبائن وكذا العمل على التسيير المحكم للموارد البشرية.

✓ تقدير الوسائل المادية والتقنية حسب الاحتياجات.

✓ تحسين وتطوير أنظمة المعلومات وكذا الوسائل التقنية.

✓ التسيير الديناميكي لخزينة البنك.

✓ التحكم في القروض وكذا التسيير المحكم للمديونية الخارجية.

✓ عملية وضع وتقوية التقديرات ومراقبة التسيير على مستوى المراكز المسؤولة.

المبحث الثاني: دراسة قرض استغلالي من بنك القرض الشعبي الجزائري CPA-وكالة البيض-

في هذا المبحث سوف نتعرض لدراسة مثال تطبيقي على قرض استغلالي مقدم من طرف بنك CPA (بنك القرض الشعبي الجزائري) -وكالة البيض-، وذلك من خلال دراسة مختلف المراحل والوثائق وكل ما يخص هذا النوع من القروض.

المطلب الأول: تقديم ملف القرض

يجب أن يتقدم العميل إلى أحد وكالات CPA الأقرب إليه مصحوبا بالوثائق التالية¹:

❖ الوثائق الإدارية والقانونية:

- ✓ طلب خطي للمؤسسة يحدد نوع القرض، قيمته المادية، المدة الزمنية للقرض، موضوع القرض، الضمانات التي يرغب طالب القرض في تقديمها بالمقابل.
- ✓ الطلب يكون موقعا من طرف الشخص المخول قانونا بالتوقيع باسم المؤسسة.
- ✓ نسخة من بطاقة التعريف الوطنية، شهادة الميلاد وشهادة الإقامة.
- ✓ نسخة طبق الأصل من السجل التجاري.
- ✓ وصف العقار (الدفتري العقاري) وهذا فيما يخص الضمانات.

❖ الوثائق المالية المحاسبية:

- ✓ جدول الميزانية ل 03 سنوات الأخيرة التي تسبق تاريخ طلب القرض.
- ✓ جدول الحسابات والنتائج ل 03 سنوات الأخيرة التي تسبق تاريخ طلب القرض.

❖ الوثائق الجبائية و الشبه الجبائية:

- ✓ شهادة أداء المستحقات الضريبية غير منتهية الصلاحية.

¹ مهداوي محمد الأمين، مصلحة القروض، القرض الشعبي الجزائري، 20/07/2020، 15:00.

✓ شهادة أداء المستحقات لدى الصندوق الوطني للعمال الأجراء CNAS غير منتهية الصلاحية.

✓ شهادة أداء المستحقات لدى الصندوق الوطني للعمال غير الأجراء CASNOS غير منتهية الصلاحية.

المطلب الثاني: بطاقة فنية للمؤسسة طالبة القرض ومراحل دراسة القرض

أولاً: بطاقة فنية للمؤسسة طالبة القرض

✓ التعريف بالمؤسسة: هي مؤسسة أشغال عمومية تأسست سنة 1987 وهي تختص في أشغال البناء لديها عجز

في الخزينة ولجأت إلى البنك من أجل تمويل نشاط الاستغلال.

✓ المستفيد: مؤسسة الأشغال العمومية والبناء.

✓ نشاط المؤسسة: توفير أسكان وفق برامج من طرف الدولة.

✓ رأس مال المؤسسة: 1230719 دج.

✓ تاريخ الإنشاء: 1987.

✓ مانح القرض: بنك القرض الشعبي الجزائري CPA - وكالة البيض -.

✓ طبيعة القرض: قرض قصير الأجل (قرض استغلال نوع تسهيلات الصندوق).

✓ مبلغ القرض: 10000000 دج.

✓ وكضمان يقدم عقار بقيمة 40000000 دج.

ثانياً: مراحل دراسة ملف القرض

في دراسة ملف القرض يقوم المكلف بالدراسات في البنك بالتأكد من صحة الوثائق المقدمة لطلب القرض،

بعدها يقوم بتحويل الميزانيات المقدمة من طرف العميل إلى ميزانيات مالية، واستعمال وسائل التحليل المالي كحساب

رأس المال العامل، واحتياجات رأس المال العامل وهذا يتم في المرحلة الأولى من الدراسة. أما في المرحلة الثانية يقوم

البنكي بمراقبة رقم أعمال العميل المنجز فعليا ودراسة ملائمته من خلال حركته لدى البنك، وقبل إعطاء القرض ينبغي على العميل إحضار الضمانات وتحديد العمولات وغيرها من الشروط المتفق عليها.

المطلب الثالث: الدراسة المالية لملف قرض استغلالي

غالبا ما يعتمد البنك على مؤشرات التوازن المالي، ففي الواقع لا يقوم المكلف بالدراسات بحساب النسب المالية بل يكتفي فقط بحساب مؤشرات التوازن المالي المتمثلة في رأس المال العامل والاحتياج في رأس المال العامل والخزينة.

❖ التحليل المالي لملف القرض:

على مستوى مصلحة القروض في البنك، يقوم الموظف المسؤول عن هذا القسم بدراسة الوثائق والميزانيات المحاسبية المقدمة من طرف المستفيد المذكور سابقا، وهذا قصد معرفة مختلف مؤشرات التوازن المالي خلال ثلاث سنوات من تاريخ طلب القرض.

بعد إعادة ترتيب ودراسة الميزانية المحاسبية لسنة 2015، والميزانية المحاسبية لسنة 2016، والميزانية المحاسبية لسنة 2017، سمحت لنا هذه الأخيرة بالحصول على الميزانيات المالية للسنوات الثلاث (2015-2016-2017) كما يلي:

الجدول رقم 02: الميزانية المالية للسنوات (2015-2016-2017) جانب الأصول

2017	2016	2015	
153853089,26	150862230,55	14948875,26	الأصول الدائمة (الثابتة)
11645603,77	1425380,23	109080	تثبيتات مادية
20251834,11	27293198,94	33115198,99	تثبيتات معنوية
122143651,38	122143651,38	116518651,49	تثبيتات إضافية

-188000,00	/	-254176,22	تثبيات مالية
170184659,92	143636516,05	49237976,71	الأصول المتداولة
21734581,05	2537802,65	/	محزونات
93385051,32	83131277,17	21415451,30	زبائن
11688742,35	11688742,31	11688742,10	مدينون آخرون
11125177,35	13723122,35	11245076,73	ضرائب
1500000	1400000	1400000	حقوق أخرى
30751107,85	31155571,57	3488706,58	الخزينة
324037749,18	294498746,6	198726730,97	إجمالي الأصول

المصدر: من إعداد الطالبة راجع نور الهدى إشراق بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الجدول رقم 03: الميزانية المالية للسنوات (2015-2016-2017) جانب الخصوم

22017	222016	2015	
23082837,88	13620643,78	52804388,47	الأموال الخاصة
15000000	5000000	100000	رأس المال المدفوع
/	/	/	علاوات واحتياطات
1856113,40	1856113,40	4471008,32	النتيجة الصافية
6226724,48	6764530,38	48233380,15	رؤوس أموال خاصة أخرى

2278750	3278750	3278750	الخصوم الثابتة
2278750	3278750	3278750	قروض وديون مالية
298676161,3	277599352,82	142643592,5	الخصوم المتداولة
250781135,10	208143302,18	120637264,15	موردون وحسابات ملحقة
13047124,10	22150803,42	10415773,25	ضرائب
24594728,10	37052073,22	1337381,10	ديون أخرى
10253174	10253174	102531174	الخزينة
324037749,18	293398746,6	198726730,97	إجمالي الخصوم

المصدر: من إعداد الطالبة راجع نور الهدى إشراق بالاعتماد على وثائق المؤسسة

❖ حساب مؤشرات التوازن المالي للسنوات الثلاث:

🇲🇦 سنة 2015:

1. حساب رأس المال العامل (FR):

✓ الطريقة 1: (من أعلى الميزانية):

الأصول الثابتة (الدائمة) - الأموال الدائمة = **FR**

الأصول الدائمة - (الأموال الخاصة + القروض متوسطة وطويلة الأجل) =

= (52804388,47+3278750) - 149488754,26 = **-934055615,79**

✓ الطريقة 2: (من أسفل الميزانية):

$$\text{FR} = (\text{القروض القصيرة الأجل}) - (\text{الخصوم المتداولة} - \text{الأصول المتداولة})$$

$$= 49237976,71 - 142643592,5 = -93405615,79$$

2. حساب احتياج رأس المال العامل (BFR):

$$\text{BFR} = (\text{الخصوم المتداولة خارج الخزينة} - \text{الأصول المتداولة خارج الخزينة})$$

$$= (49237976,71 - 3488706,58) - (142643592,5 - 10253174) = -86641148,37$$

3. حساب الخزينة (TR):

✓ الطريقة 1:

$$\text{TR} = (\text{الاحتياج في رأس المال العامل} - \text{رأس المال العامل})$$

$$= (-93405615,79) - (-86641148,37) = -6764467,42$$

✓ الطريقة 2:

$$\text{TR} = (\text{خزينة الخصوم} - \text{خزينة الأصول})$$

$$3488706,58 - 10253174 = -6764467,42$$

🇲🇦 سنة 2016 :

1. حساب رأس المال العامل (FR):

✓ الطريقة 1: (من أعلى الميزانية):

$$\text{FR} = (13620643,78 + 3278750) - 150862230,55 = -133962836,77$$

✓ الطريقة 2: (من أسفل الميزانية):

$$\text{FR} = 143636516,05 - 277599352,82 = -133962836,77$$

2. حساب احتياج رأس المال العامل (BFR):

$$\text{BFR} = (143636516,05 - 31155571,57) - (277599352,82 - 10253174) \\ = -154865234,34$$

3. حساب الخزينة (TR):

✓ الطريقة 1:

$$\text{TR} = (-133962836,77) - (-154865234,34) = 20902397,57$$

✓ الطريقة 2:

$$\text{TR} = 31155571,57 - 10253174 = 20902397,57$$

🇲🇦 سنة 2017:

1. حساب رأس المال العامل (FR):

✓ الطريقة 1: (من أعلى الميزانية):

$$\text{FR} = (23082837,88 + 2278750) - 153853089,26 = -128491501,38$$

✓ الطريقة 2: (من أسفل الميزانية):

$$\text{FR} = 170184659,92 - 298676161,3 = -128491501,38$$

2. حساب احتياج رأس المال العامل (BFR):

$$\text{BFR} = (170184659,93 - 30751107,85) - (298676161,3 - 10253174) = \\ -148989435,23$$

3. حساب الخزينة (TR):

✓ الطريقة 1:

$$TR = (-128491501,38) - (-148989435,23) = 20497933,85$$

✓ الطريقة 2:

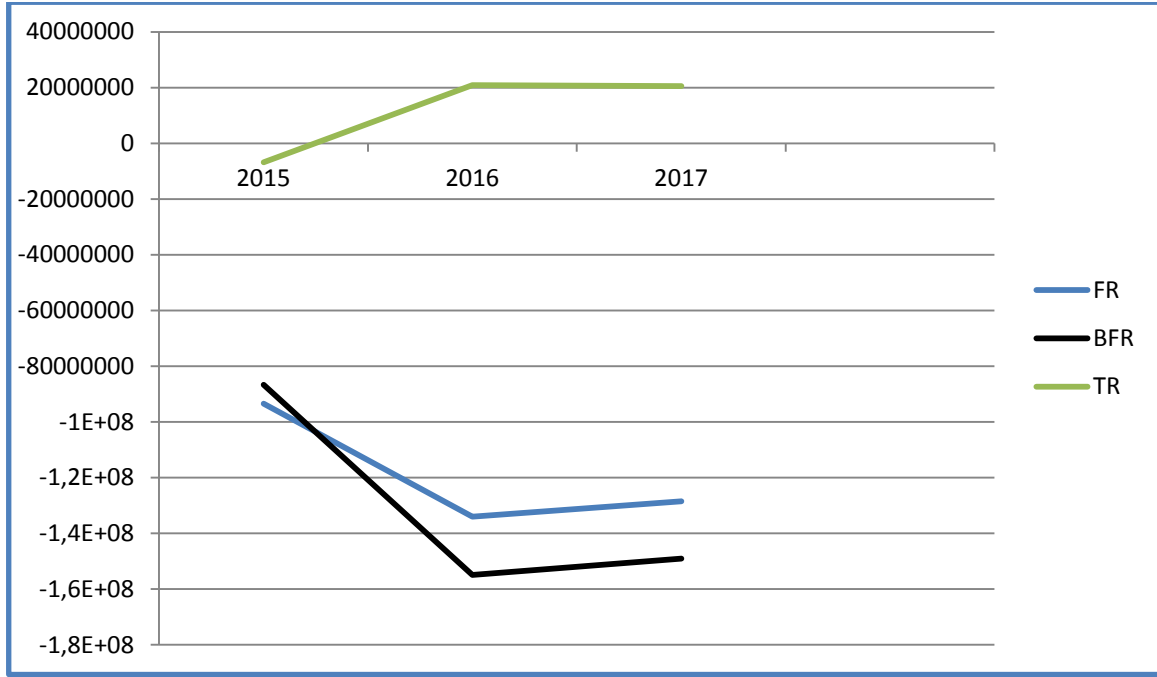
$$TR = 30751107,85 - 10253174 = 20497933,85$$

الجدول رقم 04: يلخص مؤشرات التوازن المالي للسنوات (2015-2016-2017)

المؤشر	2015	2016	2017
FR	-93405615,79	-133962836,77	-128491501,38
BFR	-86641148,37	-154865234,34	-148989435,23
TR	-6764467,42	20902397,57	20497933,85

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على الميزانيات المالية

الشكل رقم 04: منحى بياني يمثل مؤشرات التوازن المالي للسنوات (2015-2016-2017)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على المعلومات أعلاه في برنامج EXCEL

❖ تفسير المؤشرات المالية:

✓ تفسير رأس المال العامل (FR): نلاحظ أن FR سالب ويرتفع سنويا حيث بلغ سنة 2015

(93405615,79) دج، وفي سنة 2016 بلغ (-133962836,77) دج، أما سنة 2017 فقد بلغ

(-128491501,38) دج، هذا يدل على أن الأصول الثابتة لم تغطي كليا الأموال الدائمة أي أن جزء من

الأصول الثابتة مول بالقروض القصيرة الأجل، وبالتالي لا يوجد هامش الأمان الذي يعتبر كضمان لمواجهة المخاطر

المالية غير المتوقعة.

✓ تفسير احتياج رأس المال العامل (BFR): نلاحظ أن BFR سالب ويرتفع سنويا من سنة 2015 إلى

سنة 2016 ومنه إلى سنة 2017، هذا يدل على أن المؤسسة قد غطت كل احتياجات دورتها، ولا تحتاج إلى موارد

أخرى وأن هذه القيمة عبارة عن فائض يوجه لتمويل دورة الاستغلال.

✓ تفسير الخزينة (TR): نلاحظ أن الخزينة سالبة سنة 2015 حيث بلغت (6764467,42-دج)، هذا يعني أن الموارد لا تغطي إلا جزء من احتياجات الدورة أي أن المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية باقي الاحتياجات من أجل استمرار النشاط، وموجبة سنة 2016 و 2017 حيث بلغت (20902397,57) و(20497933,85) على التوالي، هذا يدل على قدرة رأس المال العامل لهذه المؤسسة على تغطية الاحتياجات، أي هناك سيولة تسمح للمؤسسة بمواجهة احتياجاتها قصيرة الاجل.

❖ اتخاذ قرار منح قرض الاستغلال:

قامت مؤسسة الأشغال والبناء بتقديم جدول أعمال تقديري بمبلغ 59338000دج، وبعد الدراسات المالية التحليلية التي قام بها المكلف بالدراسات على مستوى البنك توصل إلى مرحلة اتخاذ قرار منح القرض وعلية يتم حساب الحد الأعلى للقرض المسموح به كما يلي:

$$\frac{24}{\text{الحد الأعلى}} = \frac{\text{التدفقات النقدية الحقيقي}}{259784000/24} = 10824333,33$$

أثناء منح البنك للزبون القرض يجب عليه ألا يتجاوز الحد الأعلى وبمأن الزبون طلب قرض بقيمة أقل من الحد الأعلى فإنه يتم اتخاذ قرار بمنح هذا القرض (تسهيلات الصندوق) المقدر ب 10000000دج.

المبحث الثالث: دراسة قرض استثماري من بنك القرض الشعبي الجزائري CPA-البيض-

سوف نخصص هذا المبحث لدراسة مثال عن قرض استثماري مقدم من طرف بنك CPA -وكالة البيض-

وذلك من خلال دراسة مختلف الوثائق المطلوبة وكل ما يخص هذا النوع من القروض.

المطلب الأول: تقديم ملف القرض

بالنسبة للوثائق الإدارية والقانونية والوثائق الجبائية والشبه الجبائية هي نفسها وثائق طلب ملف قرض الاستغلال، أما الوثائق المالية المحاسبية تتمثل في¹:

✓ جداول الميزانية ل 05 سنوات الأخيرة التي تسبق تاريخ طلب القرض.

✓ جداول الحسابات والنتائج التقديرية ل 05 سنوات الأخيرة.

✓ مخطط التمويل.

✓ الدراسة التقنو اقتصادية للمشروع وتكون من مكتب الدراسات وتشمل:

✓ معلومات عامة حول المشروع.

✓ ملف تقني يصف المشروع.

✓ دراسة السوق.

في حالة المهن الحرة تضاف إلى الوثائق:

✓ رخصة السماح بممارسة النشاط من طرف الولاية.

✓ فاتورة تقديرية للعتاد الذي ينوي شراؤه.

¹ مهداوي محمد الأمين، مصلحة القروض، القرض الشعبي الجزائري، 2020 /07/22، 15:00.

المطلب الثاني: تقديم المؤسسة طالبة القرض

- ✓ التعريف بالمؤسسة: هي مؤسسة ذات مسؤولية محدودة تقوم بصيانة وإصلاح الأجهزة الكهرومنزلية، أنشأت سنة 2004 ولجأت إلى البنك من أجل تمويل نشاط الاستثمار من أجل سد حاجياتها.
 - ✓ المستفيد: مؤسسة صيانة وإصلاح الأجهزة الكهرومنزلية.
 - ✓ نشاط المؤسسة: صيانة وإصلاح الأجهزة الكهرومنزلية.
 - ✓ رأس مال المؤسسة: 100000000 دج.
 - ✓ تاريخ الإنشاء: 2004.
 - ✓ مانح القرض: بنك القرض الشعبي الجزائري CPA - وكالة البيض -.
 - ✓ طبيعة القرض: قرض طويل الأجل (قرض استثمار).
 - ✓ مبلغ القرض: 300000000 دج.
 - ✓ الضمانات المقدمة: تتمثل في:
 - ✓ اتفاقية قرض الاستثمار (تتكون من جميع ما يتعلق بالقرض).
 - ✓ الرهن على المعدات الممولة.
 - ✓ الرهن العقاري على قطعة أرض.
- المطلب الثالث: الدراسة المالية لملف قرض استثماري

❖ التحليل المالي لملف القرض:

بعد استلام ملف طلب القرض والتأكد من شمولية وسلامة الوثائق المقدمة، يقوم الموظف المسؤول عن هذا القسم بالدراسة المالية التحليلية بتحويل الميزانيات المحاسبية إلى ميزانيات مالية كما يلي:

الجدول رقم 05: الميزانية المالية للسنوات (2014-2015-2016-2017-2018) جانب الأصول

2018	2017	2016	2015	2014	
22440000	24180000	25920000	27660000	29400000	الأصول الدائمة
19200000	20400000	21600000	22800000	24000000	تثبيتات مادية أخرى
3240000	3780000	4320000	4860000	5400000	تثبيتات إضافية
/	/	/	/	/	قروض ونشاطات مالية أخرى ثابتة
38749064	25473556	15257770	7546166	600000	الأصول المتداولة
/	/	/	/	/	مخزونات
2374761	1915784	1456721	634898	/	زبائن
712428	574735	437016	190469	/	ضرائب
/	/	/	/	/	حقوق أخرى واستثمارات مماثلة
35661875	22983038	13364033	6720798	600000	الخزينة
61189064	49653556	41177770	35206166	30000000	إجمالي الأصول

المصدر: من إعداد الطالبة راجع نور الهدى إشراق بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الجدول رقم 06: الميزانية المالية للسنوات (2014-2015-2016-2017-2018) جانب الخصوم

2018	2017	2016	2015	2014	
52547764	36716021	23944131	14232655	10000000	الأموال الخاصة
10000000	10000000	10000000	10000000	10000000	رأس المال المدفوع
15831742	12771890	9711476	4232655	/	النتيجة الصافية
26716021	13944131	4232655	/	/	حقوق الملكية الأخرى
5000000	10000000	15000000	20000000	20000000	الخصوم الثابتة
5000000	10000000	15000000	20000000	20000000	القروض و الديون المالية
3641301	2937535	2233639	973511	0	الخصوم المتداولة
3166348	2554378	1942295	846531	/	موردون وحسابات ملحقة
474952	383157	291344	126980	/	الضرائب
/	/	/	/	/	الديون الأخرى
/	/	/	/	/	الخزينة
61189064	49653556	41177770	35206166	30000000	الإجمالي

المصدر: من إعداد الطالبة راجع نور الهدى إشراق بالاعتماد على وثائق المؤسسة

❖ حساب مؤشرات التوازن المالي للسنوات الخمس السابقة:

🇲🇦 سنة 2014:

1. حساب رأس المال العامل (FR):

✓ الطريقة 1: (من أعلى الميزانية):

$$FR = (10000000 + 20000000) - 29400000 = 600000$$

✓ الطريقة 2: (من أسفل الميزانية):

$$FR = 600000 - 0 = 600000$$

2. حساب احتياج رأس المال العامل (BFR):

$$BFR = (600000 - 600000) - 0 = 0$$

3. حساب الخزينة (TR):

✓ الطريقة 1:

$$TR = 600000 - 0 = 600000$$

✓ الطريقة 2:

$$TR = 600000 - 0 = 600000$$

🇲🇦 سنة 2015:

1. حساب رأس المال العامل (FR):

✓ الطريقة 1: (من أعلى الميزانية):

$$FR = (14232655 + 20000000) - 27660000 = 6572655$$

✓ الطريقة 2: (من أسفل الميزانية):

$$\mathbf{FR} = 7546166 - 973511 = \mathbf{6572655}$$

2. حساب احتياج رأس المال العامل (BFR):

$$\mathbf{BFR} = (7546166 - 6720798) - (973511 - 0) = \mathbf{-148143}$$

3. حساب الخزينة (TR):

✓ الطريقة 1:

$$\mathbf{TR} = 6572655 - (-148143) = \mathbf{6720798}$$

✓ الطريقة 2:

$$\mathbf{TR} = 6720798 - 0 = \mathbf{6720798}$$

🇲🇦 سنة 2016:

1. حساب رأس المال العامل (FR):

✓ الطريقة 1: (من أعلى الميزانية):

$$\mathbf{FR} = (23944131 + 15000000) - 25920000 = \mathbf{13024131}$$

✓ الطريقة 2: (من أسفل الميزانية):

$$\mathbf{FR} = 15257770 - 2233639 = \mathbf{13024131}$$

2. حساب احتياج رأس المال العامل (BFR):

$$\mathbf{BFR} = (15257770 - 13364033) - (2233639 - 0) = \mathbf{-339902}$$

3. حساب الخزينة (TR):

✓ الطريقة 1:

$$TR = 13024131 - (-339902) = 13364033$$

✓ الطريقة 2:

$$TR = 13364033 - 0 = 13364033$$

سنة 2017 🇲🇦

1. حساب رأس المال العامل (FR):

✓ الطريقة 1: (من أعلى الميزانية):

$$FR = (36716021 + 10000000) - 24180000 = 22536021$$

✓ الطريقة 2: (من أسفل الميزانية):

$$FR = 25473556 - 2937535 = 22536021$$

2. حساب احتياج رأس المال العامل (BFR):

$$BFR = (25473556 - 22983038) - (2937535 - 0) = -447017$$


3. حساب الخزينة (TR):

✓ الطريقة 1:

$$TR = 22536021 - (-447017) = 22983038$$

✓ الطريقة 2:

$$TR = 22983038 - 0 = 22983038$$

سنة 2018: 

1. حساب رأس المال العامل (FR):

✓ الطريقة 1: (من أعلى الميزانية):

$$FR = (52547764 + 5000000) - 22440000 = 35107763$$

✓ الطريقة 2: (من أسفل الميزانية):

$$FR = 38749064 - 3641301 = 35107763$$

2. حساب احتياج رأس المال العامل (BFR):

$$BFR = (38749064 - 35661875) - (3641301 - 0) = -554112$$

3. حساب الخزينة (TR):

✓ الطريقة 1:

$$TR = 35107763 - (-554112) = 35661875$$

✓ الطريقة 2:

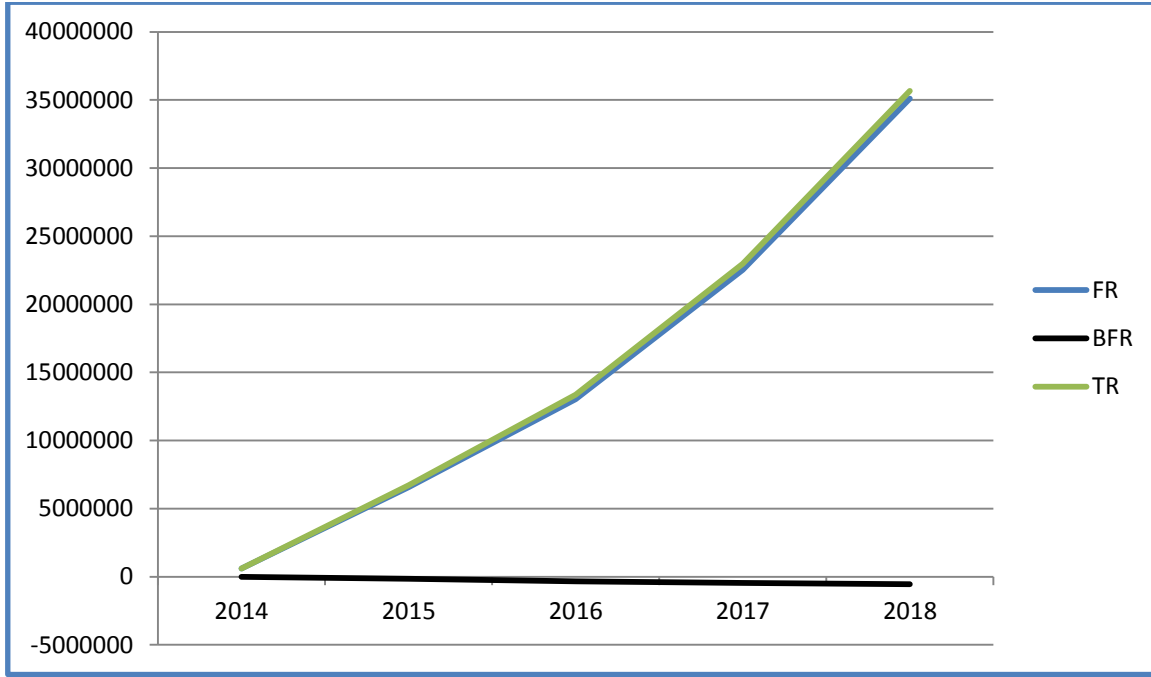
$$TR = 33661875 - 0 = 35661875$$

الجدول رقم 07: يلخص مؤشرات التوازن المالي للسنوات (2014-2015-2016-2017-2018)

2018	2017	2016	2015	2014	
35107763	22536021	13024131	6572655	600000	FR
-554112	-447017	-339902	-148143	0	BFR
35661875	22983038	13364033	6720798	600000	TR

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية

الشكل رقم 05: منحى بياني مؤشرات التوازن المالي للسنوات (2014-2015-2016-2017-2018)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات أعلاه في برنامج EXCEL

❖ تفسير المؤشرات المالية:

✓ تفسير رأس المال العامل (FR): نلاحظ أن FR موجب ومرتزايد خلال كل السنوات الخمسة المدروسة، إلى

أن وصل ذروته في سنة 2018 حيث قدر ب (38749064) دج، وهذا ما يدل على أن الأصول الثابتة قد

مولت من الأموال الدائمة وبقي هامش أمان ساعد في تمويل دورة الاستغلال.

✓ تفسير الاحتياج في رأس المال العامل (BFR): من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن BFR في

تناقص مستمر، حيث كان معدوم سنة 2014، وهذا يعني أن المؤسسة في حالة توازن أي لديها رأس مال عامل

كاف لتمويل احتياجاتها، أما في سنة 2015 بدأ BFR يتناقص حيث وصل إلى (-148143) دج، ثم إلى

(-339902) دج سنة 2016، ثم إلى (-447017) دج سنة 2017، بعدها (-554112) دج سنة

2019، هذا يدل على أن المؤسسة قد غطت احتياجات دورتها ولا تحتاج إلى موارد أخرى ونقول أن الحالة المالية

للمؤسسة جيدة.

✓ تفسير الخزينة (TR): انطلاقا من رأس المال نلاحظ تطور مستمر في الأموال الخاصة وهذا ناتج من أغلبية

الأرباح المحققة خلال السنوات السابقة، لذلك سوف نجد تغطية جيدة لاحتياجات رأس المال العامل وهذا ما يعكس

خزينة موجبة حيث قدرت ب (600000) دج سنة 2014، و(35661875) دج سنة 2018.

الجدول رقم 08: يمثل جدول حسابات النتائج التقديري للسنوات (2018-2017-2016-2015-2014)

حسابات النتائج	2018	2017	2016	2015	2014
المبيعات والمنتجات الملحقة	39000000	39000000	35100000	31200000	27300000
رقم الأعمال	39000000	39000000	35100000	31200000	27300000
المشتریات المستهلكة	7800000	7800000	7020000	6240000	8190000
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	5050000	5050000	4660000	4270000	5245000
استهلاكات السنة المالية	12850000	12850000	11680000	10510000	13435000
القيمة المضافة للاستغلال	26150000	26150000	23420000	20690000	13865000
أعباء المستخدمين	636300	636300	636300	636300	636300

390000	390000	351000	312000	273000	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة
25123700	25123700	22432700	19741700	12955700	إجمالي فائض الاستغلال
1740000	1740000	1740000	1740000	1740000	مخصصات اهتلاك والمؤونات وخسائر القيمة
23383700	23283700	20692700	18001700	11215700	النتيجة العمليانية
885158	2274710	3663513	5053065	5572160	الأعباء المالية
-885158	-2274710	-3663513	-5053065	-5572160	النتيجة المالية
22498542	21108990	17029187	12948635	5643540	النتيجة العادية قبل الضرائب
5624636	5277247	4257297	3237159	1410885	الضرائب الواجب دفعها عن النتيجة العادية
39000000	39000000	35100000	31200000	27300000	مجموع منتجات الأنشطة العادية

22126093	23168258	22328110	21488524	23067345	مجموع أعباء الأنشطة العادية
16873907	15831742	12771890	9711476	4232655	النتيجة الصافية للأعباء العادية
16873907	15831742	12771890	9711476	4232655	صافي نتيجة السنة المالية

المصدر: وثائق مقدمة من طرف بنك CPA-وكالة البيض - الملحق رقم 12

❖ حساب قدرة التمويل الذاتي (CAF):

$$\text{CAF} = \text{مخصصات الإهلاك} + \text{النتيجة الصافية}$$

الجدول رقم 09: يلخص قدرة التمويل الذاتي للسنوات (2014-2015-2016-2017-2018)

2018	2017	2016	2015	2014	
16873907	15831742	12771890	9711476	4232655	النتيجة الصافية
1740000	1740000	1740000	1740000	1740000	مخصصات الإهلاك
18613907	17571742	14511890	11451476	5972655	CAF

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 08

❖ حساب متوسط قدرة التمويل الذاتي:

$$\text{متوسط قدرة التمويل الذاتي} = \sum \text{CAF} / \text{عدد السنوات}$$

$$= (5972655 + 11451476 + 14511890 + 17571742 + 18613907) / 5 = 13624334$$

❖ حساب القيمة الحالية الصافية (VAN):

$$VAN = CAF_1(1 + i)^1 + CAF_2(1 + i)^2 + \dots + CAF_5(1 + i)^5 - I_0$$

✓ معدل الفائدة: 06%

✓ تكلفة المشروع: 50000000 دج.

$$VAN = 5972655(1 + 0,06)^1 + 11451476(1 + 0,06)^2 + 14511890(1 + 0,06)^3 + 17571742(1 + 0,06)^4 + 18613907(1 + 0,06)^5 - 50000000 = 33575311,78$$

بما أن القيمة الحالية الصافية موجبة (33575311,78)، فإن المشروع مقبول ويحقق أرباح وفائض.

❖ حساب مدة استرجاع القرض:

$$\text{متوسط CAF} / \text{قيمة القرض} = \text{مدة استرجاع القرض}$$

$$\text{مدة استرجاع القرض} = 30000000 / 13624334 = 2,20$$

إذن مدة استرجاع القرض هي: سنتين وشهرين و12 يوم.

❖ حساب مدة استرجاع الاستثمار:

$$\text{متوسط CAF} / \text{قيمة القرض} = \text{مدة استرجاع الاستثمار}$$

$$\text{مدة استرجاع الاستثمار} = 50000000 / 13624334 = 3,669$$

إذن معدل استرجاع الاستثمار هي: 03 سنوات و08 أشهر.

❖ اتخاذ قرار منح القرض الاستثماري:

يتم حساب الحد الأعلى على قرض الاستثمار كما يلي:

$$60\% \times \text{تكلفة المشروع} = \text{الحد الأعلى}$$

$$\text{الحد الأعلى} = 500000000 \times 60\% = 300000000$$

بعد إجراء الدراسة المالية لملف قرض استثماري ومن خلال حساب مختلف المؤشرات المالية، قدرة التمويل الذاتي

(CAF)، القيمة الحالية الصافية (VAN)، مدة استرجاع القرض، ومدة استرجاع الاستثمار توصلنا إلا أن المشروع

مجدي وذو مردودية. وبما أن الزبون طلب قرض بقيمة لا تتجاوز الحد الأعلى المسموح به لتمويل المشاريع

الاستثمارية، فإنه يتم اتخاذ قرار بمنح هذا القرض المقدر ب 300000000 دج.

خاتمة الفصل:

سمحت لنا الدراسة التطبيقية التي أجريناها حول اتخاذ قرار منح القروض، بالتعرف على بنك القرض الشعبي الجزائري وأهم وظائفه والأهداف التي يسعى لتحقيقها، كما تعرفنا على ملف منح قروض الاستغلال والاستثمار ومراحل دراستهم.

وللتعمق أكثر في موضوعنا قمنا بإجراء دراسة لمؤسستين التي استفادتتا من القروض (قرض استغلال وقرض استثمار)، حيث قمنا بدراسة التوازن المالي لهما باستخدام المؤشرات المالية التي ساعدتنا في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة طالبة القرض و الحكم على توازنها المالي.

وبناء على ماسبق تم منح المؤسستين القروض التي تم طلبها مع أخذ البنك بعين الاعتبار الحد الأعلى المسموح بمنحه وهذا تطبيقا لتعليمات بنك الجزائر.



تَحْقِيقُ
مَعْنَى
مَعْنَى

يعتبر اتخاذ قرار منح القرض أمراً ضرورياً فهو الذي يمكن من خلاله البنك من مراقبة نشاطه وتحقيق أهدافه المحددة. ولقد اخترنا في بحثنا هذا أحد أهم الأدوات المستخدمة في اتخاذ القرارات والتي تخص الجانب المالي، ألا وهو التحليل المالي الذي يعد الأداة الفعالة التي يستطيع المحلل من خلالها تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، وتوجيه الانتباه إلى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة، واتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الوضع المالي للمؤسسة الذي يفترض أن يتسم بالكفاءة والفعالية حتى يتسنى لها البقاء والاستمرار.

من خلال الدراسة الميدانية نستنتج أن التحليل المالي هو الأداة الفعالة و الناجحة لاتخاذ القرار على مستوى البنوك في عملية منح القروض، إذ يبرز لمحلل القوائم المالية الوضع المالي للعميل ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته اتجاه البنك.

❖ اختبار الفرضيات:

نستنتج من خلال دراستنا أنه تم إثبات صحة الفرضيات المذكورة سابقاً والمتمثلة في:

✓ يعتمد التحليل المالي على القوائم المالية النهائية حيث لا يمكن اتخاذ القرارات المناسبة إلا بعد الانتهاء من إنجازها وتحليلها وحساب مختلف المؤشرات والنسب المالية، مما يسمح بتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وبالتالي تهيئة المناخ المناسب لاتخاذ القرارات المناسبة. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

✓ التحليل المالي هو عملية جوهرية في اتخاذ قرار منح القرض لدى البنك. حيث أنه يساعد المحلل المالي على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، والكشف عن الظروف التي تمر بها وبهذا قد نكون أثبتنا صحة الفرضية الثانية.

✓ يعتمد بنك CPA على مؤشرات التوازن المالي (رأس المال العامل/FR/احتياج رأس المال العامل

BFR/الخزينة/TR) لاتخاذ قرار منح القرض. وهذا ما يبين صحة الفرضية الثالثة.

❖ النتائج المستخلصة من الدراسة:

من خلال موضوعنا هذا تمكنا من الوصول إلى بعض النتائج إحداهما متعلقة بالجانب النظري والأخرى بالجانب

الميداني:

✓ التحليل المالي أداة جوهرية تسمح بإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، بالإضافة إلى ذلك

فإن التحليل المالي يساهم في اتخاذ قرار منح القرض.

✓ يساعد التحليل المالي المؤسسة على معرفة نقاط الضعف لتفاديها، ونقاط القوة لتعزيزها وتقويتها.

✓ تعدد الأدوات المستخدمة في التحليل المالي فكل أداة منها تهدف إلى تقييم علاقة معينة بغرض تفسير صورة

معينة.

✓ القوائم المالية هي المرآة العاكسة لنشاط المؤسسة.

✓ يتخذ البنك قرار منح القرض بالنسبة لقروض الاستغلال عن طريق حساب مؤشرات التوازن المالي فقط، بينما

يقوم بحساب نفس المؤشرات السابقة بالإضافة إلى القدرة على التمويل الذاتي (CAF)، القيمة الحالية الصافية

(VAN)، مدة استرجاع القرض، مدة استرجاع الاستثمار بالنسبة للقروض الاستثمارية.

✓ بنك القرض الشعبي الجزائري CPA - وكالة البيض - لا يطبق النسب المالية في التحليل المالي (باستثناء نسبة

التمويل الذاتي) لاتخاذ قرار منح القرض.

✓ يستعمل بنك القرض الشعبي الجزائري CPA - وكالة البيض - التحليل المالي بصفة جزئية حيث يستخدم فقط

مؤشرات التوازن المالي وبغض النظر عن النسب المالية باستثناء نسبة التمويل الذاتي.

✓ يعتمد بنك القرض الشعبي الجزائري CPA - وكالة البيض - على الضمانات كخط دفاع أول.

✓ توفر الضمانات لا يمنع البنك من الاعتماد على التحليل المالي كأساس لتقييم مخاطر القرض.

❖ الاقتراحات:

انطلاقاً من الدراسة النظرية والتطبيقية لموضوع البحث، تمكنا من التوصل إلى جملة من التوصيات تتمثل في:

- ✓ يتوجب على إدارة البنك اقتناء العاملين الجيدين والعمل على تدريبهم وإعدادهم وإكسابهم الخبرة والمعارف التي تمكنهم من تحليل المعلومات واستخلاص النتائج واتخاذ قرارات ائتمانية سليمة.
- ✓ يجب على البنك أن يطلب من العميل (فرداً كان أم شركة) أن يرفق طلبه للقرض بسلسلة متصلة من القوائم المالية وعلى مدار عدة فترات محاسبية سابقة وإخضاع تلك القوائم للدراسة والتحليل، وذلك للتعرف على التوازن المالي للمؤسسة طالبة القرض.
- ✓ الإسراع في تحديث الأجهزة المصرفية وزيادة التدريب والوعي المصرفي وإصدار نظام عمليات مصرفي جديد يواكب التطورات الهائلة في المجال المصرفي.
- ✓ زيادة الوعي المصرفي في المجتمع عبر التسويق المصرفي وذلك عن طريق وسائل الإعلام المختلفة خصوصاً بعد مباشرة المصارف الخاصة ذات الخبرة في هذا المجال لأعمالها.
- ✓ الأخذ بعين الاعتبار آراء الزبائن ووضع تحت تصرفهم شبائيك خاصة لجمع مقترحاتهم.
- ✓ الاعتماد على بطاقات القرض التي تعتبر في الدول المتقدمة من الوسائل المستعملة بكثرة نظراً لفائدتها بالنسبة للبنك والعميل كتوفير الوقت وتكلفة دراسة الملفات وتحديدتها.

❖ آفاق البحث:

من خلال دراستنا لموضوع التحليل المالي في منح القروض نأمل أننا قد أحطنا ولو بجزء بسيط من هذا الموضوع الذي يتميز بحساسية، ونقترح من خلاله على الطلبة المقبلين على التخرج دراسة مستقبلية كاستكمال لنتائج الدراسة الحالية وتتمثل في:

- ✓ مدى اعتماد البنوك الجزائرية على تطبيق أدوات التحليل المالي في منح القروض.
- ✓ دور التحليل المالي في ترشيد القرار التمويلي في البنوك الإسلامية.
- ✓ الآثار المترتبة عن غياب التحليل المالي للمؤسسة.



IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

الملحق رقم 01

N.I.F

0 0 0 2 3 0 0 3 0 4 1 3 5 5



Désignation de l'entreprise

activité

adresse

Exercice Clos Le: 31/12/2015

BILAN (ACTIF)

ACTIF	N			N-1
	Montants Bruts	Amort. p.p. de valeur	Net	Net
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)				
Ecart d'acquisition (ou goodwill)	0.00	0.00	0.00	0.00
Immobilisations incorporelles	113480.00	4400.00	109080.00	26500.00
Immobilisations corporelles				
Terrains	0.00	0.00	0.00	0.00
Batiments	0.00	0.00	0.00	0.00
Autres immobilisations corporelles	58333217.10	25218018.11	3311598.99	0.00
Immobilisations en concession	0.00	0.00	0.00	3102112.55
Immobilisations en cours	116518651.49	0.00	116518651.49	100183578.75
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence	0.00	0.00	0.00	0.00
Autres Participations et créances rattachées	0.00	0.00	0.00	0.00
Autres Titres immobilisés	0.00	0.00	0.00	0.00
Prêts et autres actifs financiers non courants	-254176.22	0.00	-254176.22	411000.00
Impôts différés actif	0.00	0.00	0.00	0.00
TOTAL ACTIF NON COURANT	174711172.37	25222418.11	149488754.26	103723191.30
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	0.00	0.00	0.00	0.00
Créances et emplois assimilés				
Clients	21415451.30	0.00	21415451.30	7752102.10
Autres débiteurs	11688742.10	0.00	11688742.10	11688742.10
Impôts	11245076.73	0.00	11245076.73	10115661.42
Autres actifs courants	1400.000	0.00	1400.000	1400.000
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants	0.00	0.00	0.00	0.00
Trésorerie	3488706.58	0.00	3488706.58	84140.02
TOTAL ACTIF COURANT	49237976.71	0.00	49237976.71	31040645.64
TOTAL GENERAL ACTIF	223949149.08	25222418.11	198726730.97	134763836.94

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.I.F

المحضر رقم 02
0 0 0 2 3 0 0 3 0 4 1 3 5 5 6

0 3 2

Désignation de l'entreprise : [REDACTED]
activité : [REDACTED]
adresse : [REDACTED]



Exercice Clos Le. 31/12/2015

BILAN (PASSIF)

PASSIF	N	N-1
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis (ou compte d'exploitation)	100000	100000
Capital non appelé	0.00	0.00
Primes et réserves	0.00	0.00
Ecart de réévaluation	0.00	0.00
Ecart d'équivalence	0.00	0.00
Résultat net	4471008.32	3314054.40
Autres capitaux propres - Report à nouveau	48233380.15	43818313.54
Part de la société consolidante		
Part des minoritaires		
TOTAL 1	52804388.47	47142367.94
PASSIFS NON COURANTS		
Emprunts et dettes financières	3278750	50000
Impôts (différés et provisionnés)	0.00	0.00
Autres dettes non courantes	0.00	0.00
Provisions et produits comptabilisés d'avance	0.00	0.00
TOTAL PASSIF NON COURANTS 2	3278750.00	50000
PASSIF COURANT		
Fournisseurs et comptes rattachés	120637264.15	60791512
Impôts	10415773.25	7814857
Autres dettes	1337381.10	8711926
Tresorerie passif	10253174.00	10253174.00
TOTAL PASSIF COURANTS	142643592.5	87571469
TOTAL GENERAL PASSIF	198726730.97	134763836.94

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

الملحق رقم 03

N.I.F

0 0 0 2 3 0 0 3 0 4 1 3



Désignation de l'entreprise

activité

adresse

Exercice Clos Le: 31/12/2016

BILAN (ACTIF)

ACTIF	N			N-1
	Montants Bruts	Amort p.p de valeur	Net	Net
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)				
Ecart d'acquisition (ou goodwill)	0.00	0.00	0.00	0.00
Immobilisations incorporelles	1613222.00	187841.77	1425380.23	109080
Immobilisations corporelles				
Terrains	0.00	0.00	0.00	0.00
Batiments	0.00	0.00	0.00	0.00
Autres immobilisations corporelles	60834300.76	33541101.82	27293198.94	33115198.99
Immobilisations en concession	0.00	0.00	0.00	0.00
Immobilisations en cours	122143651.38	0.00	122143651.38	116518651.49
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence	0.00	0.00	0.00	0.00
Autres Participations et créances rattachées	0.00	0.00	0.00	0.00
Autres Titres immobilisés	0.00	0.00	0.00	-254176.22
Prêts et autres actifs financiers non courants	0.00	0.00	0.00	0.00
Impôts différés actif	0.00	0.00	0.00	0.00
TOTAL ACTIF NON COURANT	184591174.14	33728943.59	150862230.55	149488754.26
ACTIF COURANT			2537802.65	0.00
Stocks et encours	2537802.65	0.00		
Créances et emplois assimilés			83131277.17	21415451.30
Clients	83131277.17	0.00		
Autres débiteurs	11688742.31	0.00	11688742.31	11688742.10
Impôts	13723122.35	0.00	13723122.35	11245076.73
Autres actifs courants	1400000	0.00	1400000	1400000
Disponibilités et assimilés			0.00	0.00
Placements et autres actifs financiers courants	0.00	0.00	0.00	0.00
Trésorerie	31155571.57	0.00	31155571.57	3488706.58
TOTAL ACTIF COURANT	143636516.05	0.00	143636516.05	49237976.71
TOTAL GENERAL ACTIF	328227690.19	33728943.59	294498746.6	198726730.9

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.I.F

الملاح رقم 04
0 0 0 2 3 0 0 3 0 4 1



Désignation de l'entreprise

activité:

adresse

Exercice Clos Le: 31/12/2016

BILAN (PASSIF)

PASSIF	N	N-1
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis (ou compte d'exploitation)	5000000.00	100000
Capital non appelé	0.00	0.00
Primes et réserves	1856113.40	0.00
Ecart de réévaluation	0.00	0.00
Ecart d'équivalence	0.00	0.00
Résultat net	6764530.38	4471008.32
Autres capitaux propres - Report à nouveau	0.00	48233380.15
Part de la société consolidante		
Part des minoritaires		
TOTAL 1	13620643.78	52804388.47
PASSIFS NON COURANTS		
Emprunts et dettes financières	3278750.00	3278750.00
Impôts (différés et provisionnés)	0.00	0.00
Autres dettes non courantes	0.00	0.00
Provisions et produits comptabilisés d'avance	0.00	0.00
TOTAL PASSIF NON COURANTS 2	3278750.00	3278750.00
PASSIF COURANT		
Fournisseurs et comptes rattachés	208143302.18	120637264.15
Impôts	22150803.42	10415773.25
Autres dettes	37052073.22	1337381.10
Trésorerie passif	10253174.00	10253174.00
TOTAL PASSIF COURANTS	277599352.82	142643592.50
TOTAL GENERAL PASSIF	294498746.60	198726730.97

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

الملحق رقم 05

N.I.F

0 0 0 2 3 0 0 3 0 4 1 3 5



Désignation de l'entreprise

activité

adresse

Exercice Clos Le: 31/12/2017

BILAN (ACTIF)

ACTIF	N			N-1
	Montants Bruts	Amort p.p de valeur	Net	Net
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)				
Ecart d'acquisition (ou goodwill)	0.00	0.00	0.00	0.00
Immobilisations incorporelles	12163245.14	517641.37	11645603.77	1425380.23
Immobilisations corporelles				
Terrains	0.00	0.00	0.00	0.00
Batiments	0.00	0.00	0.00	0.00
Autres immobilisations corporelles	62568014.11	42316180.00	20251834.11	27293198.94
Immobilisations en concession	0.00	0.00	0.00	0.00
Immobilisations en cours	122143651.38	0.00	122143651.38	122143651.38
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence	0.00	0.00	0.00	0.00
Autres Participations et créances rattachées	0.00	0.00	0.00	0.00
Autres Titres immobilisés	0.00	0.00	0.00	0.00
Prêts et autres actifs financiers non courants	-188000.00	0.00	-188000.00	0.00
Impôts différés actif	0.00	0.00	0.00	0.00
TOTAL ACTIF NON COURANT	196686910.63	42833821.37	153853089.26	150862230.55
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	21734581.05	0.00	21734581.05	2537802.65
Créances et emplois assimilés				
Clients	93385051.32	0.00	93385051.32	83131277.17
Autres débiteurs	11688742.35	0.00	11688742.35	11688742.31
Impôts	11125177.35	0.00	11125177.35	13723122.35
Autres actifs courants	1500000	0.00	1500000	1400000
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants	0.00	0.00	0.00	0.00
Tresorerie	30751107.85	0.00	30751107.85	31155571.57
TOTAL ACTIF COURANT	170184659.92	0.00	170184659.92	143636516.05
TOTAL GENERAL ACTIF	366871570.55	42833821.37	324037749.18	294498746.6

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

الملحق رقم 06

N.I.F

0 0 0 2 3 0 0 3 0 4 1 3



Désignation de l'entreprise : [REDACTED]
 activité : [REDACTED]
 adresse : [REDACTED]

Exercice Clos Le: 31/12/2017

BILAN (PASSIF)

PASSIF	N	N-1
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis (ou compte d'exploitation)	15000000.00	5000000.00
Capital non appelé	0.00	0.00
Primes et réserves	1856113.40	1856113.40
Ecart de réévaluation	0.00	0.00
Ecart d'équivalence	0.00	0.00
Résultat net	6226724.48	6764530.38
Autres capitaux propres - Report à nouveau	0.00	0.00
Part de la société consolidante		
Part des minoritaires		
TOTAL 1	23082837.88	13620643.78
PASSIFS NON COURANTS		
Emprunts et dettes financières	2278750.00	3278750.00
Impôts (différés et provisionnés)	0.00	0.00
Autres dettes non courantes	0.00	0.00
Provisions et produits comptabilisés d'avance	0.00	0.00
TOTAL PASSIF NON COURANTS 2	2278750.00	3278750.00
PASSIF COURANT		
Fournisseurs et comptes rattachés	250781135.10	208143302.18
Impôts	13047124.10	22150803.42
Autres dettes	24594728.10	37052073.22
Trésorerie passif	10253174.00	10253174.00
TOTAL PASSIF COURANTS	298676161.30	277599352.82
TOTAL GENERAL PASSIF	324037749.18	294498746.60

B.1. Bilan

: 2014

Bilan (actif)

Bilan (passif)

LIBELLE	BRUT	IMPROUVÉ	NET	LIBELLE	
Bilan (actif)					
ACTIFS NON COURANTS				CAPITAUX PROPRES	
Actif d'acquisition-goodwill positif ou négatif				Capital émis	10 000 000
Immobilisations incorporelles				Capital non appelé	
Immobilisations corporelles				Primes et réserves - Réservé consolidées (1)	
Terres	24 000 000		24 000 000	Ecart de réévaluation	
Batiments	5 400 000		5 400 000	Ecart d'équivalence (1)	
Autres immobilisations corporelles				Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	
Immobilisations en commission				Autres capitaux propres - Report à nouveau	
Immobilisations financières				Part de la société consolidante (1)	
Titres en portefeuille				Part des minoritaires (1)	
Actions participations et créances rattachées à ceux des associés					
Parts et autres titres financiers non courants					
Finis de dév. scil					
TOTAL ACTIF NON COURANT	29 400 000	0	29 400 000	TOTAL I	10 000 000
ACTIF COURANT				PASSIFS NON COURANTS	
Stocks et encours				Emprunts et autres financières	20 000 000
Créances et emplois actifs				Impôts (différés et provisionnés)	
Clients				Autres dettes non courantes	
Autres débiteurs				Provisions et produits constatés d'avance	
Impôts et assurances				TOTAL II	20 000 000
Autres créances et emplois associés				PASSIFS COURANTS:	
Disponibilités et assimilés				Fournisseurs et comptes rattachés	
Financements et autres actifs financiers courants				Impôts	
Tresorerie				Autres dettes	
				Traction passif	
TOTAL ACTIF COURANT	600 000	0	600 000	TOTAL III	0
TOTAL GENERAL ACTIF	30 000 000	0	30 000 000	TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	30 000 000

3-2: Bilan exercice

2015

BILAN PASSIF

M

LIBELLE	BRUT	AMORT/BOV	NET	LIBELLE	
ACTIFS NON COURANTS				CAPITAUX PROPRES	
Ecarts d'acquisition-propre ou régalé				Capital enca	10 000 000
Immobilisations incorporelles				Capital non affecté	
Immobilisations corporelles	24 000 000	1 200 000	22 800 000	Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	
Terrains	5 200 000	540 000	4 660 000	Ecarts de réévaluation	4 232 632
Batiments				Ecarts d'évaluation (1)	0
Autres immobilisations corporelles				Ecarts de consolidation (1)	
Immobilisations en cours				Part de la société consolidante (1)	
Immobilisations financières				Part des minoritaires (1)	
Titres en portefeuille					
Autres participations et créances liées					
Autres titres financiers					
Parts et autres actifs financiers non courants					
Prêts dérivés (net)					
TOTAL ACTIF NON COURANT	29 400 000	1 740 000	27 660 000	TOTAL I	14 232 632
				PASSIFS NON COURANTS:	20 000 000
ACTIF COURANT				Emprunts et autres emprunts	
Stocks et encours	634 838		634 838	Impôts (différés et provisionnels)	
Créances et emplois assimilés				Autres dettes non courantes	
Clients	190 469		190 469	Provisions et produits constatés d'avance	20 000 000
Autres débiteurs				TOTAL II	20 000 000
Impôts et assimilés				PASSIFS COURANTS:	246 531
Autres créances et emplois assimilés				Fournisseurs et comptes rattachés	126 880
Disponibilités et emplois assimilés				Impôts	
Financements et autres actifs financiers courants				Autres dettes	
Troisième	6 720 798	0	6 720 798	Troisième passif	
TOTAL ACTIF COURANT	7 546 166	0	7 546 166	TOTAL III	273 531
TOTAL GENERAL ACTIF	36 946 166	1 740 000	35 206 166	TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	35 206 166

03. Bilan exercice

2016

Exercice N+1

Bilan passif

MLA

DEBIT (ACTIF)	BRUT	AMORTISSEMENT	NET	CREDIT (PASSIF)	MLA
ACTIFS NON COURANTS				CAPITAUX PROPRES	10 000 000
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				Capital enca	
Immobilisations incorporelles				Capital non affecté	
Immobilisations corporelles				Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	
Finances				Ecart de réévaluation	
Batteries	24 000 000	2 400 000	21 600 000	Ecart d'équivalence (1)	9 711 433
Autres immobilisations financières	6 400 000	1 000 000	4 200 000	Résultat net - Résultat net (part du groupe) (1)	4 232 015
Immobilisations en construction				Autres capitaux propres - Report à nouveau	
Immobilisations en cours				Part de la société consolidante (1)	
Immobilisations financières				Part des minoritaires (1)	231 944 134
Titres en portefeuille				TOTAL I	231 944 134
Autres participations et créances rattachées				PASSIFS NON-COURANTS	
Autres titres immobilisés				Emprunts et dettes financières	15 000 000
Prêts et autres actifs financiers non courants				Impôts (différés et provisions orientés)	
Impôts différés actifs				Autres dettes non courantes	
TOTAL ACTIF NON COURANT	20 400 000	3 400 000	25 320 000	Provision et produits consolidés d'avance	15 000 000
ACTIF COURANT				TOTAL II	15 000 000
Stocks et en-cours				PASSIFS COURANTS	
Créances et emplois assimilés	1 456 721		1 456 721	Fournisseurs et comptes rattachés	1 542 205
Clients				Impôts	201 344
Autres débiteurs				Autres dettes	
Impôts et assimilés	437 016		437 016	Troisième passif	
Autres créances et emplois assimilés				TOTAL III	2 233 609
Disponibilités et assimilés				TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	41 177 770
Placements et autres actifs financiers courants					
Troisième					
TOTAL ACTIF COURANT	13 364 033	0	13 364 033		
TOTAL GENERAL ACTIF	44 657 770	3 400 000	41 177 770		

B.4. Bilan exercice 2017

Exercice N+2

Sur les exercices

N+2

LIBELLE	BRUT	AMC/PROV	NET	LIBELLE	
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition - goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles					
Immobilisations corporelles					
Terminées					
En cours					
Autres immobilisations corporelles					
Immobilisations en concession					
Immobilisations en location					
Immobilisations financières					
Titres non en équivalence					
Autres participations et cotisations participatives					
Autres titres immobilisés					
Parts et autres parts financières en coursants					
Impôts déductibles					
TOTAL ACTIF NON COURANT					
	26 400 000	5 220 000	24 180 000		
ACTIF COURANT					
Stocks et en-cours					
Créances et emplois assimilés					
Clients					
Autres débiteurs					
Emplois en assurances					
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Engagements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie					
TOTAL ACTIF COURANT					
	22 983 038	0	22 983 038		
TOTAL ACTIF COURANT					
	26 473 556		26 473 556		
TOTAL GENERAL ACTIF					
	54 873 556	5 220 000	48 553 556		
PASSIFS NON-COURANTS					
TOTAL I					
PASSIFS NON-COURANTS					
Emprunts et dettes financières					
Impôts (différés et provisionnés)					
Autres dettes non courantes					
Provisions et produits constatés d'avance					
TOTAL II					
			10 000 000		10 000 000
PASSIFS COURANTS					
Fournisseurs et créanciers clients					
Impôts					
Autres dettes					
Fournisseurs passifs					
TOTAL III					
			2 584 578		2 584 578
TOTAL GENERAL PASSIF (II+III)					
			12 584 578		12 584 578
			383 157		383 157
			48 653 556		48 653 556

8.5. Bilan exercice : 2018

Exercice N+1

BILAN PASSIF

N°3

BILAN (ACTIF)	BRUT	AMC/PROV	NET	LIBELLE	N°3
ACTIFS NON COURANTS				CAPIT AUX PROPRES	10 000 000
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				Capital amis	
Immobilisations incorporelles				Capital non appelé	
Immobilisations corporelles				Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	
Terres	74 000 000	4 800 000	19 200 000	Ecart de réévaluation	
Bâtimens	5 400 000	2 150 000	3 240 000	Ecart d'équivalence (1)	15 831 742
Autres immobilisations corporelles				Résultat net - Résultat net par ou groupe (1)	28 716 021
Immobilisations en cession				Autres capitaux propres - Report à nouveau	
Immobilisations financières				Part de la société consolidante (1)	
Titres mis en liquidation				Part des minoritaires (1)	
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés				TOTAL I	62 547 764
Evén et autres actifs financiers non courants				PASSIFS NON COURANTS	5 000 000
Impôts différés actif				Emprunt et dettes financières	
TOTAL ACTIF NON COURANT	29 408 000	6 960 000	22 440 000	Impôts (différés et provisions)	
				Autres dettes non courantes	
				Provisions et produits constatés d'avance	
				TOTAL II	5 000 000
ACTIF COURANT				PASSIFS COURANTS:	
Stocks et encours				Fournisseurs et comptes rattachés	3 100 040
Créances et emplois assimilés	2 374 761		2 374 761	Impôts	474 652
Clients				Autres dettes	
Autres débiteurs	712 428		712 428	Troisième partie	
Impôts et assimilés					
Autres dettes et emplois assimilés				TOTAL III	3 641 301
Disponibilités et assimilés				TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	61 189 064
Placements et autres actifs financiers courants					
Troisième					
TOTAL ACTIF COURANT	36 661 875	0	36 661 875		
TOTAL ACTIF GENERAL	66 069 875	6 960 000	59 109 875		
TOTAL GENERAL ACTIF	66 069 875	6 960 000	59 109 875		

6.3. Tableau de Comptes de Résultat Prévisionnel :

LIBELLE	2014	2015	2016	2017	2018
Ventes et produits arrivés	27 300 000	31 200 000	35 100 000	39 000 000	39 000 000
Variation stocks produits fins et en cours	6 190 000	6 240 000	7 020 000	7 500 000	7 500 000
Production immobilisée	27 300 000	31 200 000	35 100 000	39 000 000	39 000 000
II-PRODUCTION DE L'EXERCICE	6 190 000	6 240 000	7 020 000	7 500 000	7 500 000
Achats consommés	5 245 000	4 270 000	4 650 000	5 050 000	5 050 000
Services extérieurs et autres consommations	13 435 000	10 510 000	11 680 000	12 850 000	12 850 000
III-CONSOMMATION DE L'EXERCICE	13 435 000	20 020 000	23 420 000	26 150 000	26 150 000
III-VALEUR AJOUTÉE D'EXPLOITATION (III)	6 530 000	6 260 000	6 500 000	6 500 000	6 500 000
Charges de personnel	273 000	312 000	351 000	350 000	350 000
Impôts, taxes et versements assimilés	12 555 700	19 741 700	22 432 700	25 123 700	25 123 700
IV-EXCÉDENT BRUT D'EXPLOITATION	1 740 000	1 740 000	1 740 000	1 740 000	1 740 000
Autres produits opérationnels	1 740 000	1 740 000	1 740 000	1 740 000	1 740 000
Autres charges opérationnelles	1 740 000	1 740 000	1 740 000	1 740 000	1 740 000
Dotation aux amortissements, provisions et pertes de valeurs	1 740 000	1 740 000	1 740 000	1 740 000	1 740 000
Reprise sur pertes de valeur et provisions	1 740 000	1 740 000	1 740 000	1 740 000	1 740 000
V-RESULTAT OPERATIONNEL	11 215 700	18 001 700	20 682 700	23 383 700	25 383 700
Produits financiers	5 572 160	5 053 085	3 663 513	2 274 710	885 150
Charges financières	5 572 160	5 053 085	3 663 513	2 274 710	885 150
VI-RESULTAT FINANCIER	5 572 160	5 053 085	3 663 513	2 274 710	885 150
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)	5 643 540	12 948 635	17 029 187	21 108 990	22 498 542
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	1 410 885	3 237 159	4 267 297	5 277 247	6 674 010
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires	27 300 000	31 200 000	35 100 000	39 000 000	39 000 000
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	23 057 345	21 488 524	22 328 110	23 168 258	22 426 093
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	4 232 655	9 711 476	12 771 890	15 831 742	16 873 907
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	4 232 655	9 711 476	12 771 890	15 831 742	16 873 907
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)					
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)					
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE					
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE	4 232 655	9 711 476	12 771 890	15 831 742	16 873 907



❖ الكتب باللغة العربية:

1. أحمد عبد الله درويش، فؤاد توفيق ياسين، المحاسبة المصرفية في البنوك التجارية والإسلامية، دار اليازوري العملية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
2. اسماعيل ابراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، ط01، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.
3. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط02، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، 2003.
4. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، ط01، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.
5. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، ط02، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2011.
6. بن ابراهيم الغالي، أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية، ط01، دار النفائس للنشر، الأردن، 2012.
7. جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، بدون سنة النشر.
8. حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، بدون سنة النشر.
9. خالد وهيب الراوي، العمليات المصرفية الخارجية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، بدون سنة النشر.
10. خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومه للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
11. شاعر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
12. طارق عبد العال حماد، إدارة السيولة في الشركات والمصارف، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، مصر، 2012.

13. عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي (اتجاهات معاصرة)، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
14. فارس نصيف الشيبيري، سالم الطالب، مبادئ المالية(1)، ط01، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2012.
15. فايز سليم حداد، الإدارة المالية، ط03، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
16. فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، ط01، رام الله، فلسطين، 2008.
17. منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، ط01، مطبعة الطليعة، عمان، الأردن، 2000.
18. ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف (النظرية النقدية)، ط01، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
19. نعيم نمر داوود، التحليل المالي باستخدام برنامج EXCEL، ط01، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
- ❖ الكتب باللغة الأجنبية:
20. Claire-agnès Gueutin, l'essentiel de l'analyse financière, ellipses édition, paris, 2012.
21. Iverville sebastien, droit de la banque et des marchés financiers, pressés universités de france, 1er édition, paris, 2005.
22. Michel Levasseur, Analyse et gestion financière, Ed Dalloz, Paris, 1999.

❖ الأطروحات والمذكرات باللغة العربية:

23. أحلام محيي، تقييم المؤسسة من وجهة نظر البنك (دراسة حالة شركة الأشغال العامة والطرق)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص بنوك وتأمينات، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006-2007.
24. أنفال حدة حبيزة، تأثير الهيكل المالي على استراتيجية المؤسسة الصناعية (دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى GMS ببسكرة)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد صناعي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2011-2012.
25. أنس هشام المملوك، مخاطر الائتمان وأثرها في المحافظ الاستثمارية (دراسة تطبيقية على قطاع المصارف الخاصة في سورية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الاقتصاد، تخصص اقتصاد مالي ونقدي، قسم الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية، 2014.
26. أحمد ياسين حمد الجعافرة، مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن (دراسة تحليلية في المصارف الإسلامية الأردنية)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012.
27. اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها (دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة-العلمة- سطيف)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة الأعمال، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008-2009.

28. ايمان انجرو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض (المصرف الصناعي السوري نموذجاً)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سورية، 2007.
29. بانه وليد الناصر، تقييم الأداء المالي للمصارف الخاصة في سورية باستخدام مؤشرات CAEL، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم العلوم المالية المصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سورية، 2012.
30. بن الموفق سهيلة، أثر تقلبات معدل الفائدة على أداء المؤسسة، مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص تسيير المؤسسات، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2005-2006.
31. بن النوي أحلام، مدى استخدام النماذج الكمية في اتخاذ القرارات بالبنوك التجارية (دراسة تحليلية لمجموعة البنوك العمومية والخاصة العاملة بالجزائر)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص مالية ومحاسبة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2018-2019.
32. بن حراث حياة، يوسف رشيد، صيغ التمويل المصرفي الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري-وكالة مستغانم-)، التمويل المصرفي، مجلة الاستراتيجية والتنمية، مستغانم، الجزائر، العدد 02، 2012.
33. بن خروف جليلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات (دراسة حالة المؤسسة الوطنية لانجاز القنوات KANAGHAZ 2005-2008)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية المؤسسة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2008-2009.

34. بن عزة هشام، دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(دراسة حالة بنك البركة الجزائري)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2011-2012.
35. بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء(دراسة حالة شركة اسمنت السعودية للفترة الممتدة من 2006-2010)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010-2011.
36. بوسنة كريمة، البنوك الأجنبية كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر(دراسة حالة البنوك الفرنسية)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية وبنوك كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010-2011.
37. بوطورة فضيلة، دور نظام الرقابة الداخلية في الرصد والكشف المسبق لمخاطر القروض(دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2015-2016.
38. توفيق سميح محمد الأغوات، دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لشركة البوتاس العربية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم المحاسبة، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء، عمان، الأردن، 2014-2015.
39. جلييلة مصعور، مسؤولية البنك عن الائتمان المصرفي في القانون الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص قانون أعمال، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة(1)، الجزائر، 2016.

40. حسان الدباس، العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار الائتماني في المصارف العاملة في سورية (حالة تطبيقية على المصارف الخاصة في سورية)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم الاقتصاد المالي والنقدي، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية، 2013-2014.
41. حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل (دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس(1)، سطيف، الجزائر، 2013-2014.
42. خالد محمود الكحلوت، مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني (دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2005.
43. رائد خالد أبو شيخة، أثر مسموعات العميل على قرار منح التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص المنازعات الضريبية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2016.
44. طالي خالد، دور القرض الايجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة -الجزائر)، مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010-2011.
45. عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم (دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل بيسكرة 2000-2002)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم التسيير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2001-2002.

46. رشا يوسف القصاص، دور التحليل المالي في عملية اتخاذ القرار الإداري في شركات المساهمة الفلسطينية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة وضرائب، كلية الدراسات العليا، جامعة القدس، فلسطين، 2007.
47. زيري نورة، فعالية استخدام أسلوب التحليل التمييزي في تقدير مخاطر الائتمان (دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص بنوك - مالية ومحاسبة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2018.
48. سيف هشام صباح الفخري، الائتمان المصرفي ودور التوسع الائتماني في الأزمات المصرفية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سورية، 2009.
49. عبلة المسلف، الدور الاقتصادي للمشاركة المصرفية (دراسة مقارنة)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2005-2006.
50. غرام طلب، دور أدوات التحليل المالي في ترشيد قرارات التمويل في البنوك الإسلامية في سورية (دراسة ميدانية)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية، 2015.
51. قاسمي آسيا، تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك (حالة القرض الشعبي الجزائري)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2008-2009.

52. قويدر ابتسام، دور التحليل الائتماني في ترشيد قرار منح القروض في البنوك التجارية (دراسة حالة البنك الجزائري BEA - وكالة قسنطينة-)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة (2)، الجزائر، 2013-2014.
53. لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي (دراسة حالة)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة مالية، قسم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011-2012.
54. لعروسي قرين زهرة، دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في اتخاذ القرارات الائتمانية لدى البنوك التجارية (دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017.
55. لوكاير مالحة، دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص قانون التنمية الوطنية، قسم القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2012.
56. لينا عبد الله محمد أحمد أبوسن، دور التحليل المالي في اتخاذ قرارات الاستثمار في أسواق الأوراق المالية (دراسة حالة المستثمرين في سوق الخرطوم للأوراق المالية)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، كلية الاقتصاد والتنمية الريفية، جامعة الجزيرة، السودان، 2017.
57. مراد سالم الطلاع، إدارة العمليات التفاوضية في قرار منح الائتمان (دراسة تطبيقية على المصارف التجارية في قطاع غزة)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2010.

58. مشعل جهم المطيري، تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الكويت، 2011.
59. معتصم أيمن محمود الحلو، مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية (دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية الفلسطينية)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2016.
60. هبال عادل، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر (03)، الجزائر، 2011-2012.
61. هبة عزام قندلفت، محددات قرار منح الائتمان الخاصة بالعميل (دراسة ميدانية في المصارف التجارية الخاصة في سورية)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد، جامعة حماة، سورية، 2017-2018.
62. هديل أمين إبراهيم الشخلي، العوامل الرئيسية المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012.
63. وائل نورس هناوي، دور الكفالات المصرفية في عملية المبادلات التجارية الخارجية وتنفيذ المشاريع الاقتصادية (دراسة تطبيقية على المصرف التجاري السوري)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص العلوم المالية والمصرفية، قسم المصارف والتأمين، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية، 2016.

64. واضح نعيمة، العوامل المؤثرة على اتخاذ قرار منح القروض البنكية للمؤسسات الاقتصادية(حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية تلمسان)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016-2017.

❖ الأطروحات والمذكرات باللغة الأجنبية:

65. Jean- Claude Juhel. Gestion optimale de la trésorerie des entreprises, thèse de doctorat d'état en Gestion, université de Nice paris, 2010.

❖ المحاضرات والمدخلات:

66. زيتوني عمار، تمويل المشاريع الاستثمارية، مقياس تقييم المشاريع، السنة الأولى ماجستير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008-2009.

67. سامية فقير، مداخل حول فعالية البرمجة الخطية ودورها في حل المشاكل واختيار القرارات، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2017.

❖ المجالات:

68. اسماعيل هجير، التحليل المالي لاتخاذ القرار الائتماني، مجلة البنوك الأردنية، الأردن، العدد 22، 2003.

69. حاتم كريم بلحاوي، قرارات منح الائتمان في المصارف التجارية من خلال تطبيق طريقة القروض التنقيطية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، العدد 25، 2017.

70. شرون رقية، تحليل وقياس خطر القرض في البنوك التجارية، المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية، الجزائر، العدد 03، 2012.

71. صالح طاهر الزرقان، التحليل المالي وأثره في المخاطر الائتمانية(دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية الأردنية)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، العدد 23، 2010.

72. عقيل دخيل كريم، قياس مخاطر الائتمان المصرفي ودورها في التنبؤ بالتعثر المالي للمصارف العراقية(دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية)، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، العدد02، 2018.
73. عمر هاشم طه، دور سياسات منح الائتمان في تقليل المخاطر وزيادة الأرباح، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، العدد02، 2013.
74. قسمة صابر عوض، تأثير مؤشرات التحليل المالي في ترشيد القرارات الاستثمارية(دراسة ميدانية في الشركة العامة للصناعات النسيجية/الحلة للمدة2000-2005)، علمية دورية تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد محور العلوم المالية والمصرفية، القادسية، العراق، العدد02، 2007.
75. محمد عبادي، تقييم كفاءة البنوك التجارية الجزائرية في منح الائتمان(دراسة تحليلية للفترة 1989-2009)، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، برج بوعرييج، الجزائر، العدد39، 2014.
76. محمود عزت اللحام، أيمن هشام، دور التحليل المالي في تحديد مسار المؤسسة الاقتصادية(دراسة ميدانية في الشركات التجارية في محافظة نابلس)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، العدد49، 2016.
77. محمد نواف عابد، أثر الأداء المالي للبنوك وقيمتها السوقية على المسؤولية الاجتماعية(دراسة تطبيقية على قطاع البنوك والخدمات المالية في بورصة فلسطين)، مجلة كلية فلسطين التقنية للأبحاث والدراسات، فلسطين، العدد05، 2018.
78. مركان محمد البشير وآخرون، القروض البنكية الاستثمارية دعم مالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، الجزائر، العدد06، 2018.
79. ميثاق هاتف الفتلاوي، إدارة وتصميم محفظة القروض المصرفية باعتماد تحليل مؤشر جودة القرض وفق نموذج (SHERROD)، مجلة أهل البيت، العراق، العدد06، بدون سنة النشر.

❖ الملتقيات:

80. رحيم حسين، سليم حمود، استخدام الأساليب الكمية في ترشيد واتخاذ قرارات منح الائتمان بالبنوك التجارية، الملتقى الوطني السادس حول الأساليب الكمية ودورها في اتخاذ القرارات الادارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2008.

❖ القوانين والمراسيم:

81. المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 09/06 المؤرخ بتاريخ 10/01/1996، الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 10/01/1996، عدد 03.
82. الأمر رقم 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003، (ج.ر. عدد 52 مؤرخة في: 27/08/2003) المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم بالأمر رقم 04/10 مؤرخ في 26 أوت سنة 2010، (ج.ر. عدد 50 مؤرخة في: 01/09/2010).
83. المادة 644 من القانون المدني، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية الأمانة العامة للحكومة، 2007.
84. المادة 04 من المرسوم الرئاسي رقم 10-236 المؤرخ في 28 شوال عام 1431، الموافق 07 أكتوبر سنة 2010، المتضمن تنظيم الصفقات العمومية.
85. المادة 03 من المرسوم الرئاسي رقم 15 المؤرخ في ذي الحجة عام 1436، الموافق 16 سبتمبر سنة 2015، المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام.

❖ المواقع الالكترونية:

86. <http://slideplayer.Fr/slide/15139424/>.
87. www.alifta.org/fatawa/fatawadetails.aspx?languagename=ar&bookID=1&View=page&pageno=1&pageID=540.

88. www.djelfa.info/vb/showthread.php?t:409261.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ